دراسة صوتية تحليلية

لحرف الإعراب وحركته في اللغة العربية

الجزء الثاني

في الأفعال

تأليف

الدكتور سلمان بن سالم بن رجاء السحيمي

الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية

بالمدينة المنورة

دار البخاري للنشر والتوزيع

دِراسَة صوتيَّة تحليليَّة

لحرف الإعراب وحركته

في اللغة العربية

تأليف

الدكتور سلمان بن سالم بن رجاء السحيمي

أستاذ مساعد بكلية اللغة العربية

بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

الجزء الثاني

في الأفعال

ح دار البخاري للنشر والتوزيع ، ١٤١٧ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

السحيمي ، سلمان بن سالم بن رجاء

دراسة صوتية تحليلية لحرف الإعراب وحركته في اللغة العربية : في الأفعال .

المدينة المنورة .

... ص ؛ ... سم (دراسة صوتية تحليلية لحرف الإعراب ؛ ٢)

ردمك ٩-١٩-٦٤٩-٩٩٦٠ (مجموعة)

٠-٢١-٦٤٩-٩٩٦٠ (ج ٢)

١ - اللغة العربية - النحو   أ - العنوان

ديوي ١ ، ٤١٥   ١٧/٣٤٨٥

رقم الإيداع : ١٧/٣٤٨٥

ردمك : ٩-١٩-٦٤٩-٩٩٦٠ (مجموعة)

٠-٢١-٦٤٩-٩٩٦٠ (ج ٢)

نشر وتوزيع

دار البخاري للنشر والتوزيع

المدينة النبوية - بريـــــدة

٣٢٣٦٠١٧ - ٨٣٤٠١٣٥

الطبعة الأولى

١٤١٧ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الجزء الثاني

في الأفعال

الباب الثاني

الفعل

ويشتمل على تمهيد، وثلاثة فصول:

التمهيد، ويشتمل على تعريف الفعل وأقسامه من حيث الزمان، وأقدم الأفعال

الفصل الأول: فعل الأمر

الفصل الثاني: الفعل المضارع

الفصل الثالث: الفعل الماضي

تمهيد

الفعل: لفظ يدل على معنى في نفسه مقترن بزمان محصل، كقولك: ذهب و انطلق[1]، ويذهب وينطلق، واذهب وانطلق.

أقسام الفعل من حيث الزمان

قسم النحويون الأفعال بالنظر إلى الزمان ثلاثة أقسام، هي: الماضي ، والحاضر ، والمستقبل.

وقد جمع سيبويه في مكان واحد أصل الأفعال وأقسامها بالنظر إلى الزمان، إذ ذكر أن الأفعال مأخوذة من لفظ أحداث الأسماء، ويريد بالأحداث المصادر، وقد قسّم الأفعال إلى ماض وحال ومستقبل.

يبين ذلك قوله: ((وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء. وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع.

---

(١) التبصرة والتذكرة للصيمري ٧٤/١.

فأما بناء ما مضى فـ: ذَهَبَ وسَمِعَ ومَكُثَ وحُمِدَ. وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمراً: اذهَب واقتُل واضرِب، ومخبراً: يقتُلُ ويذهَبُ ويضرِبُ ويُقتَلُ ويُضرَب. وكذلك ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت.

فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء... والأحداث نحو: الضرب والحمد والقتل))[1].

ففي هذا النص نرى سيبويه قد جعل الفعل الماضي للزمن الماضي، وفعل الأمر للمستقل، والفعل المضارع للحال والاستقبال. وقد عبر عن المستقبل بقوله: ((ولما يكون ولم يقع))، وعن الحال بقوله: ((ما هو كائن لم ينقطع)).

وقد وضح هذه القسمة ابن يعيش، إذ ذكر أن هذه القسمة متعلقة بحركة الفلك.

إذ يقول: ((لما كانت الأفعال مساوقة للزمان -والزمان من مقومات الأفعال، توجد عنده وجوده وتنعدم عند عدمه- انقسمت بأقسام الزمان.

---

(١) الكتاب ١٢/١.

ولما كان الزمان ثلاثة: ماض وحاضر ومستقبل -وذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفلك: فمنها حركة مضت ومنها حركة لم تأت ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية- كانت الأفعال كذلك ماض ومستقبل وحاضر.

فالماضي: ما عدم بعد وجوده، فيقع الإخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده... والمستقبل: ما لم يكن له وجود بعد، بل يكون زمان الإخبار عنه قبل زمان وجوده، وأما الحاضر: فهو الذي يصل إليه المستقبل ويسري منه الماضي، فيكون زمان الإخبار عنه هو زمان وجوده))(١).

وقد اعتُرض على القسمة الثلاثية للفعل، لأن الفعل إما أن يكون قد حدث: فهذا الفعل الماضي، وإما ألا يكون قد حدث: وهذا المستقبل. أي: أن الحال ليس من أقسام الفعل.

وقد نسب ابن يعيش هذا القول إلى بعض المتكلمين، إذ قال: ((وقد أنكر بعض المتكلمين فعل الحال، وقال: إن

---

(١) شرح المفصل ٤/٧.

كان قد وجد فيكون ماضياً، وإلاّ فهو مستقبل، وليس ثم ثالث))[1].

وقد أنكر فعل الحال الزجاج، معللاً ذلك بقصر زمن الحال، لأنه بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار الفعل ماضيا.

وقد ذكر ذلك السيوطي عند سرده لآراء العلماء في زمان الفعل المضارع، إذ ذكر منها: ((أنه لا يكون إلا للمستقبل، وعليه الزجاج، وأنكر أن يكون للحال صيغة، لقصره. فلا يسع العبارة لأنك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار الفعل ماضياً))[2].

وقد ذكر هذا الاعتراض الجرجاني عندما كان يتحدث عن الفصل بين الحال والاستقبال، إذ يقول: ((والفصل بين الحال والاستقبال أنك تريد بالحال أجزاء من الفعل متصلة... ولو قصد الجزء الواحد من الفعل لم يكن الزمان مجاوزاً قسمين، لأنه إما أن يكون حاصلاً أو غير حاصل، وإلى هذا نظر من ردّ على النحويين، وقال: إنّ

---

(١) المرجع السابق ٤/٧.

(٢) همع الهوامع ١/٧.

الحال لا يتحصل، لأن الفعل لا ينفك من جزئين أحدهما منقض، والآخر مترقب))[1].

وقد أجاب عن هذا الاعتراض -أي: كون الحال ليس من أقسام الفعل- الزجاجي إذ يقول: ((إن قال قائل: قد ذكرت أن الأفعال عبارة عن حركات الفاعلين، والحركة لا تبقى وقتين. وأصحابكم البصريون يعيبون على الكوفيين القول بالفعل الدائم لهذه العلة نفسها: أن الحركة لا تبقى زمانين، وأنه محال من قال فعل دائم، وقد جعلتم أنتم الأفعال ثلاثة، فقلتم: فعل ماض، وفعل مستقبل، وفعل في الحال؛ فأما الماضي والمستقبل فمعقولان، ولم ينفك فعل الحال من أن يكون في حيز الماضي أو الاستقبال، وإلاّ رجعتم إلى ما أنكرتموه.

قيل له: الفعل على الحقيقة ضربان كما قلنا: ماض ومستقبل، فالمستقبل: ما لم يقع بعد، ولا أتى عليه زمان، ولا خرج من العدم إلى الوجود. والفعل الماضي: ما تقضّى، وأتى عليه زمانان لا أقلّ من ذلك: زمان وجد فيه، وزمان

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ٨٤/١.

خبّر فيه عنه. فأمّا فعل الحال: فهو المتكوّن في حال خطاب المتكلم لم يخرج إلى حيز المضي والانقطاع، ولا هو في حيز المنتظر الذي لم يأت وقته، فهو المتكوّن في الوقت الماضي وأول الوقت المستقبل. ففعل الحال في الحقيقة مستقبل، لأنه يكون أولاً أولاً، فكل جزء خرج منه إلى الوجود صار في حيّز الماضي. فلهذه العلة جاء فعل الحال بلفظ المستقبل، نحو قولك: زيد يقوم الآن ، ويقوم غداً؛ وعبد الله يركب الآن ، ويركب غداً. فإن أردت أن تخلصه للاستقبال أدخلت عليه السين أو سوف، فقلت: سيقوم زيد ، وسوف يركب عبد الله، فيصير مستقبلاً لا غير))[1].

وقال الفاكهي -مبينا سبب كون الأفعال ثلاثة-: ((وإنما كانت الأفعال ثلاثة لانحصار الزمان في ذلك، لأن الفعل الذي هو الحدث: إما متقدم على زمان الإخبار، أو مقارن له، أو متأخر عنه؛ فالأول هو الماضي، والثاني الحال، والثالث الاستقبال))[2].

---

(١) الإيضاح في علل النحو ص ٨٦-٨٧.

(٢) مجيب الندا إلى شرح قطر الندا ٥٩/١.

وقال ابن الخباز: ((الدليل على أن الأزمنة ثلاثة قوله تعالى: ﴿له ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك﴾[1].

وقول زهير:

وأعلم علم اليوم والأمس قبله

ولكنني عن علم ما في غد عم[2].

وقال الصيمري: ((وإنما كان الفعل على هذه القسمة، ليدل على الأزمنة، والأزمنة ثلاثة: ماض ومستقبل وحاضر. وإنما كانت كذلك لأنها حركات الفلك: فمنها حركة مضت وتقضّت، ومنها حركة لم تأت بعد، وبينهما حركة تفصل بين الماضية والآتية))[3].

ونلاحظ أن هذا التقسيم للأفعال يقوم على أساس الزمان الفلكي، ولم يقم على أساس صيغ الأفعال المختلفة. ولذلك لا يذكر في هذا التقسيم اسم المضارع أو فعل الأمر. لأن التقسيم الفلكي يختلف عن التقسيم المبني

---

(١) سورة مريم: ٦٤.

(٢) مجيب الندا إلى شرح قطر الندا ١/٥٩. وانظر: شرح ديوانه ص ٤٩.

(٣) التبصرة والتذكرة للصيمري ١/٩٠.

على أساس اختلاف الصيغ.

وكان ينبغي أن يقوم التقسيم للأفعال على أساس الصيغ، إذ أن للأفعال ثلاث صيغ مختلفة هي:

١- فَعَل ، للماضي.

٢- يفعل ، للمضارع.

٣- افعل ، للأمر.

فكان ينبغي أن يبحث في زمن ودلالة كل صيغة من هذه الصيغ على حدة، ويعرف الفرق بينها والعلاقة التي تربط بعضها ببعض. ولما كان التقسيم للأفعال على أساس الزمان الفلكي كان فعل الأمر والفعل المضارع يشتركان في الدلالة على المستقبل.

والنحويون يتفقون على دلالة الفعل الماضي على الزمان الماضي، وعلى أن فعل الأمر يدل على الزمان المستقبل، إذ يقولون إن فعل الأمر يدل على الزمان المستقبل دائما، إذ المقصود به حصول ما لم يحصل أو دوام ما حصل[(١)].

---

(١) مجيب الندا إلى شرح قطر الندى ٦٧/١.

ويختلفون في الفعل المضارع: هل هو دال على الحال فقط، أم على الحال والاستقبال معاً، أم على الاستقبال فقط؟

للإجابة على هذه الأسئلة سنذكر آراء العلماء في زمان هذا الفعل.

للعلماء في زمان المضارع خمسة آراء[1] هي:

الرأي الأول: أنه لا يكون إلاّ للحال.

وعليه ابن الطراوة، قال: لأن المستقبل غير محقق الوجود، فإذا قلت: زيد يقوم غداً، فمعناه ينوي أن يقوم غداً.

الرأي الثاني: أنه لا يكون إلا للمستقبل.

وعليه الزجاج.

الرأي الثالث: أنه صالح للحال والاستقبال حقيقة، فيكون مشتركاً بينهما. لأن إطلاقه على كل واحد منهما لا يتوقف على مسوغ.

وهو رأي الجمهور وسيبويه.

---

(١) ينظر: همع الهوامع للسيوطي ١/٧.

الرأي الرابع: أنه يكون حقيقة في الحال ومجازا في الاستقبال.

وعليه الفارسي.

وقد رجح السيوطي هذا الرأي، إذ يقول: ((وهو المختار عندي. بدليل حمله على الحال عند التجرد من القرائن، وهذا شأن الحقيقة؛ ودخول السين عليه لإفادة الاستقبال، ولا تدخل العلامة إلاّ على الفروع، كعلامات التثنية والجمع والتأنيث والنسب))[1].

الرأي الخامس: عكس الرأي الرابع، أي: أنه يكون حقيقة في الاستقبال ومجازاً في الحال.

وعليه ابن طاهر[2].

ونلاحظ أن سبب الخلاف هو أنه لم يفرق بين الحال والاستقبال بواسطة الصيغة، إذ إن المضارع يأتي على صيغة واحدة هي (يفعل).

---

(١) المرجع السابق ١/٧.

(٢) المرجع السابق ١/٧.

أقدم الأفعال

يترتب على معرفة أقدم الأفعال معرفة الأصل من الفرع، ومعرفة العلاقة التي تربط بين الأفعال الثلاثة: فعل الأمر ، والفعل المضارع ، والفعل الماضي؛ إذ إن السابق من هذه الأفعال سيكون أصلاً للآخرين.

لذلك سنذكر آراء العلماء من قدماء ومحدثين، ثم نتبعه بما يترجح لدينا، أو ما نراه صوابا.

لقد اختلف العلماء من قدماء ومحدثين في أسبق الأفعال، فجاءت آراؤهم على النحو التالي:

الرأي الأول: يرى أصحابه أن المستقبل هو أسبق الأفعال في التقدم.

قال الزجاجي: ((اعلم أن أسبق الأفعال في التقدم المستقبل، لأن الشيء لم يكن ثم كان، والقدم سابق الوجود. فهو في التقدم منتظر ثم يصير في الحال، ثم ماضيا فيخبر عنه بالمضي.

فأسبق الأفعال في المرتبة المستقبل، ثم فعل الحال، ثم الماضي))[1].

وقال السيوطي تحت عنوان (أي الأفعال أصل لغيره): ((وقال قوم الأصل هو المستقبل، لأنه يخبر به عن المعدوم، ثم يخرج الفعل إلى الوجود، فيخبر عنه بعد وجوده))[2].

وذكر السيوطي -عند الحديث عن زمان الفعل المضارع- أن أصل أحوال الفعل أن يكون منتظرا ثم حالاً ثم ماضيا، فالمستقبل أسبق))[3].

الرأي الثاني: يذهب أصحابه إلى أن الحال هو الأسبق، وهو الأصل.

قال السيوطي تحت عنوان (أي الأفعال أصل لغيره): ((واختلفوا في أي أقسام الفعل أصل لغيره منها فقال الأكثرون: هو فعل الحال، لأن الأصل في الفعل أن يكون خبراً، والأصل في الخبر أن يكون صدقا، وفعل الحال

---

(١) الإيضاح في علل النحو ص ٨٥.

(٢) الأشباه والنظائر ٢/١٠.

(٣) الأشباه والنظائر ١/١٠.

يمكن الإشارة إليه فيتحقق وجوده فيصدق الخبر عنه. ولأن فعل الحال مشار إليه، فله حظ من الوجود والماضي والمستقبل معدومان))[1].

الرأي الثالث: يذهب أصحابه إلى أن الماضي هو الأصل.

قال السيوطي: ((ذهب بعضهم إلى أن الأصل في الأفعال هو الماضي. لأنه أسبق الأمثلة، لاعتلال المضارع والأمر باعتلاله؛ ولأن المضارع هو الماضي مع الزوائد، والأمر منه بعد طرحها))[2].

ولأن الماضي لا زيادة فيه، لأنه كمل وجوده فاستحق أن يسمى أصلاً[3].

الرأي الرابع: يذهب أصحابه إلى أن الأصل في الأفعال فعل الأمر، أو صيغة مشابهة له.

وينسب إلى المحدثين من المستشرقين، وعلماء الدراسات المقارنة.

---

(١) المرجع السابق.

(٢) همع الهوامع ١/٩.

(٣) الأشباه والنظائر ٢/١٠.

ويحدثنا عنه إسرائيل ولفنسون قائلاً: ((ولقد بذل المستشرقون جهوداً عظيمة في البحث عن تاريخ الفعل في اللغات السامية، فكان كل ما وصلوا إليه من أبحاثهم أن اتفق أغلبهم على أن الصيغة القديمة أو الأصلية للفعل إنما هي صيغة الأمر، ثم اشتقت منها صيغة المضارع في حالة الإسناد للفاعل أو الضمير. فمن: قم ، و عد ، و زد ، و بع، اشتق: يقوم ، ويعود ، ويزيد ، ويبيع.

وعلى أن الحروف التي زيدت في أول المضارع، مثل: الياء والتاء والنون والهمزة في: يقوم وتقوم ونقوم وأقوم، كانت زيادتها سابقة لزيادة الحروف التي في آخرها، مثل: الواو والنون والياء في: يقومون وتقومين، ويقمن))[1].

وهذا يعني في تصور المستشرقين أن الأصل في يقومون وتقومين وتقمن هي كالآتي:

هم: يقوم

أنتِ: تقوم

هن: يقم.

---

(١) تاريخ اللغات السامية ص ١٥.

وهذا التصور مخالف للاستعمال في العربية، ولكن ربما قيس على لغات أخرى، وخاصة اللغات الأوروبية.

ثم يقول: ((وليس يدل هذا الرأي على أن الفعل مشتق من صيغة الأمر، بل ما يدل عليه أن أقدم صيغة للفعل إنما هي صيغة شبيهة بصيغة الأمر، كانت تستعمل للدلالة على جميع صيغ الفعل من الماضي والمضارع والأمر، ثم انتقلت بالتدرج -بعد ظهور صيغتي المضارع والماضي- لتدل على حدوث الفعل في صيغة الأمر.

وكذلك يعتقد العلماء أن صيغة المضارع كانت في مدة قرون كثيرة تدل على جميع الأزمنة، كما هي الحال في اللغة الصينية، وفي اللغة الأندوجرمانية الأصلية.

ويعتقد العلماء أن في الفترة الطويلة التي بين ظهور صيغة المضارع وصيغة الماضي، كانت هناك صيغة تدل على معنى اسم الفاعل طوراً، وتدل تارة أخرى على معنى اسم المفعول، وتدل حيناً آخر على مجرد الصفة))[1].

والقول بأن الماضي مأخوذ من الصفة ينسب

---

(١) تاريخ اللغات السامية ص ١٦.

إلى كرواس، حيث يرى أن الفعل الماضي متطور عن اسم الفاعل أو الصفة.

فمن رأيه أن لا فرق بين قولنا: زيد فرِحٌ، و زيد فرِح، إلا بالحركة، وأن الاتصال بين البناءين وثيق جدا. إلا أن البناء الأول يثبت حقيقة الإطلاق من غير زمان، والبناء الثاني يدل على الزمن الماضي. وأن التطور أدى إلى أن يصبح (زيد فرِحٌ) عبارة عن الماضي بعد تغيير حركة الصفة. فالجملة (زيد فرحٌ) أقدم من الجملة (زيد فرحَ)(١).

أي: أن الفعل الماضي مأخوذ من اسم الفاعل أو الصفة المشبهة.

ونلاحظ في كلام المستشرقين ما يلي:

١ – أنهم يبحثون عن صيغة قديمة للفعل العربي، ولذلك أخذوا فعل الأمر من الأجوف نحو: (قم)، وربما رأوا أن هذا الفعل يتكون من حرفين، فجعلوه أصلاً لما

---

(١) انظر: في النحو العربي نقد وتوجيه للدكتور مهدي المخزومي ص ١٠٧،١٤٥ ، ومدرسة الكوفة ص ٢٤١

يتكون من ثلاثة، والمعروف أن هذا الفعل (أو الأمر من الأجوف) محذوف العين، فـ (قم) على وزن (فل). وسنبين ذلك فيما بعد.

٢- أنهم يبحثون عن صيغة تدل على جميع الأزمنة، ولذلك قالوا: إن الأصل في صيغة الأمر -أو صيغة تشبهها -أن تدل على جميع الأزمنة. ولا توجد صيغة في العربية تدل على جميع الأزمنة بوضعها.

٣- قاسوا العربية على غيرها، وكان ينبغي أن يقارنوا بين صيغ العربية نفسها.

٤- أنهم لم يربطوا بين صيغ العربية المستعملة، وهي: فعل ، و يفعل ، و افعل. وإنما ذهبوا يقارنون بين صيغ متصورة، وليست مستعملة.

٥- منهم من ذهب إلى أن الفعل الماضي مأخوذ من اسم الفاعل، وهذا الرأي يؤدي إلى القول بأن الأفعال مأخوذة من الأسماء. وسيؤول أخيراً إلى رأي سيبويه، وهو: أن الأفعال أخذت من لفظ أحداث الأسماء.

والذي نريده في هذا البحث هو الربط بين الصيغ العربية المستعملة، وهي: فعل ، و يفعل ، و افعل.

لنعرف العلاقة بين هذه الصيغ، وكيف يتصرف بعضها من بعض.

فميزة العربية أن الأصل والفرع موجودان في استعمالاتها. لذلك نرى المستشرقين لم يبينوا العلاقة بين الصيغ الثلاث، وأنهم راحوا يتصورن صيغاً غير مستعملة.

ونحن نريد أن نقارن بين صيغ مستعملة.

الرأي الخامس: للدكتور مهدي المخزومي.

ويرى أن فعل الأمر هو الأصل للأفعال العربية. وقد ربط بين الأفعال، وبين كيفية حصول الفعل المضارع. غير أنه لم يبين كيفية حصول الفعل الماضي.

وقد بين رأيه هذا بقوله: ((إن صيغة الأمر في: قم ، و دع ، و بع ، و زن ، وزد، تتضمن الأصول الرئيسية للأفعال الماضية والمضارعة: قام ، و ودع ، و باع ، و وزن ، و زاد؛ و يقوم ، و يدع ، و يبيع ، و يزن ، و يزيد، خلوا من الحروف الأخرى التي ظهرت في صيغتي الماضي والمضارع. ولعل هذا ما دفع بالدارسين إلى القول بأن صيغة الأمر أو صيغة تشبهها كانت أول صيغة فعلية شهدتها العربية في تاريخها القديم.

وقد نسمح لأنفسنا أن نفترض أن أصل (أقوم وتقوم) إنما هو: أنا قم ، وأنت قم. وفي هدي من سيرة الكلمات في تطورها وتقلبها في الاستعمال، ودورانها على الألسنة، وتعرضها للرغبة في التخفيف في كل ما يكثر استعماله منها ويطول ترداده على ألسنة المتكلمين- اتخذت هذه العبارات شكلاً جديداً يقوم على التصاق الضمير بمادة الفعل القديم، وحذف ما أمكن حذفه من حروف، ومطل ما أمكن مطله من حركات، فكان منها: أقوم ، وتقوم. لأن الضمير الذي يعبر به عن المتكلم هو الألف من (أنا)، والتاء من (أنت)))[1].

ويلاحظ على المخزومي أنه لم يبين كيفية اشتقاق أو تفرع الماضي عن الأمر، وتمثيله بالأفعال المعتلة كما مثل المستشرقون.

وهذا التصور لتفرع المضارع من الأمر غير موافق للاستعمال العربي، لأن (قم) بوضعها تدل على المخاطب الواحد، والضمير (أنا) بوضعه يدل على المتكلم،

---

(١) في النحو العربي نقد وتوجيه ص ١٠٩.

فلا يتركب منهما فعلاً يدل على المتكلم.

ولذلك كان ينبغي أن يبحث عن صيغة لا تختلف عند توجيهها إلى المخاطبين.

ولو أردنا أن نبحث عن صيغة لا تختلف عند توجيهها إلى المخاطبين، لوجدنا صيغة اسم الفعل (فعالِ) هي التي لا تختلف عند توجيهها إلى المخاطبين؛ فنستطيع أن نقول: حذار يا رجل، ويا امرأة، ويا رجلان، ويا امرأتان، ويا رجال، ويا نساء. حيث تلتزم حذار وزناً واحدا (أو صورة واحدة) مع المخاطبين، فلا تتأثر بالتأنيث أو التثنية أو الجمع المذكر أو جمع الإناث، ولو أن الدكتور مهدي المخزومي مثّل بمثل هذا لكان قد جاء بما يتفق مع الاستعمال العربي.

كما يلاحظ في جميع الآراء أنها لم تفطن إلى الزيادة التي في الفعل الماضي، والتي سوف نبينها عند الحديث عن الفعل الماضي فيما بعد.

وبعد هذا العرض لأقوال العلماء من قدماء ومحدثين في أصل الأفعال العربية- فإننا نرى أن فعل الأمر هو الأصل الذي تفرع منه الفعل الماضي والفعل المضارع، وأن صيغة

(افعل) هي الصيغة الأصلية لصيغ الفعل في اللغة العربية، وأن صيغتي (فَعل) و (يفعل) الدالتين على الماضي والمضارع متفرعتان عن تلك الصيغة، وسوف نبين ذلك بالتفصيل عند الحديث عن فعل الأمر فيما بعد.

الفصل الأول

فعل الأمر

ويشتمل ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: فعل الأمر أصل للأفعال

المبحث الثاني: فعل الأمر الصحيح

المبحث الثالث: فعل الأمر المعتل

المبحث الأول

فعل الأمر أصل للأفعال

لقد تبيّن من الأقوال والنصوص التي قيلت في أصول الأفعال العربية وأقدمها- أن فعل الأمر هو الأصل في الأفعال العربية، بدليل ما يلي:

أولاً: إن النحويين يرون أن فعل الأمر يدل على الاستقبال دائماً، إذ يقولون: ((إن فعل الأمر يدل على الزمان المستقبل دائماً))[1]. ويقولون: ((الأمر مستقبل أبدا))[2]. ويقولون: ((وفعل الأمر يختص بالاستقبال))[3].

وهذا يتفق مع الرأي الذي يقول: أسبق الأفعال في المرتبة، المستقبل ثم فعل الحال ثم الماضي[4].

---

(١) مجيب الندا إلى شرح قطر الندى ١/٦٧.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/١٧.

(٣) التبصرة والتذكرة للصيمري ١/٩٠.

(٤) الإيضاح في علل النحو ص ٨٥.

وأصل أحوال الفعل أن يكون منتظراً ثم حالاً ثم ماضيا، فالمستقبل أسبق[1].

ثانيا: إن من يقول: فعل الحال هو أصل الأفعال في العربية وأسبقها، يرد عليه بأن فعل الحال -وهو المضارع- مزيد، وفعل الأمر مجرد؛ والمزيد فرع عن المجرد[2].

ثالثاً: إن من يقول: الفعل الماضي أصل للأفعال، يرد عليه بأن الماضي فيه زيادة وعلامة على المضي؛ والتجرد من الزيادة متقدم على التلبس بها[3]. والعلامة دليل الفرعية، لأن العلامة لا تدخل إلا على الفروع[4].

وسنبين الزيادة والعلامة اللتين في الفعل الماضي عند الحديث عن الفعل الماضي فيما بعد.

رابعا: القول بأن الماضي هو الأصل في الأفعال العربية يؤدي إلى بناء غير موجود في العربية.

---

(١) همع الهوامع للسيوطي ٧/١.

(٢) مجيب الندا إلى شرح قطر الندى ٥٩/١.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١٥/١.

(٤) ينظر: همع الهوامع للسيوطي ٧/١.

خامساً: إن فعل الأمر جاء على الأصل في بناء الأفعال، وهو عدم الحركة، أي: ساكن الآخر. وما جاء على أصله لا يسأل عنه، وإنما يسأل عن الحركة إذا وجدت، لأن لكل حركة سببا. قال ابن مالك:

والأصل في المبني أن يسكنا[1] ....

وقال الزجاجي: ((وكل فعل رأيته مبنيا فهو على أصله، وكل فعل رأيته معربا فقد خرج عن أصله))[2].

وقال ابن يعيش: ((القياس في كل مبني أن يكون ساكنا، وما حرّك من ذلك فلعلة. فإذا وجدت مبنيا ساكناً، فليس لك أن تسأل عن سبب سكونه، لأن ذلك مقتضى القياس فيه. فإن كان متحركاً، فلك أن تسأل عن سبب الحركة، وسبب اختصاصه بتلك الحركة، دون غيرها من الحركات))[3].

وقال ابن الأنباري -عندما كان يتحدث عن رأي

---

(١) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٣٢.

(٢) الإيضاح في علل النحو ص ٧٧.

(٣) شرح المفصل ٣/٨٣.

البصريين في فعل الأمر-: ((وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مبني على السكون، لأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية، والأصل في البناء أن يكون على السكون. وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال، أو بني منها على فتحة لمشابهةٍ ما بالأسماء؛ ولا مشابهة بوجه بين فعل الأمر والأسماء، فكان باقيا على أصله في البناء))(١).

وقال الصيمري: ((اعلم أن أصل البناء السكون، وإنما حّرك مما يستحق البناء فلعلّة، وإنما كان ذلك لأن البناء نقيض الإعراب، والإعراب بالحركة، فيجب أن يكون نقيضه بالسكون))(٢).

وما لم تعرض فيه علة... بني على أصل البناء وهو السكون))(٣).

وقال بعض النحويين: ((وأما فعل الأمر فمبني على الوقف لأنه لم يضارع الاسم ولا ضارع ما ضارعه، فبقي

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٣٤.

(٢) التبصرة والتذكرة للصيمري ١/٧٨.

(٣) المرجع السابق ١/٧٩.

على أصل البناء))[1].

فهذه النصوص تدل على أن فعل الأمر جاء على الأصل وأن الأفعال الأخرى جاءت مخالفة للأصل، وذلك لأن كل حركة لها مدلول. وسنبين ذلك عند الحديث عن الفعل المضارع، والفعل الماضي.

ويلاحظ في هذه النصوص أنها تعبر عن عدم الحركة بالسكون، والسكون ليس بشيء؛ وإنما هو علامة في الخط لا في النطق. فكان ينبغي أن يقال الأصل في البناء عدم الحركة، أو ألاّ يكون الحرف الأخير من الكلمة متحركاً، لأن الحركة لها مدلول.

سادساً: القول بأن فعل الأمر هو الأصل، يكون موافقاً للاستعمال العربي، ويخلصنا من كثير من التأويلات والتقديرات التي كانت نتيجة لاختلاف بين تصور النحويين والاستعمال العربي.

سابعاً: دلالة فعل الأمر على الطلب، وزمن الطلب

---

(١) كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان اليمني ص ٢٥٤.

زمن التلفظ به. أي: أن صيغة (افعل) تدل بوضعها على الطلب، والطلب إنشاء.

قال ابن هشام: ((والتحقيق أن الكلام ينقسم إلى خبر وإنشاء فقط، وأن مدلول (قم) حاصل عند التلفظ به، لا يتأخر عنه. وإنما يتأخر عنه الامتثال، وهو خارج عن مدلول اللفظ))[1].

وقال السيوطي -عند الحديث عن أقسام الكلام-: ((والمحققون على دخول الطلب في الإنشاء، وأن معنى (اضرب) مثلا هو طلب الضرب- مقترن بلفظه. وأما الضرب الذي يوجد بعد ذلك فهو متعلق الطلب لا نفسه))[2].

ويتبين من هذين النصين أن زمن الطلب مقترن أو حاصل عند التلفظ به. وهذا يعني أنه يدل على الحال.

وإنما قال النحويون بأن فعل الأمر يدل على المستقبل، لأنهم نظروا إلى تنفيذ الطلب. وهو ما عبر عنه

---

(١) شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٣٢.

(٢) همع الهوامع للسيوطي ١/١٢.

ابن هشام بقوله: ((الامتثال))، فهذا الذي يتأخر عن الطلب. وامتثال الطلب يكون بحسب طاعة المأمور، وقد لا ينفذ الطلب، فلا يقع الفعل حتى في المستقبل. وإذا كان زمن الطلب مقترنا بزمن التلفظ به، فهذا يعني أنه يدل على الحال.

بل إن اللغة تدل على شيئين: حديث ومتحدث عنه، فالحديث بين المتكلم والمخاطب والمتحدث عنه هو الغائب، أو هو ما عداهما. ففعل الأمر يكون بين المتكلم والمخاطب، ولذلك لا يحتمل الصدق أو الكذب.

والمتحدث عنه إما أن يكون في الزمن الماضي وإما أن يكون في الزمن المستقبل، فالفعل الذي يقع بين المتكلم والمخاطب هو فعل الأمر، وصيغة الأمر.

فإذا أريد الحديث عن الزمن الماضي زيدت على صيغة الأمر زيادة لتدل على الزمن الماضي، وبهذه الزيادة يتكون الفعل الماضي. وسوف نبين ذلك عند الحديث عن الفعل الماضي فيما بعد.

وإذا أريد الزمن المستقبل زيدت زيادة على صيغة فعل الأمر لتدل على الزمن المستقبل، وبذلك يتكون الفعل

المضارع. وسوف نبين ذلك عند الحديث عن الفعل المضارع فيما بعد.

ولما كان فعل الأمر حديثا بين المتكلم والمخاطب فإنه لا يوصف، لأن الوصف يكون لشيء متحدث عنه. وهذا ما أراده سيبويه عندما تحدث عن بناء فعل الأمر، إذ يقول: ((والوقف قولهم: (اضرب) في الأمر، و لم يحرّكوها لأنها لا يوصف بها، ولا يقع موقع المضارعة، فبعدت من المضارعة بعد (كم) و (إذا) من المتمكنة. وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه: افعل))[1].

وبهذا نصل إلى أن فعل الأمر أصل للفعل الماضي والمضارع، وسيتضح ذلك جليا عند الحديث عن هذين الفعلين فيما بعد.

والغريب العجيب أن النحويين يقولون: فعل الأمر مجرد والفعل المضارع مزيد، والمجرد أصل للمزيد[2].

---

(١) الكتاب ١/١٧.

(٢) ينظر: مجيب الندا إلى شرح قطر الندى ١/٥٩، وشرح التسهيل لابن مالك ١/١٥ ، و همع الهوامع للسيوطي ١/٧.

ثـم عنـد تصريـف الأفعـال يقولـون: فعـل الأمـر يؤخـذ من المضـارع بعـد حـذف حـرف المضارعـة.

يمثـل ذلـك قـول الجرجـاني: ((والأمـر: مـا دلّ علـى الزمـان الآتـي، كــ (افعـل). وهـو مبـني علـى السـكون، ومـأخوذ مـن المضـارع. وطريقـة أخـذه أن تبتـدئ بالثـاني متحركـاً، فيستغني عـن الهمـزة وأخواتهـا. كــ دحـرج في يدحـرج، وإن كـان سـاكنا فـاجلب الهمزة مضمومـة لـو ضمـت عـين المضـارع، نحـو: انصُـر في ينصُـر؛ ومكسـورة لـو كسـرت هـي أو فتحـت، نحـو: اضـرِب و امنَـع في: يضـرِب و يمنَـع))(١).

والحـاصل في هـذا أن حـرف الزيـادة قـد حـذف، فعـاد الفعـل إلى أصلـه، أي: جـرد الفعـل مـن الزيـادة فعـاد إلى أصلـه أي فعـل الأمـر. لأن فعـل الأمـر مجـرد، فـإذا أريـد الزمـن المسـتقبل زيـدت عليـه زيـادة لتـدل علـى الزمـن المضـارع. وهـذه الزيـادة سوف نبينها عند الحديث عـن الفعـل المضـارع فيمـا بعـد.

وبعـد هـذا سـنتناول فعـل الأمـر ونقسـمه إلى قسـمين: صحيـح ومعتـل.

---

(١) المفتـاح في الصـرف ص ٥٤.

المبحث الثاني

فعل الأمر الصحيح

ويشتمل:

١- تصرفه وإعرابه

٢- توكيده وإعرابه

١- تصرف فعل الأمر الصحيح

عرفنا أن فعل الأمر يدل على الطلب، وأن الطلب يقترن بزمان التلفظ به، وأن صيغته هي (افعل) التي تدل عليه بأصل الوضع.

وقد ذكر ابن يعيش أن فعل الأمر له أسماء بحسب إضافاته، ((فإن كان من الأعلى إلى من دونه قيل له: أمر، وإن كان من النظير إلى النظير قيل له: طلب، وإن كان من الأدنى إلى الأعلى قيل له: دعاء))[1].

وصيغة فعل الأمر (افعل) هي الصيغة الأصلية التي أخذت منها بقية الأفعال.

وذلك لأن هذه الصيغة ساكنة الفاء واللام، وهذا هو الأصل في الأفعال، وهو أن تكون ساكنة الآخر، فلو تحركت الفاء أو اللام لوجب أن يسأل عن مدلول هذه الحركة وسببها.

---

(١) شرح المفصل ٥٨/٧.

لأن العرب وضعت هذه الصيغة للدلالة على أمر الواحد، أي: صيغة (افعل).

إذ جاءت بهمزة الوصل، وجعلت الفاء واللام ساكنتين، وفصلت بينهما بالعين المتحركة حتى لا يلتقي ساكنان؛ لتدل بهذه الصيغة على أمر الواحد.

وهذه الصيغة تكون على وزن (افعُل) بضم الهمزة والعين، مثل: اُكتب. وعلى وزن (افعِل) بكسر العين مثل اضرِب. وعلى وزن (افعَل) بكسر الهمزة وفتح العين، مثل: اِعلم.

وهذه الصيغة -أي: صيغة (افعل) موضوعة للأمر الموجه إلى الواحد المذكر، وهو الأصل في الأفعال.

لأن الواحد المذكر هو الأصل، إذا نظرنا في التذكير والتأنيث؛ وهو الأصل، إذا نظرنا في المفرد والمثنى والجمع.

ولذلك جاءت صيغة الأمر الموجه إلى الواحد خالية من علامات التأنيث والتثنية والجمع.

فإذا أردنا شيئا من ذلك زدنا على صيغة المفرد المذكر علامة، لتدل على التأنيث أو التثنية أو الجمع.

فلو أخذنا فعل الأمر الذي على صيغة (افعُل) بضم العين لقلنا للواحد المذكر: اكتب.

وهذه صورته:

ا	ُ	ك	ت	ُ	ب

فتكون الباء -وهي حرف الإعراب- ساكنة. وكانت ساكنة لأن هذه الصيغة وضعت لأمر الواحد المذكر، وكل فعل مسند إلى مفرد بعد، سيكون متفرعا عن هذه الصيغة، وسيدل عليه بعلامة.

وإذا أردنا التأنيث قلنا: اكتبي.

وهذه صورته:

ا	ُ	ك	ت	ُ	ب	ي

حرّك حرف الإعراب -وهو الباء- بكسرة مشددة أو طويلة (ياء مد)، للدلالة على الواحدة المؤنثة.

وإذا أردنا المثنى أو التثنية قلنا: اكتبا.

وهذه صورته:

ا	ُ	ك	ت	ُ	ب	ا

حركت الباء -وهي حرف الإعراب- بفتحة مشددة أو طويلة (ألف مد)، للدلالة على الاثنين، ويشمل المثنى المذكر والمثنى المؤنث.

وإذا أردنا جمع المذكر قلنا: اكتبوا.

وهذه صورته:

ا	ُ	ك	ت	ُ	ب	و

حركت الباء وهي حرف الإعراب بضمة طويلة أو مشددة (واو مد)، للدلالة على الجمع المذكر.

وإذا أردنا جمع المؤنث قلنا: اكتبن.

وهذه صورته:

ا	ُ	ك	ت	ُ	ب	ن	َ

زيدت على الباء نون وفتحة أو نون مفتوحة للدلالة على الجمع المؤنث.

ونحن نرى أن حرف الإعراب -وهو الباء- ساكن في المفرد المذكر وفي جمع المؤنث السالم، ومتحرك مع المفردة والمثنى وجمع المذكر السالم.

فعند إعراب هذه الأمثلة:

اكتب

اكتبي

اكتبا

اكتبوا

اكتبن

إما أن نقول: اكتب: فعل أمر مبني على عدم الحركة، والكسرة الطويلة للدلالة على الواحدة، والفتحة الطويلة للدلالة على الاثنين، والضمة الطويلة للدلالة على الجمع المذكر، والنون المفتوحة للدلالة على الجمع المؤنث.

وإما أن نقول كالآتي:

اكتب: فعل أمر موجه للواحد.

اكتبي: فعل أمر موجه للواحدة.

اكتبا: فعل أمر موجه إلى المثنى.

اكتبوا: فعل أمر موجه إلى الجمع المذكر.

اكتبن: فعل أمر موجه إلى الجمع المؤنث.

ونحن نميل إلى الإعراب الثاني، أي: النظر إلى الفعل مع العلامة الدالة على العدد أو الجنس.

ويقال في صيغتي (افعِل) و (افعَل) مثل ما قيل في صيغة (افعُل).

ومثال صيغة (افعِل): اضرب ، واضربي ، واضربا ، واضربوا ، واضربن.

ومثال صيغة (افعَل): اعلم ، واعلمي ، واعلما ، واعلموا ، واعلمن.

والنحويون يذهبون إلى أن فعل الأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه.

قال ابن هشام -عند حديثه عن المبنيات-: ((الباب الثاني: ما لزم البناء على السكون أو نائبه، وهو نوع واحد، وهو فعل الأمر.

وذلك لأنه يبنى على ما يجزم به مضارعه. فيبنى على السكون في نحو: (اضرب)، وعلى حذف النون في نحو: (اضربا) و (اضربوا) و (اضربي).

والمعروف أن الجزم هو القطع والإسقاط، والمضارع عند جزمه يسقط من أخره شيء. فكيف يقال: يبنى على ما يجزم به مضارعه، والمضارع مزيد والأمر مجرد،

والمجرد أصل للمزيد؟ وهذا يعني أنه قد استعمل قبل الزيادة، فكيف كان حاله قبل الزيادة؟.

وإنما قال النحويون ذلك لأنهم حملوا الأمر على المضارع[1]، والأمر موجود قبل أن يوجد المضارع، فكان ينبغي أن لا يحمل عليه، بل يحمل المضارع على الأمر.

---

(١) شرح شذور الذهب ص ٧٠.

٢- توكيد فعل الأمر الصحيح

يجوز توكيد فعل الأمر مطلقاً[1]. وذلك بزيادة نون التأكيد في آخره.

فنقول في توكيد فعل الأمر الذي على وزن (افعُل) مثلاً ما يلي:

نقول في توكيد فعل الأمر الموجه إلى الواحد: اكتب : اكتبنّ.

وذلك بزيادة فتحة للدلالة على الواحد المؤكد، ونون مشددة مفتوحة.

وهذه صورتهما:

ا	ُ	ك		ت	ُ	ب		
ا	ُ	ك		ت	ُ	ب	َ	نّ	َ

ويذكر النحويون أن آخر الفعل حرّك من أجل التخلص من التقاء الساكنين، واختيرت الفتحة لئلا يلتبس

(١) شرح الأشموني ٣/٢١٢.

فعل الواحد بفعل الجماعة أو فعل المؤنث؛ إذ لو اختيرت الضمة لالتبس بفعل الجماعة نحو: (اضربُنّ)، ولو اختيرت الكسرة لالتبس بفعل المؤنث نحو: (اضربِنّ)[1].

ونقول في توكيد فعل الأمر الموجه إلى المفردة اكتبي : اكتبِنّ.

وذلك بزيادة نون التوكيد المشددة، وقصر الكسرة الطويلة (ياء المد). وهذه صورتهما:

ا	ُ	ك	ت	ُ	ب	ي		
ا	ُ	ك	ت	ُ	ب	ِ	نّ	َ

ويتصور النحويون أن ياء المخاطبة (الكسرة الطويلة) قد حذفت، ولو حذفت لذهب معها ما يدل على المخاطبة.

قال الصيمري -عند حديثه عن فعل المؤنثة (اضربِنّ): ((وأما فعل المؤنثة فالكسر فيه من أصل الكلمة، لأن الأصل فيه (اضربي)، فالباء مكسورة وبعدها الياء

(١) انظر: التبصرة والتذكرة للصيمري ١/٤٢٧.

ساكنة. فإذا دخلت النون الساكنة التقى ساكنان، فتحذف الياء وتبقى الكسرة على حالها))[1].

فهذا التعليل على تصور أن الممدود حروف، ومسبوقة بحركات مجانسة، والممدود حركات مشبعة أو مشددة، وليست حروفا، والحركات لا تسبق بحركات؛ لأن الحرف لا يتحرك بحركتين. فياء المد لم تحذف و لم يلتق ساكنان، لأنها حركة والحركة يأتي بعدها حرف.

وإنما الذي حصل لها أنها قصرت، لأن وجودها مع وجود النون المشددة فيه ثقل، فخفف من هذا الثقل بقصرها، أي: تخفيفها. وبقيت دالة على التأنيث وهي قصيرة، كما كانت دالة عليه وهي طويلة.

ونقول في توكيد فعل الأمر الموجه إلى الاثنين اكتبا: اكتبانِّ.

وذلك بزيادة نون التوكيد المشددة المكسورة، وهذه صورتهما:

---

(١) التبصرة والتذكرة ١/٤٢٧.

ا	ُ	ك	ت	ُ	ب	ا		
ا	ُ	ك	ت	ُ	ب	ا	نّ	َ

ونقول في توكيد فعل الأمر الموجه إلى الجمع المذكر اكتبوا: اكتبُنَّ.

وذلك بزيادة نون التوكيد المشددة، وقصر الضمة الطويلة (واو المد)، وهذه صورتهما:

ا	ُ	ك	ت	ُ	ب	و		
ا	ُ	ك	ت	ُ	ب	ُ	نّ	َ

ويقول النحويون في الضمة الطويلة مثل ما قالوا في الكسرة الطويلة، إذ يقولون: ((وأما فعل جماعة المذكرين، فإنك تحذف منه الواو لسكونها وسكون النون، إذا كان ما قبل الواو مضموما))[1].

ويريدون بذلك نحو: اضربُنّ.

---

(١) التبصرة والتذكرة ١/٤٢٦.

ويقال فيه مثل ما قيل في فعل المؤنث، إذ إن الواو التي في هذا الفعل ليست حرفا، وإنما هي حركة؛ والحركة لا تجتمع مع حركة أخرى، وإنما الحاصل لها أنها مد كانت مشبعة أو مثقلة، فخفف من ثقلها، أي: أنها طويلة فأصبحت قصيرة، ودلالتها على الجمع لم تتغير.

ونقول في توكيد فعل الأمر الموجه إلى الجمع المؤنث اكتبنَ : اكتبنانّ.

وذلك بمد حركة نون النسوة حتى أصبحت ألفاً، وزيادة نون مشددة هي نون التوكيد، وهذه صورتهما:

ا	ُ	ك	ت	ُ	ب	ن	َ		
ا	ُ	ك	ت	ُ	ب	ن	ا	نّ	ِ

ويتصور النحويون أن الألف التي بين النونين إنما زيدت ليخف اللفظ بالنونين.

قال الصيمري: ((وأما فعل جماعة النساء، فإنّك تدخل بين النونين ألفاً، كراهية اجتماع النونات، فتقول: اضربنانِّ زيداً. وكان الأصل: اضربْنَ زيداً، فلما زيدت

النون الشديدة اجتمعت ثلاث نونات، فأدخلت الألف ليخف النطق بها))[1].

وقد بينا أن الحاصل هو مد فتحة نون النسوة حتى أصبحت ألفاً، أي: أطيل النطق بالفتحة ثم زيدت النون المكسورة المشددة، وليست النون المشددة حرفين وإنما هي حرف واحد، لأن التشديد هو إطالة زمن النطق بالحرف، فالحرف المشدد حرف واحد.

ولم أجد نصاً -لا من نثر ولا من شعر- يدل على توكيد الفعل الموجه إلى جمع الإناث، وما أدري من أين جاء النحويون بهذا التوكيد، هل هو عن قياس، أم عن نص لم نطلع عليه؟

فإن كان عن نص، فلماذا لا يذكر في كتب النحو؛ وإن كان عن قياس، فإن القياس أن تزاد نون التوكيد بعد نون النسوة. لأن الفرق بين هذا وبين ما يتصوره النحويون هو في مد الحركة وقصرها.

---

(١) المرجع السابق ١/٤٢٦.

فالقياس أن تزاد نون التوكيد بعد الفتحة التي تلي نون النسوة، وهذه الصورة التي تبين تصور النحويين والقياس:

التصور	ا	ُ	ك	ت	ُ	ب	ن	ا	نّ	ِ
القياس	ا	ُ	ك	ت	ُ	ب	ن	َ	نّ	ِ

هذا تمثيل لما كان على وزن (افعُل)، ويقال في ما كان على وزن (افعِل) و (افعَل) مثل ما قيل في وزن (افعُل).

ومثال وزن (افعِل): اضربَنَّ ، واضربِنّ ، واضربانِّ ، واضربُنَّ ، واضربنانِّ.

ومثال كان على وزن (افعَل): اعلمَنَّ ، واعلمِنّ ، واعلمانِّ ، واعلمُنَّ ، واعلمنانِّ.

إعرابه:

وفي إعراب هذه الأمثلة:

اكتبَنّ

اكتبِنَّ

اكتبـانِّ

اكتبُنَّ

اكتبنـانِّ

نقول ما يلـي:

اكتبَنّ : فعـل أمـر مؤكـد موجـه إلى المفـرد.

اكتبِنَّ : فعـل أمـر مؤكـد موجـه إلى المفـردة.

اكتبانِّ : فعـل أمـر مؤكـد موجـه إلى المثنـى.

اكتبُنَّ : فعـل أمـر مؤكـد موجـه إلى الجمـع المذكـر.

اكتبنانِّ : فعـل أمـر مؤكـد موجـه إلى جمـع المؤنـث.

وذلـك لأن الحركـات الـتي قبـل النــون لهــا دلالــة، وليست للبناء، وإنمـا هـي للدلالـة علـى العـدد.

فالفتحـة الـــتي قبـل النـون في أمـر الواحـد تـدل علـى واحـد، والكسرة الـتي قبـل النون في أمـر الواحـدة تـدل علـى مؤنـث، والألـف الـتي قبـل النـون في أمـر الاثنـين تـدل علـى اثنين، ســواء كانـا مذكريـن أم مؤنثـين، والضمـة الـتي قبـل النون في أمر جماعـة المذكـر تـدل علـى الجمـع.

وإنمـا الـذي ليس لـه دلالـة هــو وجـود الألــف في أمـر جماعة الإنــاث، والمعروف أن الألـف تـدل علـى الاثنـين.

المبحث الثالث

فعل الأمر المعتل

ويشتمل على تمهيد ومطلبين:

المطلب الأول: فعل الأمر الأجوف

المطلب الثاني: فعل الأمر الناقص

التمهيد

وإنما أفردنا فعل الأمر المعتل عن فعل الأمر الصحيح، لأن المعتل يختص بأبنية ليست للصحيح[1]؛ لأنه يدخله التغيير كثيرا.

وقد سبق في فصل المعتل من الأسماء أن المعتل أصله مهموز، وإنما دخله التغيير حتى أصبح مخالفاً للصحيح في كثير من التصاريف.

وهنا سنأخذ من المعتل ما له علاقة بحرف الإعراب وحركته.

وهذا يعني أننا سنأخذ الأفعال الجوفاء التي حذفت عينها وبقيت حركتها، لأن هذه الحركة لها تأثير أو علاقة بحرف الإعراب وحركته؛ إذ تمد أحيانا، وتقصر أحيانا.

وسنمثل للأجوف بثلاثة أمثلة حسب وزن فعل الأمر، وهي: (افعُل) و (افعِل) و (افعَل). وسنبين

---

(١) ينظر: الإنصاف ٢/٧٩٦.

ما حصل لها من تغيير جعلها تخالف الصحيح.

وسنأخذ الأفعال الناقصة، ونمثل لهذه الأفعال بثلاثة أمثلة حسب أوزان فعل الأمر، وهي: (افعُل) و (افعِل) و (افعَل)، ونبين ما حصل لها من تغيير جعلها تخالف الصحيح.

وقد أفردنا الأفعال المعتلة هنا، لأن الأفعال المضارعة والماضية المعتلة ستحمل عليها.

المطلب الأول

فعل الأمر الأجوف

ويشتمل على:

١ - تصريفه وإعرابه

٢ - توكيده وإعرابه

١- تصريفه وإعرابه

سنمثل لهذا الفعل بثلاثة أمثلة حسب أوزان فعل الأمر، وهي: (افعُل) و (افعِل) و (افعَل).

والأفعال الجوفاء التي سنمثل لها محذوفة العين مع بقاء حركتها، وهذا يعني أنها ستكون على مثال: (فُل) بدلاً من (افعُل)، و (فِل) بدلاً من (افعِل)، و (فَل) بدلاً من (افعَل).

وسنأخذ المثال الأول وهو (فُل)، وتمثيله كما يلي:

الأصل في هذا الوزن أن يكون على مثال: (افعُل)، أي: قبل أن يحصل له الحذف، مثل (قل) أصلها: (ا ُ ق ء ُ ل) على وزن (افعُل)، اجتمعت في الكلمة همزتان، والهمزة ثقيلة بطبعها فكيف إذا أضيفت إليها همزة أخرى!

قال الصيمري: ((وإنما جاز في الهمزة التغيير... لأن الهمزة حرف ثقيل يخرج من أقصى الحلق باعتماد، كالتهوع))[١].

---

(١) التبصرة والتذكرة ٢/٧٣٥.

ولهذا الثقل حذفت الهمزة، وبقيت حركتها وهي الضمة؛ وحذفت همزة الوصل تبعاً لها فقيل: قُل، وهذه صورتهما:

ل	ُ	ء	ق	ُ	ا
ل	ُ		ق		

أي وزن (افعُل) حذفت عينه وبقيت حركتها، كما حذفت همزة الوصل تبعا لها، فكان وزن (فل).

هذا في أمر الواحد، أي: (ا ُ ق ء ُ ل) حذفت الهمزة منه -وهي العين- وتبعتها همزة الوصل، فأصبح: (قُل) على وزن (فل)، ثم أخذت بقية التصاريف من (قُل)، لأنه للمفرد، والمفرد أصل للمؤنث والمثنى والجمع.

ويعلل الصرفيون لحذف العين من (افعُل) بقولهم: ((والأمر أصله: (اقوُل) بضم الواو، نقلت حركتها إلى ما قبلها، وحذفت الواو لالتقاء الساكنين، ثم حذفت الهمزة

لعدم الاحتياج إليها))[1]. أي همزة الوصل.

وفي تصور الصرفيين أن ضمة الواو انتقلت إلى القاف فأصبح الواو ساكنة، ولا يقع في العربية ضمة بعدها واو ساكنة، بل لا يقع في الكلام ضمة بعدها واو ساكنة. ثم لماذا نقلت حركة الواو وبقيت الواو ساكنة؟

وهذه الواو التي ستظهر في تصاريف الأمر ليست حرفاً، وإنما هي حركة العين المحذوفة.

ونمثل لهذه الصيغة -أي: صيغة (افعُل) التي تحولت إلى (فُل)- بما يلي:

نقول في فعل الأمر الموجه إلى الواحد (قل).

وهذه صورته:

ق	ُ	ل

اللام -وهي حرف الإعراب- ساكنة.

ونقول في فعل الأمر الموجه إلى الواحدة (قولي).

---

(١) المفتاح ص ٧٣.

وهـذه صورتـه:

ق	و	ل	ي

زيـدت الكسـرة الطويلـة في آخـر الفعـل للدلالـة علـى الواحـدة، ومـدت الضمـة -وهـي حركـة الفـاء- عوضـا عـن العـين المحذوفـة، أو تبعـا لحركـة الـلام، أي: إذا تحـرك الحـرف الثـاني مـدت حركـة الحـرف الأول.

ونقـول في فعـل الأمـر الموجـه إلى المثنـى (قـولا).

وهـذه صورتـه:

ق	و	ل	ا

زيـدت الفتحـة الطويلـة في آخـر الفعـل للدلالـة علـى المثنـى، ومـدت ضمـة الحـرف الأول حتـى أصبحـت واواً، عوضا عن العـين المحذوفـة، أو تبعـا لتحـرك الحـرف الثـاني.

ونقول في فعـل الأمـر الموجـه إلى جمـع المذكـر(قولـوا).

وهـذه صورتـه:

ق	و	ل	و

زيدت الضمة الطويلة للدلالة على الجمع المذكر، ومدت ضمة الحرف الأول حتى أصبحت واو مد.

ونقول في فعل الأمر الموجه إلى الجمع المؤنث (قُلْنَ)، بزيادة نون النسوة المفتوحة.

وهذه صورته:

ق	ُ	ل	ن	َ	

وهنا نلاحظ أن حركة الحرف الأول -وهي الضمة- لم تمد، لأن الحرف الثاني لم يتحرك.

فيكون الأمر من الفعل الأجوف الذي وزن (فُل) كالآتي:

فعل الأمر الموجه إلى الواحد: قُل

فعل الأمر الموجه إلى الواحدة: قولي

فعل الأمر الموجه إلى الاثنين: قولا

فعل الأمر الموجه إلى جمع المذكر: قولوا

فعل الأمر الموجه إلى جمع المؤنث: قُلنَ.

فعند الإعراب: إما أن نقول في هذه الأمثلة: (قُل): فعل أمر مبني على عدم الحركة، والكسرة الطويلة

للدلالـة علـى المفـردة، والفتحـة الطويلـة (ألـف الاثنـين) للدلالـة علـى المثنـى، والـواو للدلالـة علـى جمـع المذكـر، والنـون المفتوحة للدلالـة علـى الجمـع المؤنـث.

وإمـا أن نقـول:

قل : فعـل أمـر موجـه إلى الواحـد.

قولي : فعـل أمـر موجـه إلى الواحـدة.

قولا : فعـل أمـر موجـه إلى المثنـى.

قولوا: فعـل أمـر موجـه إلى الجمـع المذكـر.

قُلنَ : فعـل أمـر موجـه إلى الجمـع المؤنـث.

ونحـن نميـل إلى هـذا الإعـراب، لأنـه يـدل علـى الفعـل والعـدد.

هـذا في صيغـة (افعُـل) الـتي تحولـت إلى صيغـة أو وزن (فُـل).

ونقـول في صيغـتي (افعِـل) و (افعَـل) مثـل مـا قلنـا في صيغـة (افعُـل).

فنمثل لصيغـة (افعِـل) بفعـل الأمـر (بـع).

إذ الأصـل فيـه هـو: (ا ِ ب ء ِ ع)، حذفـت عـين الكلمـة وهـي الهمـزة، وبقيـت حركتهـا وهـي الكسـرة. ثـم

سقطت همزة الوصل تبعا لسقوط العين، فقيل: (بِع) على وزن (فِل).

فيكون الأمر من الأجوف الذي على وزن (فِل) كالآتي:

فعل الأمر الموجه إلى الواحد:	بِع
فعل الأمر الموجه إلى الواحدة:	بيعي
فعل الأمر الموجه إلى الاثنين:	بيعا
فعل الأمر الموجه إلى الجمع المذكر:	بيعوا
فعل الأمر الموجه إلى الجمع المؤنث:	بِعْنَ

ويقال في إعرابه مثل ما قيل في إعراب (فُل).

ويلاحظ أنه في (فُل) تمد الضمة، وفي (فِل) تمد الكسرة إذا تحرك الحرف الثاني.

ونمثل لصيغة (افعَل) التي تحولت إلى (فَل) بفعل الأمر: خف. إذ أصله (ا ِ خ ء َ ف).

حذفت عين الكلمة وهي الهمزة، وبقيت حركتها وهي الفتحة. ثم سقطت همزة الوصل تبعا لسقوط العين، فقيل: (خف) على وزن (فَل).

فيكون الأمر من الفعل الأجوف الذي على وزن (فَل) كالآتي:

فعل الأمر الموجه إلى الواحد:	خَف
فعل الأمر الموجه إلى الواحدة:	خافي
فعل الأمر الموجه إلى المثنى:	خافا
فعل الأمر الموجه إلى جمع المذكر:	خافوا
فعل الأمر الموجه إلى جمع المؤنث:	خَفنَ

ويقال في إعرابه مثل ما قيل في إعراب (فُل).

ويلاحظ أن حركة الحرف الأول وهي الفتحة، تمد إذا تحرك الحرف الثاني وهو حرف الإعراب.

ونلاحظ أنه إذا تحركت اللام مدت حركة الفاء، أو الحرف الأول من (فُل) و (فِل) و (فَل)؛ فتتحول هذه الأوزان إلى (فول) و (فيل) و (فال).

أي إذا تحرك الحرف الثاني مدت حركة الحرف الأول.

٢- توكيد فعل الأمر من الأجوف وإعرابه

عرفنا أن أوزان فعل الأمر الثلاثة -وهي: (افعُل) و (افعِل) و (افعَل)- تتغير وتتحول في الأمر من الأجوف إلى (فُل) و (فِل) و (فَل)، وذلك بإسقاط عينها وهمزة الوصل التي في أولها.

وهذه أمثلة لتوكيد فعل الأمر الذي على وزن (فُل) مثل قُل:

نقول في توكيد فعل الأمر الموجه إلى الواحد (قل): قولَنَّ.

وذلك بمد ضمة الناء وزيادة فتحة بعد اللام للدلالة على الواحد المؤكد، وزيادة نون مشددة مفتوحة للدلالة على التوكيد.

وهذه صورتهما:

ق	ُ	ل			
ق	و	ل	َ	نّ	َ

ونقول في توكيد فعل الأمر الموجه إلى الواحدة (قولي): قولِنَّ.

وذلك بقصر الكسرة الطويلة، وزيادة نون مشددة مفتوحة للتوكيد.

وهذه صورتهما:

ق	و	ل	ي		
ق	و	ل	ِ	نّ	َ

ونقول في توكيد فعل الأمر الموجه إلى الاثنين (قولا): قولانِّ.

وذلك بزيادة نون التوكيد المشددة المكسورة.

وهذه صورتهما:

ق	و	ل	ا		
ق	و	ل	ا	نّ	ِ

ونقول في توكيد فعل الأمر الموجه إلى جمع الذكور (قولوا): قولُنَّ.

وذلك بقصر الضمة الطويلة (واو المد)، وزيادة نون مشددة مفتوحة.

وهذه صورتهما:

		و	ل	و	ق
َ	نّ	ُ	ل	و	ق

ونقـول في توكيـد فعـل الأمـر الموجـه إلى الجمـــع المؤنـــث (قُلْنَ): قلنـــانِّ.

وذلـك بمـد فتحـــة نـــون النســوة حتـــى أصبحـــت ألفـــاً، وزيـادة نـون مشـددة مكسـورة للتوكيـد.

وهـذه صورتهمـا:

		َ	ن	ل	ُ	ق
ِ	نّ	ا	ن	ل	ُ	ق

وبذلـك نصـل إلى توكيـد فعـل الأمــر الــذي علــى وزن (فُـل) نحـو: قولَـنّ ، و قولِـنّ ، و قـولانّ ، و قولُـنّ ، و قُلنـانِّ.

ويكـون إعرابـه كـالآتي:

قولَنّ : فعـل أمـر مؤكـد موجـه إلى الواحـد.

قولِنّ : فعـل أمـر مؤكـد موجـه إلى الواحـدة.

قولانّ : فعـل أمـر مؤكـد موجـه إلى المثنـى.

قولُنّ : فعـل أمـر مؤكـد موجـه إلى الجمـع المذكـر.

قُلنانِّ : فعـل أمـر مؤكـد موجـه إلى الجمـع المؤنـث.
وهذا تمثيل لمـا كـان على وزن (فُـل).

أمـا مـا كـان على وزن (فِـل) فنمثـل لـه بفعـل الأمـر (بـع).

فيكون توكيـده على النحـو التـالي:

فعل الأمر المؤكد الموجه إلى الواحد: بيعَـــنَّ

فعل الأمر المؤكد الموجه إلى الواحدة: بيعِـــنَّ

فعل الأمر المؤكد الموجه إلى المثنى: بيعـــانِّ

فعل الأمر المؤكد الموجه إلى الجمع المذكر: بيعُـــنَّ

فعل الأمر المؤكد الموجه إلى الجمع المؤنث: بِعنـــانّ

ويلاحـظ أن الكسـرة مـن (بِـع) قـد مـدت حتـى أصبحـت طويلـة (يـاء مـد) في جميـع التصـاريف مـا عـدا الفعـل الموجـه إلى جمـع الإنـاث، وهـذا يعـني أن (فِـل قـد تحولـت إلى (فيـل).

وأمـا مـا كـان على وزن (فَـل) فنمثـل لـه بفعـل الأمـر (خف)، فيكـون توكيـده على النحـو التـالي:

فعل الأمر المؤكد الموجه إلى الواحد: خـــــافَنَّ

فعل الأمر المؤكد الموجه إلى الواحدة: خـــــافِنَّ

فعل الأمر المؤكد الموجه إلى المثنى: خـــــافانِّ

فعل الأمر المؤكد الموجه إلى الجمع المذكر: خـــــافُنَّ

فعل الأمر المؤكد الموجه إلى الجمع المؤنث: خَـــــفنانِّ

ويلاحـظ أنـه إذا تحــرك لام الفعــل مــن (فَــل) مــدت حركـة الفـاء، فـأصبح علـى وزن (فـال).

المطلب الثاني

فعل الأمر الناقص

ويشمل ما يلي:

١ - تصرفه وإعرابه

٢ - توكيده وإعرابه

١- تصرفه وإعرابه

وإنما تم اختيار الناقص من بين الأفعال المعتلة، لأن آخره -وهو حرف الإعراب- يتعرض التغيير، وهذا التغيير يجعل إعراب الناقص مختلفا عن إعراب الصحيح.

وسنمثل لهذا الفعل بثلاثة أمثلة حسب أوزان فعل الأمر، وهي: (افعُل و افعِل و افعَل)، والتي سوف تحذف لامها فتكون على أوزان: (افعُ ، و افعِ ، و افعَ).

ونمثل للوزن الأول -وهو (افعُل)- بفعل الأمر: ادعُ.

الأصل في هذا الفعل هو: (ا ُ د ع ُ ء) على وزن (افعُل)؛ حذفت اللام وهي حرف الإعراب، فقيل (ادعُ) على وزن (افعُ). هذا في فعل الأمر الناقص الموجه إلى الواحد، وهذه صورتهما:

ا	ُ	د	ع	ُ	ء
ا	ُ	د	ع	ُ	

ثم حملت بقية التصاريف على المفرد، لأنه متفرعة عنه.

فنقول في فعل الأمر من الناقص الموجه إلى الواحدة: (ادعي).

وهذه صررته:

ا	ُ	د	ع	ي		

الياء (أو الكسرة الطويلة) دلّت على الواحدة.

ويمكن أن نفسر وجود الكسرة الطويلة بعد عين الفعل بتفسيرين:

أحدهما: أن حركة العين -وهي الضمة- تحولت إلى كسرة، ثم مدت هذه الكسرة للدلالة على الواحدة.

الثاني: أن يكون الأصل هو (ا ُ د ع ُ ء ي) حذفت الهمزة -وهي لام الكلمة- مع الضمة التي قبلها، وأصبحت الكسرة الدالة على الواحد مجاورة للعين.

ونقول في فعل الأمر من الناقص الموجه إلى الاثنين: (ادعوا).

وهذه صورته:

ا	ُ	د	ع	ُ	و	ا

وذلك بإبدال لام الكلمة -وهي الهمزة- واواً؛ إذ الأصل (ا ُ د ع ُ ء ا)، أبدلت الهمزة واواً فقيل: ادعُوا.

ونقول في فعل الأمر من الناقص الموجه إلى جمع المذكر: (ادعوا).

وهذه صورته:

ا	ُ	د	ع	و		

وذلك بمد ضمة العين من (ادعُ) للدلالة على الجمع.

وقد نقول فيه: الأصل (ا ُ د ع ُ ء و)، حذفت الهمزة -وهي لام الكلمة- مع الحركة السابقة لها، فأصبحت الضمة الطويلة (واو الجمع) مجاورة لعين الكلمة.

ونقول في فعل الأمر الموجه إلى الجمع المؤنث: (ادعون).

وهذه صورته:

ا	ُ	د	ع	و	ن	َ

وذلك بمد الضمة التي في فعل الأمر الموجه إلى الواحد، وزيادة نون مفتوحة للدلالة على جمع النسوة.

ونقول في إعراب الأمر من الناقص ما يلي:

ادعُ: فعل أمر ناقص موجه إلى الواحد.

ادعي: فعل أمر ناقص موجه إلى الواحدة.

ادعوا: فعل أمر ناقص موجه إلى المثنى.

ادعوا: فعل أمر ناقص موجه إلى الجمع المذكر.

ادعون: فعل أمر ناقص موجه إلى الجمع المؤنث.

هذا تمثيل لفعل الأمر من الناقص الذي على وزن (اُفعُ).

أما الذي على وزن (افعِ): سنمثل له بفعل الأمر (اقضِ) والأصل في هذا الفعل هو: (ا ِ ق ض ِ ء). حذفت الهمزة وهي لام الكلمة وهي حرف الإعراب، فقيل: (ا ِ ق ض ِ).

وهذا تصريفها:

يقال في فعل الأمر من الناقص الموجه إلى الواحد:

اقضِ.

وهـذه صورتـه:

ا	ِ	ق	ض	ِ		

ويقـال في فعـل الأمـر النـاقص الموجـه إلى الواحـــدة: اقضـي.

وذلـك بمـد الكسـرة الـتي في فعـل الواحـد للدلالـة علـى الواحـدة.

وهـذه صورتـه:

ا	ِ	ق	ض	ي		

ويقـال في فعـل الأمـر الموجـه إلى الاثنـين: اقضيـا.

وذلـك بـإبدال لام الكلمـة يـاء، وزيـادة الفتحـة الطويلـة للدلالة علـى الاثنين، كمـا كـان في الصحيـح.

وهـذه صورتهمـا:

ا	ِ	ق	ض	ِ	ء	ا
ا	ِ	ق	ض	ِ	ي	ا

ويقال في فعل الأمر الموجه إلى الجمع المذكر: اقضوا.

وهذه صورته:

ا	ِ	ق	ض	و		

وذلك بإبدال الكسرة التي في المفرد ضمة، ثم مدها للدلالة على الجمع.

أو نقول: الأصل (ا ِ ق ض ِ ء و)، حذفت الهمزة والكسرة التي قبلها فقيل: (اقضوا).

ونقول في فعل الأمر الناقص الموجه إلى جمع المؤنث: اقضين.

وهذه صورته:

ا	ِ	ق	ض	ي	ن	َ

وذلك بمد الكسرة التي في فعل الواحد، وزيادة نون مفتوحة للدلالة على الجمع المؤنث.

فيكـون فعـل الأمـر مـن النـاقص الـذي علـى وزن (افعِ) علـى النحـو الآتـي:

اقـضِ ، و اقضـي ، و اقضيـا ، و اقضـوا ، و اقضـين.

وإعرابه مثـل إعـراب الفعـل الـذي علـى وزن (افعُ).

وأما الـذي علـى وزن (افعَ) فتمثيلـه كـالآتي:

الأصـل في هـذا الفعـل أن يكـون علـى وزن (افعَـل)، مثـل: اخـش، أصلـه (ا ِ خ ش َ ء)، حذفـت الهمـزة وهـي لام الكلمـة وهـي حـرف الإعـراب، فقيـل: (ا ِ خ ش َ) علـى وزن : (افـعَ).

وهـذا تصريفـه:

يقال في فعـل الأمـر الموجـه إلى الواحـد: اخـشَ.

وهـذه صورتـه:

ا	ِ	خ	ش	َ		

ويقـال في فعـل الأمـر مـن النـاقص الموجـه إلى الواحـدة: اخشـي.

وهـذه صورتـه:

ا	ِ	خ	ش	َ	ي	

وهنا نلاحظ أن الدلالة على الواحدة جاءت مخالفة لما معروف في الأفعال الأخرى، إذ يستدل على أمر الواحدة بكسرة طويلة؛ وهنا نجد ياء حرفية (أي: صامتة) وليست صائتة، وعلامة الواحدة تكون ياء صائتة (أي حركة).

وهنا نتساءل: هل زيدت ياء حرفية للدلالة على الواحدة، لأن الكسرة الطويلة حركة والحركة لا تأتي بعد الحركة؟ أي: أن الكسرة الطويلة لا تأتي بعد الفتحة التي هي حركة العين، فلذلك جيء بالياء الحرفية وليست المدية.

أم أن لام الكلمة أبدلت ياء للدلالة على المؤنثة المفردة، وواواً للدلالة على الجمع؛ فيكون تغيير لام الكلمة هو الذي يحدد الدلالة على جمع المذكر والدلالة على المخاطبة؟.

ويقال في فعل الأمر الموجه إلى المثنى: اخشيا.

وهذه صورته:

ا	ِ	خ	ش	َ	ي	ا

وذلك بإبدال لام الكلمة ياء، وزيادة الفتحة الطويلة للدلالة على المثنى.

ويقال في فعل الأمر الموجه إلى جمع المذكر: اخشَوْا.

وهذه صورته:

ا	ِ	خ	ش	َ	و	

ونقول فيه مثل ما قيل في الفعل مع الواحدة، إذ نقول: المعروف أن الدلالة على الجمع في الأفعال الأخرى تكون بزيادة ضمة مشبعة (واو مد)، وهنا نرى الدلالة جاءت بواسطة الواو الحرفية الصامتة (أي غير المدية). فهل هذا الواو بدل من لام الكلمة، أي: تغيير اللام إلى واو للدلالة على الجمع، وإلى ياء للدلالة على الواحدة؟ أم أن هذه الواو زيدت للدلالة على الجمع، لأن واو الجمع المدية -وهي ضمة مشبعة- لا تأتي بعد الفتحة، لأن الحركة لا تتلو الحركة.

ونقول في فعل الأمر الموجه إلى جمع الإناث: اخشين.

وهذه صورته:

ا	ِ	خ	ش	َ	ي	ن	َ

وذلك بإبدال لام الكلمة ياء، وزيادة نون مفتوحة للدلالة على الجمع المؤنث.

فيكون فعل الأمر من الناقص الذي على وزن (افعَ) على النحو التالي:

اخشَ ، و اخشَي ، و اخشَيا ، و اخشَوا ، و اخشين.

ويقال في إعرابه مثل إعراب الفعل (افعُ).

٢- توكيد فعل الأمر من الناقص وإعرابه

عرفنــا أن أوزان الأمــر الثلاثــــة -(افعُــــل ، و افعِــل ، و افعَــل)- تتحــول في الفعــل المعتــل إلى: (افــعُ ، و افــعِ ، و افــعَ).

وذلك بإسـقاط الـلام وهـي حـرف الإعـراب.

وهـذه أمثلـة لتوكيـد فعـل الأمـر مـن النـاقص، وسـنبدأ بـوزن (افـعُ).

يكون توكيـد مـا كـان علـى وزن (افـعُ) كـالآتي/

نقـول في توكيــد فعـل الأمـر الموجـه إلى الواحـد ادعُ: ادعُـوَنَّ.

وهـذه صورتهمـا:

ا	ُ	د	ع	ُ				
ا	ُ	د	ع	ُ	و	َ	نّ	َ

وذلـك بـإبدال لام الكلمـة واواً، وزيـادة فتحـة للدلالـة علـى الواحـد المؤكـد، ونـون مشـددة مفتوحـة للدلالـة علـى التوكيـد.

ونقول في توكيد فعل الأمر الموجه إلى الواحدة (ادعي): ادعِنَّ.

وهذه صورتهما:

ا	ُ	د	ع	ي		
ا	ُ	د	ع	ِ	نّ	َ

وذلك بقصر الكسرة الطويلة، وزيادة نون التوكيد المشددة المفتوحة.

ونقول في توكيد فعل الأمر الموجه إلى المثنى (ادعوا): ادعوانّ.

وهذه صورتهما:

ا	ُ	د	ع	ُ	و	ا		
ا	ُ	د	ع	ُ	و	ا	نّ	ِ

وذلك بزيادة نون التوكيد المشددة المكسورة.

ونقول في توكيد فعل الأمر الموجه إلى جمع المذكر (ادعوا): ادعُنَّ.

وهـذه صورتهمـا:

ا	ُ	د	ع	و		
ا	ُ	د	ع	ُ	نّ	َ

وذلـك بقصـر الضمـة الطويلـة (واو المـد)، وزيـادة نـون التوكيـد المشـددة المفتوحـة.

ونقـول في توكيـد فعـل الأمـر الموجـه إلى جمـع المؤنـث (ادعـون): ادعونـانِّ.

وهـذه صورتهمـا:

ا	ُ	د	ع	و	ن	َ		
ا	ُ	د	ع	و	ن	ا	نّ	ِ

وذلـك بمد فتحـة نـون النسـوة حتـى أصبحـت ألفـاً، وزيادة نـون مشـددة مكسورة للدلالـة علـى التوكيـد.

وبذلـك نصـل إلى توكيـد فعـل الأمـر الـذي علـى وزن (افـعُ) نحـو: ادعـوَنّ ، و ادعِـنّ ، و ادعـوانّ ، و ادعُـنّ ، وادعونـانِّ.

ويكون إعرابه كالآتي:

ادعوَنّ: فعل أمر مؤكد موجه إلى الواحد.

ادعِنّ : فعل أمر مؤكد موجه إلى الواحدة.

ادعوانّ: فعل أمر مؤكد موجه إلى المثنى.

ادعُنّ: فعل أمر مؤكد موجه إلى الجمع المذكر.

ادعونانّ: فعل أمر مؤكد موجه إلى الجمع المؤنث.

وهذا تمثيل لما كان على وزن (افعُ).

أما ما كان على وزن (افعِ) فنمثل له بفعل الأمر (اقضِ).

فيكون توكيده على النحو التالي:

فعل الأمر المؤكد الموجه إلى الواحد: اقضِيَنَّ

فعل الأمر المؤكد الموجه إلى الواحدة: اقضِنَّ

فعل الأمر المؤكد الموجه إلى المثنى: اقضَيانَّ

فعل الأمر المؤكد الموجه إلى الجمع المذكر: اقضُنَّ

فعل الأمر المؤكد الموجه إلى الجمع المؤنث: اقضينانِّ

ويلاحظ فيما كان على وزن (افعُ) و (افعِ) أن لام الكلمة ظهرت مع المفرد والمثنى، ولم تظهر مع الواحدة والجمع.

أما ما كان على وزن (افعَ) فنمثل له بفعل الأمر (اخشَ).

فيكون توكيده على النحو التالي:

فعل الأمر المؤكد الموجه إلى الواحد: اخشَيَنَّ

فعل الأمر المؤكد الموجه إلى الواحدة: اخشَينِّ

فعل الأمر المؤكد الموجه إلى المثنى: اخشَيانِّ

فعل الأمر المؤكد الموجه إلى الجمع المذكر: اخشَوُنَّ

فعل الأمر المؤكد الموجه إلى الجمع المؤنث: اخشينانِّ

ويلاحظ في توكيد ما كان على وزن (افعَ) أن جميع التصاريف جاء كاملة، ما عدا قصر الكسرة والضمة الطويلتين الدالتين على الواحدة والجمع المذكر.

ويذكر النحويون أن علامة الواحدة والجمع لم تحذفا، وإنما حركتا لالتقاء الساكنين؛ يقول الصيمري في ذلك: ((فإن كان ما قبل الواو مفتوحاً لم تحذفها، وحركتها لالتقاء الساكنين. كقولك: اخشوُنّ زيداً، وكذلك الياء

في المؤنث، في قولك: اخشَينَّ زيداً))[1].

ونحن أمام هذين الفعلين:

- إما أن نقول: فرق بين الجمع المذكر والواحدة بواسطة لام الكلمة؛ إذ أبدلت واواً للدلالة على الجمع المذكر، وأبدلت ياء للدلالة على المؤنث. لأن الأصل الهمزة، فإن أبدلت واواً دلت على الجمع، وإن أبدلت ياء دلت على الواحدة.

وفي هذه الحالة تكون الضمة التي بعد الواو في الجمع المذكر هي الضمة التي تدل على الجمع، فزيدت عند التأكيد؛ والكسرة التي بعد الياء هي الكسرة الدالة الواحدة، فزيدت عند التأكيد.

- وإما أن نقول: إن الواو في جمع المذكر هي لام الكلمة، والضمة التي بعدها هي الضمة الطويلة الدالة على الجمع؛ وإنما قصرت من أجل التوكيد. أي أنها كانت قبل القصر: اخشووا.

---

(١) التبصرة والتذكرة ٤٢٦/١.

وأن الياء التي في: (اخشَينَّ) هي لام الكلمة، والكسرة التي بعدها هي الكسرة الطويلة الدالة المؤنث؛ وإنما قصرت من أجل التوكيد.

وأن الأصل في جمع المذكر هو: اخشئوا، أبدلت الهمزة واوا، وقصرت الضمة الطويلة (واو الجماعة)؛ والأصل في المؤنثة هو: (اخشئي) أبدلت الهمزة -وهي لام الكلمة- ياء، وقصرت الكسرة الطويلة (ياء المخاطبة).

فيكون الأصل في التوكيد: (اخشؤُنّ) و (اخشئِنَ) ثم أبدلت الهمزة في جمع المذكر واواً، وفي المفردة ياء. فقيل: اخشوُنَّ و اخشينَّ.

الفصل الثاني

الفعل المضارع

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: في تعريفه، وسبب تسميته وسبب إعرابه، والرافع له

المبحث الثاني: المضارع الصحيح

المبحث الثالث: المضارع المعتل

المبحث الأول

ويشمل:

تعريف المضارع

سبب تسميته

سبب إعرابه

الرافع له

المضارع من الأمر

تعريف المضارع

هو ما دلّ وضعا على حدث وزمان غير منقض حاضراً كان أو مستقبلاً[1].

سبب تسميته بالمضارع

بين ابن يعيش سبب تسميته بالمضارع وعلتها بقوله: ((هذا القبيل من الأفعال يسميه النحويون المضارع، ومعنى المضارع المشابه. يقال: ضارعته وشابهته وشاكلته وحاكيته، إذا صرت مثله. وأصل المضارعة تقابل السخلين على ضرع الشاة عند الرضاع، يقال: تضارع السخلان إذا أخذ كل واحد بحلمة من الضرع، ثم اتسع فقيل: لكل مشتبهين متضارعان، فاشتقاقه إذاً من الضرع لا من الرضع. والمراد أنه ضارع الأسماء أي شابهها، بما في أوله من الزوائد الأربع، وهي: الهمزة والنون والتاء والياء، نحو: أقوم ، ونقوم ، وتقوم ، ويقوم))[2].

---

(١) مجيب الندا إلى شرح قطر الندى ١/٧٢.

(٢) شرح المفصل ٧/٦.

سبب إعرابه:

أجمع النحويون من كوفيين وبصريين على أن الأفعال المضارعة معربة، واختلفوا في علة إعرابها.

فذهب الكوفيون إلى أنها إنما أعربت لأنه دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة[١].

وأما البصريون فقالوا: الأصل في الإعراب أن يكون للأسماء، والأفعال لها البناء؛ لأن اختلاف صيغها يدل على اختلاف معانيها، فتستغني عن الإعراب. كقولك: قام، إذا أردت الزمان الماضي؛ وسيقوم، أردت المستقبل؛ ويقوم، إذا أردت الحال[٢].

فكل فعل رايته مبنيا فهو على أصله، وكل فعل رأيته معربا فقد خرج عن أصله[٣].

---

(١) الإنصاف ٢/٥٥٠.

(٢) الإيضاح في علل النحو ص ٧٧ ، و التبصرة والتذكرة للصيمري ١/٧٦.

(٣) ينظر: الإيضاح في علل النحو ص ٧٧.

فلذا يعتبرون الفعل المضارع خارجا عن أصله، فينبغي أن يبحث عن سبب خروجه.

فرأوا أن سبب خروجه عن الأصل، هو مشابهته للاسم في ثلاثة أشياء: في معناه، وفي تخصصه بعد الشيوع، وفي دخول اللام عليه كما تدخل على الأسماء.

وقد ذكر سيبويه هذه المشابهة مع بيان إعراب الفعل عندما قال: ((والنصب والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة والتاء والياء والنون؛ وذلك قولك: أفعل أنا ، وتفعل أنت أو هي ، ويفعل هو ، ونفعل نحن...

والنصب في المضارع من الأفعال: لن يفعلَ ، والرفع: سيفعلُ ، والجزم: لم يفعلْ. وليس في الأفعال المضارعة جر، كما أنه ليس في الأسماء جزم؛ لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين، وليس ذلك في الأفعال.

وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنّك تقول: إن عبد الله ليفعل، فيوافق قولك: لفاعل، حتى كأنّك قلت: إن زيداً

لفاعل، فيما تريد من المعنى. وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم، ولا تلحق فعَلَ اللامُ، وتقول: سيفعل ذلك، وسوف يفعل ذلك، فتلحقه هذين الحرفين، كما تلحق الألف واللام الأسماء المعرفة.

ويبين لك أنها ليست بأسماء أنك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك، ألا ترى أنّك لو قلت: إنّ يضربَ يأتينا وأشباه ذلك، لم يكن كلاماً، إلاّ أنها ضارعت الفاعل لاجتماعهما في المعنى، ولدخول اللام، قال جل ثناؤه: ﴿وإن ربّك ليحكم بينهم﴾[1]، ولِما لحقها من السين وسوف كما لحقت الاسم الألف واللام للمعرفة))[2].

وقد بين هذه المشابهة الصيمري، إذ يقول: ((وإنما أعرب الفعل المضارع لمشابهته الاسم من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه يقع في معناه، كقولك: كان زيد يقوم، في معنى (قائما).

---

(١) سورة النحل: ١٢٤.

(٢) الكتاب ١/١٤-١٥.

الثاني: أن لام الابتداء تدخل عليه في خبز (إنّ) كما تدخل على الاسم، تقول: إن زيداً ليقوم، كما تقول: إن زيداً لقائم.

الوجه الثالث من مضارعة الفعل الاسم: أن الحرف ينقله من احتمال زمانين إلى اختصاص واحد بعينه، كما أن الحرف ينقل الاسم من احتمال الجنس إلى اختصاص واحد بعينه. تقول: يصلّي، فيحتمل الحال والاستقبال، فإذا قلت: سيصلّي ، وسوف يصلي، اختص بالمستقبل دون الحال؛ كما تقول: رجل، فيحتمل كل واحد من هذا الجنس، فإذا قلت: الرجل، اختص بواحد بعينه، فلما أشبه الفعل الاسم من هذه الوجوه أعطي الإعراب. فهو للاسم بحق الأصل، وللفعل بحق الشبه))[1].

---

(١) التبصرة والتذكرة للصيمري ٧٧/١.

الرافع له

اختلف النحويون في رافع الفعل المضارع على عدة أقوال[1]:

الأول: أن رافعه وقوعه موقع الاسم.

وهو قول البصريين.

والثاني: أن رافع تجرده من الناصب والجازم.

وهو قول حذّاق الكوفيين، ومنهم الفراء.

الثالث: أن رافعه المضارعة.

وهو قول ثعلب.

الرابع: أن رافعه حروف المضارعة ونسب إلى الكسائي.

وقد رجح ابن مالك رأي الفراء إذ يقول: ((وينبغي أن يعلم أن رافع الفعل معنىً، وهو إما وقوعه موقع الاسم، وهو قول البصريين؛ وإما تجرده من الجازم والناصب، وهو قول حذاق الكوفيين، وبه أقول. لسلامته من النقض،

---

(١) شرح المرادي لألفية ابن مالك ١٧١/٤ ، وشرح الأشموني ٢٧٧/٣، والإنصاف ٥٥١/٢.

بخلاف الأول؛ فإنه ينتقض بنحو: (هلا تفعل) و (جعلت أفعل) و (مالك لا تفعل) و (رأيت الذي يفعل)؛ فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها، فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعاً بلا رافع، فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم، وصح القول بأن رافعه التجرد من الجازم والناصب))[1].

ورجح ابن الأنباري رأي البصريين، ورد على الكوفيين، إذ يقول: ((وأما عامل الرفع فاختلف فيه النحويون: فذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم، وهو عامل معنوي لا لفظي، فكما أن الابتداء يوجب الرفع فكذلك ما أشبهه....

وأما الكوفيون فذهبوا إلى أنه يرتفع بالزوائد التي في أوله، وهو قول الكسائي. وذهب الفراء إلى أنه يرتفع لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة.

(١) شرح الكافية الشافية ١٥١٩/٣، ١٥٢٠.

فأما قول الكسائي فظاهر الفساد، لأنه لو كان الزائد هو الموجب للرفع، لوجب ألاّ يجوز نصب الفعل ولا جزمه مع وجوده، لأن عامل النصب والجزم لا يدخل على عامل الرفع، فلما وجب نصبه بدخول النواصب وجزمه بدخول الجوازم دلّ على أن الزائد ليس هو العامل.

وأما قول الفراء فلا ينفك من ضعف، وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون النصب والجزم قبل الرفع؛ لأنه قال: لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة، والرفع قبل النصب والجزم، فلهذا كان هذا القول ضعيفاً))[1].

وقد فسر المرادي التجرد من الناصب والجازم بأنه استعمال المضارع على أول أحواله، إذ قال: ((ورد مذهب الفراء بأن التعري عدم فلا يكون عاملاً، وأجاب الشارح بأنا لا نسلم أن التجرد من الناصب والجازم عدمي، لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مخلصاً عن لفظ يقتضي تغييره، واستعمال الشيء والمجيء به

(١) أسرار العربية ص ٢٨-٢٩.

على صفةٍ ما ليس بعدمي))[1].

ويبدو أن الرفع بسبب استعمال الفعل على أول أحواله، لأن أول أحوال الإعراب الرفع، ولذلك قيل: ((أول أحوال الاسم الرفع))[2].

المضارع من الأمر

إذا نظرنا في أقوال النحويين فإننا نراهم يقولون: إن المضارع يحمل على الماضي في التصريف، أي: أنه من الماضي بعد زيادة حروف المضارعة.

مثل قول ابن الحاجب: ((المضارع بزيادة حرف المضارعة على الماضي))[3].

وقال ابن يعيش -عندما كان يتحدث عن الفعل المضارع من أكرم-: ((لأن حرف المضارعة إنما يزاد على لفظ الماضي من غير حذف شيء منه))[4].

(١) شرح المرادي على ألفية ابن مالك ١٧١/٤، وشرح الأشموني ٢٧٧/٣.

(٢) أسرار العربية لابن الأنباري ص ٥٣.

(٣) شرح الشافية ١١٤/١.

(٤) شرح المفصل ٥٩/٧.

وقال السيوطي: ((ولأن المضارع هو الماضي مع الزوائد والأمر بطرحها))[1].

وقال الميداني: ((وأما الزوائد في أوائل المستقبل -نحو: يخرج، وأخرج، وتخرج، ونخرج- فإنها زيدت للفرق بين الماضي والمستقبل))[2].

وهذه النظرة قائمة على صورة الكتابة، والتعليل إنما يقوم على النطق. وقد بينا في مبحث (فعل الأمر أصل للأفعال) أن الأفعال متفرعة من فعل الأمر؛ لأنه مجرد والمضارع مزيد، والمزيد متفرع عن المجرد.

أما في العلاقة بين الفعل الماضي والفعل المضارع فإننا نقول فيها: إن الفعل الماضي فيه زيادتان: إحداهما في آخره للدلالة على العدد، والأخرى في أوله للدلالة على المضي. فهو مزيد، والمزيد فرع عن المجرد، والمضارع مزيد أيضا. فكلاهما متفرع عن مجرد، وقد بينا أن هذا المجرد هو: فعل الأمر.

---

(١) همع الهوامع ١/٩.

(٢) نزهة الطرف في علم الصرف ص ١٢٦.

والقول بأن المضارع مأخوذ من الماضي بزيادة حرف المضارعة في أوله يؤدي إلى وزن غير مستعمل في العربية، فلو أخذنا الفعل الماضي (ضَربَ) فإننا نجد فيه زيادتين هما:

الفتحة في آخره للدلالة على المعنى أو العدد، لأن الأصل أن تكون لام الفعل ساكنة.

والفتحة التي بعد الفاء، وتدل على المضيّ، لأن كل حركة لا بد لها من دلالة فهو على وزن (فَعَل)، ولو زدنا حرف المضارعة وهو متحرك لجئنا بوزن (يَفَعَل)، وليس في العربية مثل هذا الوزن نحو: (يَضَرَبَُ)، سواء تحرك الباء بالضمة أو بالفتحة.

وسنبين هذا بالتفصيل عند الحديث عن الفعل الماضي.

هذا، وسنقسم الفعل المضارع إلى صحيح ومعتل.

المبحث الثاني

الفعل المضارع الصحيح

ويشتمل:

١ – تفرعه عن فعل الأمر

٢ – إعرابه

٣ – بناؤه للمجهول

٤ – توكيده

١- كيفية تفرع المضارع عن فعل الأمر

الفعل المضارع متفرع عن فعل الأمر: فإذا كان الفعل المضارع صحيحاً فهو متفرع عن الصحيح، وإن كان معتلاً فهو متفرع عن المعتل، وإن كان مؤكداً فهو متفرع عن المؤكد.

وذلك بزيادة حرف المضارعة قبل الفاء من فعل الأمر، وزيادة العلامة الإعرابية في آخر الفعل إن كان معربا.

ولذا نقول في الفعل المضارع الصحيح: إنه متفرع عن فعل الأمر الصحيح، ولما كانت صيغ الأمر خمساً، وهي:

١- افعل

٢- افعلي

٣- افعلا

٤- افعلوا

٥- افعلن.

فإن الفعل المضارع سينقسم إلى خمسة أقسام حسب صيغ فعل الأمر، لأن كل قسم متفرع عن صيغة من الصيغ الخمس.

فالصيغة الأولى -وهي (افعل)- تفرعت عنها الأفعال المعربة بالضمة، وهي: أفعل ، ونفعل ، وتفعل ، ويفعل.

والصيغة الثانية -وهي (افعلي)- تفرعت عنها صيغة واحدة، وهي: تفعلين.

والصيغة الثالثة -وهي (افعلا)- تفرعت عنها صيغتان هما: تفعلان ، ويفعلان.

والصيغة الرابعة -وهي (افعلوا)- تفرع عنها صيغتان هما: تفعلون ، ويفعلون.

والصيغة الخامسة -وهي (افعلن)- تفرع عنها صيغتان هما: تفعلن ، ويفعلن.

وسنمثل للفعل المصارع حسب هذه الصيغ (أو الأقسام).

١ - مضارع (افعل)

لقد سبق أن بينا أن (افعل) يكون بضم العين وكسرها وفتحها.

فإذا أخذنا مضموم العين مثل (اكتب)، فإن المضارع منه سيكون على النحو التالي:

نقول في المضارع المسند إلى المتكلم من (اكتب): أكتبُ.

وذلك بزيادة الهمزة المفتوحة الدالة على المتكلم قبل فاء الفعل، وزيادة الضمة بعد اللام، للدلالة على الرفع.

ونقول في المضارع المسند إلى المتكلمين أو المتكلم ومعه غيره من (اكتب): نكتبُ.

وذلك بزيادة نون مفتوحة -للدلالة على جمع المتكلمين- قبل فاء الفعل، وزيادة ضمة بعد اللام للدلالة على الرفع.

ونقول في المضارع المسند إلى الغائبة أو المخاطب من (اكتب): تكتبُ.

وذلك بزيادة التاء المفتوحة -للدلالة على الغائبة أو المخاطب- قبل فاء الفعل، وزيادة ضمة بعد اللام للدلالة على الرفع.

ونقول في المضارع المسند إلى الغائب من (اكتب): يكتبُ.

وذلك بزيادة ياء مفتوحة للدلالة على الغائب، وتكون قبل فاء الفعل، وزيادة ضمة بعد لامه للدلالة على الرفع.

ونلاحظ أن أصوات فعل الأمر لم يحصل لها أيّ تغيير، سوى سقوط همزة الوصل؛ وذلك لأن الزيادة كانت قبل الفاء وبعد اللام.

وقد نقول: إن حروف المضارعة حلت بدلاً من همزة الوصل، ولكن المعروف أن همزة الوصل تسقط في أثناء الدرج.

وهذه الصورة تبين تفرع المضارع من الأمر:

اكتبْ	ا	ُ	ك	ت	ُ	ب	
أكتبُ	أ	َ	ك	ت	ُ	ب	ُ
نكتبُ	ن	َ	ك	ت	ُ	ب	ُ
تكتبُ	ت	َ	ك	ت	ُ	ب	ُ
يكتبُ	ي	َ	ك	ت	ُ	ب	ُ

هذا تمثيل لما كـان بضـم العـين.

أما مكسور العـين مثـل (اِضـرب) فنقـول فيـه:

أضـرب ، ونضـرب ، وتضـرب ، ويضــرب.

وهذه صورتـه

اضـربْ	ا	ِ	ض	ر	ِ	ب	
أضـربُ	أ	َ	ض	ر	ِ	ب	ُ
نضـربُ	ن	َ	ض	ر	ِ	ب	ُ
تضـربُ	ت	َ	ض	ر	ِ	ب	ُ
يضـربُ	ي	َ	ض	ر	ِ	ب	ُ

وأما مفتوح العـين مثـل (اِعلـم) فنقـول فيـه:

أعلـم ، ونعلـم ، وتعلـم ، ويعلـم.

وهذه صورتـه

اعلمْ	ا	ِ	ع	ل	َ	م	
أعلمُ	أ	َ	ع	ل	َ	م	ُ
نعلمُ	ن	َ	ع	ل	َ	م	ُ
تعلمُ	ت	َ	ع	ل	َ	م	ُ
يعلمُ	ي	َ	ع	ل	َ	م	ُ

٢ - مضارع (افعلي)

هـذه الصيغـة خاصـة بالمخاطبـة، وتكـون بضـم العـين وكسـرها وفتحهـا، مثـل: اكتبي ، واضربـي ، واعلمـي.

فنقـول في المضـارع المسـند إلى المخاطبـة مـن (اكتـبي): تكتبـين.

وذلـك بزيـادة التـاء المفتوحـة قبـل فـاء الفعـل، وزيـادة النـون المفتوحـة بعـد الكسـرة الطويلـة الـتي كـانت في آخـر الفعل، للدلالـة علـى الرفـع.

وهـذه صورتهمـا:

ا	ُ	ك	ت	ُ	ب	ي		
ت	َ	ك	ت	ُ	ب	ي	ن	َ

وكانت النون مفتوحة، لأن ما قبلها مكسور، وهذا موافق لقانون المخالفة؛ لأن الفتحة هي الحركة التي تخالف الكسرة.

ونقول في الفعل المضارع المسند إلى المخاطبة من (اضربي): تضربين.

وهذه صورتهما:

ا	ِ	ض	ر	ِ	ب	ي		
ت	َ	ض	ر	ِ	ب	ي	ن	َ

ونقول في الفعل المضارع المسند إلى المخاطبة من (اعلمي): تعلمين.

وهذه صورتهما:

ا	ِ	ع	ل	َ	م	ي		
ت	َ	ع	ل	َ	م	ي	ن	َ

فالفعل المضارع المسند إلى المخاطبة فيه زيادتان، الأولى: التاء قبل فاء الفعل، للدلالة على المضارعة والمخاطبة، والثانية: نون مفتوحة للدلالة على الرفع. وقد جاءت في آخر الفعل، أي: بعد الكسرة الطويلة التي هي (ياء المخاطبة) أو كسرة المخاطبة.

٢ - مضارع (افعلا)

يكون (افعلا) بضم العين وكسرها وفتحها، مثل: اكتبا ، واضربا ، واعلما.

فنقول في المضارع المسند إلى المثنى من (اكتبا): تكتبانِ.

وذلك بزيادة التاء الدالة على المضارعة قبل فاء الكلمة، وزيادة النون المكسورة بعد الفتحة الطويلة التي في آخر الفعل، وهذه النون هي علامة الرفع، وكسرت من أجل مخالفة الفتحة التي قبل النون، لأن الكسرة هي الحركة التي تخالف الفتحة.

ونقول في المضارع المسند إلى المثنى الغائب من (اكتبا): يكتبانِ

وذلك بزيادة ياء قبل فاء الكلمة، للدلالة على الغياب والمضارعة، وزيادة نون في آخر الفعل للدلالة على الرفع.

وهذه صورتهما:

ا	ُ	ك	ت	ُ	ب	ا		
ت	َ	ك	ت	ُ	ب	ا	ن	ِ
ي	َ	ك	ت	ُ	ب	ا	ن	ِ

ونقول مضارع (اضربا): تضربان ويضربان.

وهذه صورتهما:

ا	ِ	ض	ر	ِ	ب	ا		
ت	َ	ض	ر	ِ	ب	ا	ن	ِ
ي	َ	ض	ر	ِ	ب	ا	ن	ِ

ونقول في مضارع (اعلما): تعلمان ويعلمان.

وهذه صورتهما:

ا	ِ	ع	ل	َ	م	ا		
ت	َ	ع	ل	َ	م	ا	ن	ِ
ي	َ	ع	ل	َ	م	ا	ن	ِ

٤ – مضارع (افعلوا)

يكـون (افعلـوا) بضـم العـين وكسـرها وفتحهـا، مثـل: اكتبـوا ، واضربـوا ، واعلمـوا.

فنقـول في المضـارع المسـند إلى المخـاطبين مـن (اكتبـوا): تكتبـونَ.

وذلـك بزيـادة التـاء المفتوحـة الدالـة علـى الخطـاب والمضارعـة قبـل فـاء الفعـل، وزيـادة نـون مفتوحـة للدلالـة علـى الرفـع، وفتحـت النـون مـن أجـل المخالفـة، لأن مـا قبـل النـون كان مضمومـا، وهـو البـاء.

ونقـــول في المضـــارع المســـند إلى الغائبين مــــن (اكتبـوا): يكتبـون

وذلـك بزيـادة اليـاء المفتوحـة الدالـــة علـى الغيـاب والمضارعـة قبـل فـاء الفعـل، وزيـادة نـون مفتوحـة بعــد الضمـة الطويلة (واو المـد) للدلالـة على الرفـع.

وهـذه صورتهمـا:

ا	ُ	ك	ت	ُ	ب	و		
ت	َ	ك	ت	ُ	ب	و	ن	َ
ي	َ	ك	ت	ُ	ب	و	ن	َ

ونقـول مضـارع (اضربـوا): تضربـون ويضربـون.

وهـذه صورتهمـا:

ا	ِ	ض	ر	ِ	ب	و		
ت	َ	ض	ر	ِ	ب	و	ن	َ
ي	َ	ض	ر	ِ	ب	و	ن	َ

ونقـول في مضـارع (اعلمـوا): تعلمـون ويعلمـون.

وهـذه صورتهمـا:

ا	ِ	ع	ل	َ	م	و		
ت	َ	ع	ل	َ	م	و	ن	َ
ي	َ	ع	ل	َ	م	و	ن	َ

٥ – مضارع (افعلن)

يكـون (افعلـن) بضـم العـين وكسـرها وفتحهـا، مثـل: اكتـبن ، واضربـن ، واعلمـن.

نقـول في المضـارع المسند إلى المخاطبات مـن (اكتـبن): تكتـبن.

وذلك بزيـادة التـاء للدلالـة علـى المضارعـة والمخاطبـة.

وآخـر الفعـل بقـي كمـا كـان في الأمـر، أي: لم يحصـل لـه تغيير سـوى همزة الوصل؛ لأنـه لم تـزد في آخـره علامـة الإعـراب، وإنمـا بقـي آخـره كمـا كـان في الأمر. ولذلـك قـال النحويـون: الفعـل المضـارع المسند إلى جمـع المؤنـث مبـني.

ونقـول في المضـارع المسـند إلى الغائبـات مـن (اكتـبي): يكتبنَ

وذلـك بزيـادة اليـاء الدالـة علـى الغيـاب والمضارعـة فقط، وبقي آخـر الفعـل كمـا كـان في الأمـر.

وهـذه صورتهمـا:

ا	ُ	ك	ت	ُ	ب	ن	َ
ت	َ	ك	ت	ُ	ب	ن	َ
ي	َ	ك	ت	ُ	ب	ن	َ

ونقول مضارع (اضربن): تضربن ويضربنَ.

وهذه صورتهما:

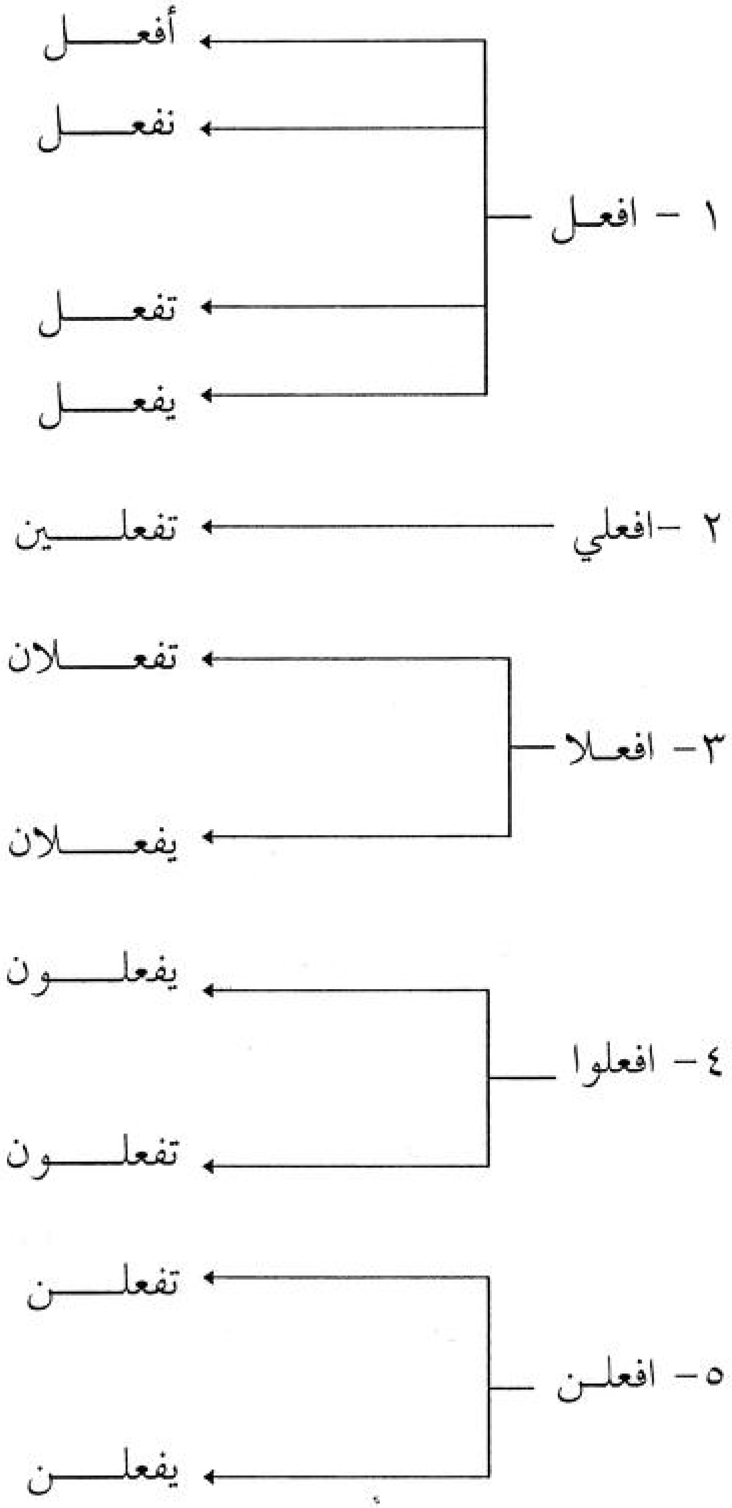
ا	ِ	ض	ر	ِ	ب	ن	َ
ت	َ	ض	ر	ِ	ب	ن	َ
ي	َ	ض	ر	ِ	ب	ن	َ

ونقول في مضارع (اعلمن): تعلمن ويعلمن.

وهذه صورتهما:

ا	ِ	ع	ل	َ	م	ن	َ
ت	َ	ع	ل	َ	م	ن	َ
ي	َ	ع	ل	َ	م	ن	َ

وهذا الرسم يوضح كيفية تفرع المضارع عن الأمر:



٢- إعرابه

يمكن تقسيم المضارع عند إعرابه إلى خمسة أقسام، وهي أقسام فعل الأمر الذي تفرع منه، وهذا تفصيلها.

١ - إعراب مضارع (افعل)

الأمثلة:

١- أنا أكتبُ ، ولن أكتبَ ، و لم أكتبْ

٢- نحن نكتب ، ولن نكتب ، و لم نكتب

٣- أنت تكتب ، ولن تكتب ، و لم تكتب

٤- هي تكتب ، ولن تكتب ، و لم تكتب

٥- هو يكتب ، ولن يكتب ، و لم تكتب.

نقول في إعراب المثال الأول:

أكتب: فعل مضارع مسند إلى المتكلم، مرفوع وعلامة رفعه الضمة التي في آخره.

لن أكتب: فعل مضارع مسند إلى المتكلم، منصوب وعلامة نصبه الفتحة التي في آخره.

لم أكتب: فعل مضارع مسند إلى المتكلم، مجزوم وعلامة جزمه حذف الضمة.

وهذه صورته:

أ	َ	ك	ت	ُ	ب	ُ
أ	َ	ك	ت	ُ	ب	َ
أ	َ	ك	ت	ُ	ب	

وهنا نشير إلى أن السكون ليس من علامات الإعراب؛ لأنه لا ينطق، وليس من مكونات اللغة. وقد سبق ذكر ذلك عند الحديث عن الحركات في أوائل هذا البحث.

فقول المعربين في نحو (لم يكتب): فعل مضارع مجزوم بـ (لم) وعلامة جزمه السكون، ليس بسديد، إن لم يكن خطأ؛ لأن الحاصل هو أن الضمة سقطت من الكلام، فيقال: مجزوم بحذف الضمة. فعلى هذا تكون قاعدة الجزم مطردة في جميع الأفعال، وهي الحذف أو النقص.

ونقول في إعراب المثال الثاني:

نكتب: فعل مضارع مسند إلى المتكلمين، مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

لن نكتب: فعل مضارع مسند إلى المتكلمين، منصوب بـ (لن)، وعلامة نصبه الفتحة.

لم نكتب: فعل مضارع مسند إلى المتكلمين، مجزوم بـ (لم)، وعلامة جزمه حذف الضمة.

وهذه صورته:

ن	َ	ك	ت	ُ	ب	ُ
ن	َ	ك	ت	ُ	ب	َ
ن	َ	ك	ت	ُ	ب	

ونقول في إعراب المثال الثالث:

تكتب: فعل مضارع مسند إلى المخاطب، مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

لن تكتب: فعل مضارع مسند إلى المخاطب، منصوب بـ (لن)، وعلامة نصبه الفتحة.

لم تكتب: فعل مضارع مسند إلى المخاطب، مجزوم بـ (لم)، وعلامة جزمه حذف الضمة.

وهذه صورته:

ت	َ	ك	ت	ُ	ب	ُ
ت	َ	ك	ت	ُ	ب	َ
ت	َ	ك	ت	ُ	ب	

ونقول في إعراب المثال الرابع:

تكتب: فعل مضارع مسند إلى الغائبة، مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

لن تكتب: فعل مضارع مسند إلى الغائبة، منصوب بـ (لن)، وعلامة نصبه الفتحة.

لم تكتب: فعل مضارع مسند إلى الغائبة، مجزوم بـ (لم)، وعلامة جزمه حذف الضمة.

وهذه صورته:

ت	َ	ك	ت	ُ	ب	ُ
ت	َ	ك	ت	ُ	ب	َ
ت	َ	ك	ت	ُ	ب	

ونقول في إعراب المثال الخامس:

يكتب: فعل مضارع مسند إلى الغائب، مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

لـن يكتـب: فعـل مضـارع مسـند إلى الغـائب، منصـوب بـ (لن)، وعلامـة نصبـه الفتحـة.

لم يكتـب: فعـل مضـارع مسـند إلى الغـائب، مجـزوم بـ (لم)، وعلامـة جزمـه حـذف الضمـة.

وهـذه صورتـه:

ي	َ	ك	ت	ُ	ب	ُ
ي	َ	ك	ت	ُ	ب	َ
ي	َ	ك	ت	ُ	ب	

٢- إعراب مضارع (افعلي)

الأمثلـة:

أنت تكتبـين ، ولـن تكتبي ، ولم تكتبي

الإعـراب:

تكتبـين: فعـل مضـارع مسـند إلى المخاطبـة، مرفـوع وعلامة رفعـه النـون.

لـن تكتبي: فعـل مضـارع مسند إلى المخاطبة، منصـوب بـ (لن)، وعلامـة نصبه حـذف النـون.

لم تكتبي: فعل مضارع مسند إلى المخاطبة، مجزوم بـ (لم)، وعلامة جزمه حذف النون.

وهذه صورته:

ت	َ	ك	ت	ُ	ب	ي	ن	َ
ت	َ	ك	ت	ُ	ب	ي		

٣- إعراب مضارع (افعلا)

الأمثلة:

١- أنتما تكتبان ، ولن تكتبا ، ولم تكتبا

٢- هما يكتبان ، ولن يكتبا ، ولم يكتبا

إعراب المثال الأول:

تكتبان: فعل مضارع مسند إلى المثنى المخاطب، مرفوع وعلامة رفعه النون.

لن تكتبا: فعل مضارع مسند إلى المثنى المخاطب، منصوب بـ (لن)، وعلامة نصبه حذف النون.

لم تكتبا: فعل مضارع مسند إلى المثنى المخاطب، مجزوم بـ (لم)، وعلامة جزمه حذف النون.

وهذه صورته:

ت	َ	ك	ت	ُ	ب	ا	ن	ِ
ت	َ	ك	ت	ُ	ب	ا		

وإعراب المثال الثاني:

يكتبان: فعل مضارع مسند إلى المثنى الغائب، مرفوع وعلامة رفعه النون.

لن يكتبا: فعل مضارع مسند إلى المثنى الغائب، منصوب بـ (لن)، وعلامة نصبه حذف النون.

لم يكتبا: فعل مضارع مسند إلى المثنى الغائب، مجزوم بـ (لم)، وعلامة جزمه حذف النون.

وهذه صورته:

ي	َ	ك	ت	ُ	ب	ا	ن	ِ
ي	َ	ك	ت	ُ	ب	ا		

٣- إعراب مضارع (افعلوا)

الأمثلة:

١- أنتم تكتبون ، ولن تكتبوا ، ولم تكتبوا

٢- هم يكتبون ، ولن يكتبوا ، ولم يكتبوا

إعـراب المثـال الأول:

تكتبـون: فعـل مضـــارع مســند إلى المخــاطبين، مرفــوع وعلامة رفعـه النـون.

لــن تكتبـــوا: فعـــل مضـــارع مســـند إلى المخـــاطبين، منصوب بـ (لــن)، وعلامـة نصبـه حـذف النـون.

لم تكتبـوا: فعـل مضـــارع مســند إلى المخــاطبين، مجــزوم بـ (لم)، وعلامـــة جزمـه حـذف النـون.

وهـذه صورتـه:

ت	َ	ك	ت	ُ	ب	و	ن	َ
ت	َ	ك	ت	ُ	ب	و		

وإعراب المثـال الثـاني:

يكتبـون: فعـل مضـــارع مســند إلى الغـائبين، مرفـــوع وعلامة رفعـه النـون.

لـن يكتبـوا: فعـل مضـارع مسـند إلى الغـائبين، منصـــوب بـ (لن)، وعلامـــة نصبـه حـذف النـون.

لم يكتبـــوا: فعـل مضـــارع مســند إلى الغـــائبين، مجـــزوم بـ (لم)، وعلامـــة جزمـه حـذف النـون.

وهـذه صورتـه:

ي	َ	ك	ت	ُ	ب	و	ن	َ
ي	َ	ك	ت	ُ	ب	و		

٣- إعراب مضارع (افعلن)

الأمثلـة:

١- أنـتن تكتـبن ، ولـن تكتـبن ، و لم تكتـبن

٢- هـن يكتـبن ، ولـن يكتـبن ، و لم يكتـبن

يقـال في المثـال الأول:

تكتـبن: فعـل مضـارع مسـند إلى المخاطبـات، مبـني.

ويقـال في المثـال الثـاني:

يكتـبن: فعـل مضـارع مسـند إلى الغائبـات، مبـني.

وقـد اختلـف العلمـاء في الفعـل المضـارع إذا لحقتــه نــون النسوة: هـل هـو معـرب أو مبـني؟

فمذهـب سيبويه: أنــه مبــني، وقــد بينـه بقولــه: ((وإذا أردت جمـع المؤنـث في الفعـل المضـارع ألحقـت للعلامـة نونــا... وأسـكنت مـا كـان في الواحــد حــرف الإعــراب كمــا فعلــت

ذلك في (فَعَل) حين قلت: فعلْت ، وفعلن. فأسكن هذا ههنا وبني على هذه العلامة، كما أسكن (فَعَل)؛ لأنه فعل كما أنه فعْل، وهو متحرك كما أنه متحرك، فليس هذا بأبعد فيها -إذ كانت هي وفعل شيئا واحداً- من (يفعل)؛ إذ جاز لهم فيها الإعراب حين ضارعت الأسماء وليست باسم، وذلك قولهم: هنّ يفعلن ، ولن يفعلن ، ولم يفعلن، وتفتحها لأنها نون جمع...

فالنون هاهنا في (يفعلن) بمنزلتها في (فعلن)، وفُعِل بلام (يفعل) كما فُعِل بلام (فعَل)؛ لما ذكرت لك، ولأنها قد تبنى مع ذلك على الفتحة في قولك: هل تفعلنّ. وألزموا لام (فَعَل) السكون، وبنوها على العلامة، وحذفوا الحركة لما زادوا؛ لأنها في الواحد ليست في آخرها حرف إعراب))[1].

ونلاحظ في هذا النص أن سيبويه -عندما جعل (يفعلن) مأخوذة من (يفعل)- وجد أن لام الفعل مع (يفعلن) ساكنة، ومع (يفعل) متحركة، فأخذ يبحث عن

---

(١) الكتاب ٢٠/١.

سبب سكون اللام مع (يفعلن)، فقاس الفعل المضارع المسند إلى جمع المؤنث نحو: يفعلن، على الفعل الماضي المسند إلى جمع المؤنث نحو: فعلن، من باب قياس الفعل على الفعل في البناء، وأن قياس الفعل على الفعل في البناء ليس بأبعد من قياس الفعل على الاسم في الإعراب.

ولكن السؤال الذي يحتاج إلى جواب هو: لماذا سكنت لام الفعل الماضي في نحو: فعلن؟

إن فعلي المضارع والماضي المسندين إلى جمع المؤنث ليسا مأخوذين من (يفعل) و (فعل) حتى يقال سكنت لاماهما، فنبحث عن سبب التسكين، فنقيس أولهما على ثانيهما، وإنما لاماهما ساكنتان من أصل الوضع؛ لأنهما مأخوذان من (افعلن)، لأن كل زيادة بعد لام الفعل لها مدلول، سواء كانت حركة أو حرفاً، ولو حذفت لذهبت الدلالة التي جاءت من أجلها.

وإنما النون في (افعلن) للدلالة على الجمع المؤنث، فإذا أردنا الفعل المضارع زدنا علامة المضارع قبل فاء الكلمة، وإذا أردنا الفعل الماضي زدنا علامة المضي. وسنبين ذلك عند الحديث عن الفعل الماضي فيما بعد.

فإذا نظرنا في لام الكلمة في (يفعلن) فإنها ساكنة من أصل الوضع، فنقول في الإعراب: يفعلن: فعل مضارع مسند إلى الغائبات مبني على عدم الحركة.

والمذهب الثاني: أن فعل المضارع المسند إلى جمع الإناث معرب؛ لوجود سبب الإعراب. وينسب إلى ابن درستويه وابن طلحة والسهيلي، والإعراب عندهم مقدر منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي(١).

ويقال لأصحاب هذا الرأي: إن الماضي والمضارع مزيدان متفرعان عن فعل الأمر، فلا يقاس أحدهما على الأخر.

والأصل في الفعل أن تلحقه علامة تدل على التثنية والجمع إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعاً، وهو ما يعرف عند النحويين بلغة أكلوني البراغيث(٢).

فيقال:

١ - يكتبان المسلمان

(١) شرح المرادي لألفية ابن مالك ١/ ٦٠.

(٢) الكتاب لسيبويه ١/ ١٩، ٢٠.

٢ – يكتبون المسلمون

٣ – تكتبان المسلمتان

٤ – يكتبن المسلمات

وتنسب هذه اللهجة إلى طيئ وأزد شنوءة وبلحارث[١].

وقد دلت المقارنة بين اللغات السامية أن هذا هو الأصل في تلك اللغات، أي: إلحاق الفعل علامة التثنية والجمع إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعا[٢].

ومن شواهد هذه اللهجة قول الفرزدق:

ولكن ديافيّ أبوه وأمّه بحوران يعصرن السليط أقاربه[٣]

وقول الشاعر:

يلومونني في اشتراء النخيل قومي فكلهم يعذل[٤]

---

(١) مغني اللبيب ص ٤٧٨ ، وشرح المرادي ٦/٢.

(٢) المدخل إلى علم اللغة للدكتور رمضان عبد التواب ص ٣٠٠ ، وبحوث ومقالات في اللغة ص ٧٠.

(٣) (؟) شرح المفصل لابن يعيش ٨٨/٣ ، والكتاب ٤٠/٢.

(٤) ينظر في: شرح المفصل لابن يعيش ٧/٧ ، ٨٧/٣ ، ومغني اللبيب لابن هشام ص ٤٧٨ ، وشرح الأشموني ٤٧/٢.

وقد تخلصت العربية من هذا الأصل إذا ذكر المسند إليه بعد الفعل، اكتفاء بما في المسند إليه من علامة تدل على التثنية والجمع، وإنما فرقوا بين المذكر والمؤنث. قال سيبويه مبينا ذلك: ((وإنما قالت العرب: قال قومك ، وقال أبواك، لأنهم اكتفوا بما أظهروا عن أن يقولوا: قالا أبواك ، وقالوا قومك، فحذفوا ذلك اكتفاء بما أظهروا... وحين قلت: ذهب قومك لم يكن في ذهب إضمار، وكذلك قالت جاريتك ، وجاءت نساؤك، إلا أنهم أدخلوا التاء ليفصلوا بين التأنيث والتذكير، وحذفوا الألف والنون لما بدءوا في تثنية المؤنث وجمعه، كما حذفوا ذلك في التذكير))[1].

وعلى هذا نقول في الأمثلة السابقة:

١ - يكتب المسلمان ، والمسلمون

٢ - تكتب المسلمتان ، والمسلمات.

وهذا هو المشهور في اللغة العربية. وسوف نذكر هذه اللهجة بالتفصيل عند الحديث عن الفعل الماضي فيما بعد.

---

(١) الكتاب ٢/٣٦-٣٧.

٣- المضارع الصحيح المبني للمجهول

يحصل للفعل المضارع تغيير في حركاته إذا بني للمجهول؛ إذ يضم أوله (أي: حرف المضارعة) ويفتح ما قبل آخره (أي: تفتح عينه)[1].

وهذا التغيير مبني على قاعدة المخالفة بين حركة حرف المضارعة وحركة عين الفعل.

فإذا ضم حرف المضارعة للدلالة على المجهول ينبغي أن تكون حركة العين مخالفة لحركة حرف المضارعة، والحركة التي تخالف حركة حرف المضارعة هي الفتحة؛ لأن الفتحة تخالف الضمة والكسرة.

وسنضرب مثالاً لذلك الفعل المضارع إذا بني للمجهول وأسند إلى الغائب، ثم تقاس بقية الأفعال عليه.

فالمضارع الذي على وزن يَفْعُل يكون بناؤه للمجهول على وزن يُفْعَل، وذلك بتحويل حركة العين -وهي الضمة- إلى فتحة، مثل: يَكتُب ويُكتَب.

---

(١) الجمل في النحو للزجاجي ص ٧٧ ، والمفتاح لعبد القاهر ص ٦٨.

وهـذه صورتهمـا:

ي	َ	ك		ت	ُ	ب	ُ
ي	ُ	ك		ت	َ	ب	ُ

والفعل المضارع الذي على وزن يَفعِل يكون بناؤه للمجهول على وزن يُفْعَل، وذلك بتحويل حركة العين -وهي الكسرة- إلى فتحة، مثل: يَضرِب ويُضرَب.

وهـذه صورتهمـا:

ي	َ	ض	ر	ِ	ب	ُ
ي	ُ	ض	ر	َ	ب	ُ

والفعل المضارع الذي على وزن يَفْعَل يكون بناؤه للمجهول على وزن يُفْعَل، ولم تغير حركة العين -وهي الفتحة- لأنها تخالف الضمة وهي حركة حرف المضارعة، ومثاله: يَعْلَم ويُعلَم.

وهـذه صورتهمـا:

ي	َ	ع	ل	َ	م	ُ
ي	ُ	ع	ل	َ	م	ُ

٤- توكيد الفعل المضارع الصحيح

الفعل المضارع الصحيح المؤكد يتفرع عن فعل الأمر الصحيح المؤكد، وذلك بزيادة حرف المضارعة قبل الفاء من فعل الأمر المؤكد فقط.

ولكن قبل أن نبين كيفية تفرع الفعل المضارع المؤكد عن فعل الأمر المؤكد، ينبغي أن ننظر في قول النحويين في توكيد الفعل المضارع.

يقسم النحويون نون التوكيد إلى قسمين:

القسم الأول: نون التوكيد المباشر، ويريدون به الذي يلحق الفعل المضارع المعرب بالضمة. قال المرادي: ((المراد بالمباشر: المتصل بالفعل من غير حاجز بينهما، فإذا اتصل بالمضارع نون التوكيد المباشر بني على الفتح نحو: هل تذهبَنّ))[1].

والقسم الثاني: التوكيد غير المباشر، والمراد به هو الذي يلحق المضارع المعرب بالنون. قال الأشموني:

---

(١) شرح المرادي لألفية ابن مالك ١/٩٥-٦٠.

((وغير المباشر: وهو الذي فصل بين الفعل وبينه فاصل ملفوظ كألف الاثنين، أو مقدر كواو الجماعة وياء المخاطبة، نحو: هل تضربانّ يا زيدان، وهل تضربُنّ يا زيدون، وهل تضربِنّ يا هند. الأصل: تضربانن وتضربونن وتضربينن، حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، و لم تحذف نون التوكيد لفوات المقصود منها، ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين، وبقيت الكسرة والضمة دليلا على المحذوف، و لم تحذف الألف لئلا يلتبس بفعل الواحد))[1].

وهنا نرى تصور النحويين للمضارع المؤكد، ونرى أن هذا التصور مخالف للاستعمال؛ لأن الاستعمال لم ترد فيه إلا نون واحدة مشددة للدلالة على التوكيد، وهذه النون لا بد لها من فاصل يفصلها عن الفعل، وهذا الفاصل هو علامة لمن أسند إليه الفعل.

وعندما جاء التصور مخالفاً للاستعمال قيل: حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال. ونحن نقول: إن نون الرفع لم تلحق بالفعل أصلاً؛ لأن نون التوكيد زيدت للدلالة

---

(١) شرح الأشموني ١/٦١-٦٢.

على التوكيد، لأن المضارع المؤكد متفرع عن الأمر المؤكد.

وقولهم: إن واو الجماعة وياء المخاطبة قد حذفتا وبقيت الضمة والكسرة دليلاً على حذفهما هو مبني على اعتبار أن حروف المد مسبوقة بحركات مجانسة. وحروف المد بنفسها حركات، والحركات لا تسبق بحركات، وإنما الحاصل هو أن الضمة الطويلة (واو المد) والكسرة الطويلة (ياء المد) قد قصرتا عندما ما لحقت نون التوكيد الفعل. وقد بينا ذلك في توكيد فعل الأمر.

ونراهم يختلفون في الفتحة التي في آخر الفعل المؤكد، نحو: هل تذهبَنّ[1].

فيذهب قوم إلى أنها فتحة عارضة لالتقاء الساكنين. وينسب هذا الرأي إلى الزجاج، والزجاج ينسبه إلى سيبويه[2].

ويذهب قوم إلى أنها فتحة بناء. وينسب هذا الرأي إلى المبرد وابن السراج، وينسب أيضا إلى سيبويه.

---

(١) شرح المرادي ٤/١٠٨.

(٢) المرجع السابق ٤/١١٧.

وقد بينا في توكيد فعل الأمر أن هذه الحركة للدلالة على الواحد المؤكد.

ونراهم يختلفون في الفعل المعرب إذا أكد بالنون على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه مبني.

والثاني: أنه معرب[1].

والثالث: التفصيل بين أن يباشر النون فيكون مبنياً أو لا يباشر فيكون معربا، ويجعلون لذلك ضابطاً هو: أن ما كان رفعه بضمة إذا أكد بنون التوكيد بني معها، وما كان رفعه بالنون إذا أكد بنون التوكيد لم يبن معها؛ لأن العرب لا تركب ثلاثة أشياء[2].

وهذا كله مبني على اعتبار أن النون جاءت بعد علامات الرفع في الفعل المضارع بينما النون موجودة في فعل الأمر ثم أخذ المضارع المؤكد من فعل الأمر المؤكد، ولذلك جاء التقدير مخالفاً للاستعمال اللغوي؛ لأن نون

---

(١) المرجع السابق ٤/١١٧.

(٢) المرجع السابق ١/٦٠ ، وشرح الأشموني ١/٦٢.

الرفع لم تلحق المضارع المؤكد أصلاً حتى يقال: حذفت، ولم تجتمع النونات.

ولذلك نرى في كتب النحو اللجوء إلى توالي الأمثال أو توالي المتحركات إذا كان التقدير مخالفاً للاستعمال اللغوي. وكان ينبغي أن لا نلجأ إلى التقدير، وإنما نقارن بين الصيغ المستعملة.

فالفعل المضارع المؤكد متفرع عن فعل الأمر المؤكد، ولما كانت صيغ فعل الأمر المؤكد خمسا، وهي:

١ - افعلَنّ

٢ - افعلِنّ

٣ - افعلانِّ

٤ - افعلُنّ

٥ - افعلنانّ.

فإن الفعل المضارع عند التوكيد سوف يقسم خمسة أقسام حسب صيغ الأمر؛ لأن كل قسم متفرع عن صيغة من الصيغ الخمس.

فالصيغة الأولى: -وهي افعلَنّ- تفرع عنها: أفعلنّ ونفعلنّ وتفعلنّ ويفعلنّ.

والصيغة الثانية: -وهي: افعِلِنّ- تفرع عنها: تفعِلِنّ.

والصيغة الرابعة: -وهي افعلُنّ- تفرع عنها: تفعلُنّ ويفعلُنّ.

والصيغة الخامسة: -وهي افعلنان- تفرع عنها: تفعلنان ويفعلنان.

وسنمثل للفعل المضارع المؤكد -حسب هذه الصيغ أو الأقسام.

١ - مضارع (افعلنّ)

يكون (افعلن) بضم العين وكسرها وفتحها.

فإذا أخذنا مضموم العين مثل: اكتُبنّ، فإن المضارع منه يكون على النحو التالي:

نقول في المضارع المؤكد المسند إلى المتكلم: هل أكتُبنّ.

ونقول في المضارع المؤكد المسند إلى المتكلمين: هل نكتُبنّ.

ونقول في المضارع المسند إلى الغائبة أو المخاطب: هل تكتبنّ.

ونقول في المضارع المسند إلى الغائب: هل يكتبن.

ونلاحظ أننا لم نزد على فعل الأمر -بعد سقوط همزة الوصل- إلا حرف المضارعة فقط. ومثله المبني للمجهول إذا أكد فنقول في توكيد الفعل المضارع المسند إلى الغائب المجهول هل: يُكتَبنّ.

وهذه صورها:

ا	ُ	ك	ت	ُ	ب	َ	نّ	َ
أ	َ	ك	ت	ُ	ب	َ	نّ	َ
ن	َ	ك	ت	ُ	ب	َ	نّ	َ
ت	َ	ك	ت	ُ	ب	َ	نّ	َ
ي	َ	ك	ت	ُ	ب	َ	نّ	َ
ي	ُ	ك	ت	َ	ب	َ	نّ	َ

ونقول في مكسور العين مثل (اضرِبنّ): أضربنّ، ونضربنّ، وتضربنّ، ويضربن، ويُضرَبنّ.

وهذه صورها:

ا	ِ	ض	ر	ِ	ب	َ	نّ	َ
أ	َ	ض	ر	ِ	ب	َ	نّ	َ
ن	َ	ض	ر	ِ	ب	َ	نّ	َ
ت	َ	ض	ر	ِ	ب	َ	نّ	َ
ي	َ	ض	ر	ِ	ب	َ	نّ	َ
ي	ُ	ض	ر	َ	ب	َ	نّ	َ

ونقـول في مفتـوح العـين مثـل (اعلَمـنّ): أعلمـنّ ، ونعلمنّ ، وتعلمـنّ ، ويعلمـن ، ويعلمَـنّ.

وهـذه صورهـا:

ا	ِ	ع	ل	َ	م	َ	نّ	َ
أ	َ	ع	ل	َ	م	َ	نّ	َ
ن	َ	ع	ل	َ	م	َ	نّ	َ
ت	َ	ع	ل	َ	م	َ	نّ	َ
ي	َ	ع	ل	َ	م	َ	نّ	َ
ي	ُ	ع	ل	َ	م	َ	نّ	َ

٢ - مضارع (افعِلنّ)

هـذه الصيغـة خاصـة بالمخاطبـة، وتكـون بضـم العـين وكسـرها وفتحهـا، مثـل: اكتُبِنّ ، واضرِبِنّ ، واعلّمِـنّ.

فنقـول في مضـارع مضمـوم العـين -وهـو اكتُبِـنّ-: هل تكتُبِـنّ، وفي المبني للمجهـول: هـل تكتَبِـنّ.

وهـذه صورتهـا:

ا	ُ	ك	ت	ُ	ب	ِ	نّ	َ
ت	َ	ك	ت	ُ	ب	ِ	نّ	َ
ت	ُ	ك	ت	َ	ب	ِ	نّ	َ

ونقـول في مكسـور العـين -وهـو (اضرِبِـنّ)-: هـل تضرِبِـنّ، وفي المبني للمجهـول: هـل تُضرَبِـنّ.

وهـذه صورتهـا:

ا	ِ	ض	ر	ِ	ب	ِ	نّ	َ
ت	َ	ض	ر	ِ	ب	ِ	نّ	َ
ت	ُ	ض	ر	َ	ب	ِ	نّ	َ

ونقول في مفتوح العين -وهو (اعلَمِنّ)-: هل تعلمنّ، وفي المبني للمجهول: هل تُعلمن.

وهذه صورتها:

ا	ِ	ع	ل	َ	م	ِ	نّ	َ
ت	َ	ع	ل	َ	م	ِ	نّ	َ
ت	ُ	ع	ل	َ	م	ِ	نّ	َ

٣ – مضارع (افعلانّ)

يكون (افعلانّ) بضم العين وكسرها وفتحها. مثل: اكتُبانّ ، واضرِبانّ ، واعلَمانّ.

فنقول في المضارع المؤكد المسند إلى المثنى المخاطب من (اكتبانّ): هل تَكتُبانّ.

وفي المبني للمجهول: هل تُكتبانّ

ونقول في المضارع المؤكد المسند إلى المثنى الغائب من (اكتبانّ): هل يكتُبانّ.

وفي المبني للمجهول: هل يُكتَبانِّ.

وهذه صورها:

ا	ُ	ك	ت	ُ	ب	ا	نّ	ِ
ت	َ	ك	ت	ُ	ب	ا	نّ	ِ
ت	ُ	ك	ت	َ	ب	ا	نّ	ِ
ي	َ	ك	ت	ُ	ب	ا	نّ	ِ
ي	ُ	ك	ت	َ	ب	ا	نّ	ِ

ونقول في مكسور العين مثل (اضرِبانّ): تضرِبانّ ، وتُضرَبانّ ، ويضرِبانّ ، ويُضرَبانّ.

وهذه صورها:

ا	ِ	ض	ر	ِ	ب	ا	نّ	ِ
ت	َ	ض	ر	ِ	ب	ا	نّ	ِ
ت	ُ	ض	ر	َ	ب	ا	نّ	ِ
ي	َ	ض	ر	ِ	ب	ا	نّ	ِ
ي	ُ	ض	ر	َ	ب	ا	نّ	ِ

ونقول في مفتوح العين مثل (اعلَمانّ): تعلمانّ ، وتُعلمانّ ، ويعلمانّ ، ويُعلمانّ.

وهذه صورها:

ا	ِ	ع	ل	َ	م	ا	نّ	ِ
ت	َ	ع	ل	َ	م	ا	نّ	ِ
ت	ُ	ع	ل	َ	م	ا	نّ	ِ
ي	َ	ع	ل	َ	م	ا	نّ	ِ
ي	ُ	ع	ل	َ	م	ا	نّ	ِ

٤ – مضارع (افعُلنّ)

يكون (افعلن) بضم العين وكسرها وفتحها. مثل: اكتُبُنّ، واضرِبُنّ ، واعلَمُنّ.

فنقول في المضارع المؤكد المسند إلى المخاطبين من (اكتبنّ): هل تكتُبُنَّ.

وفي المبني للمجهول: هل تُكتَبُنّ.

ونقول في المضارع المؤكد المسند إلى الغائبين من (اكتُبنّ): هل يكتُبُنّ.

وفي المبني للمجهول: هل يُكتَبنّ.

وهذه صورها:

ا	ُ	ك	ت	ُ	ب	ُ	نّ	َ
ت	َ	ك	ت	ُ	ب	ُ	نّ	َ
ت	ُ	ك	ت	َ	ب	ُ	نّ	َ
ي	َ	ك	ت	ُ	ب	ُ	نّ	َ
ي	ُ	ك	ت	َ	ب	ُ	نّ	َ

ونقــول في مكســور العــين مثــل (اضرِبــنّ): تَضرِبــنّ، وتُضرَبـنّ، ويضرِبـنّ، ويُضرَبــن.

وهـذه صورهـا:

ا	ِ	ض	ر	ِ	ب	ُ	نّ	َ
ت	َ	ض	ر	ِ	ب	ُ	نّ	َ
ت	ُ	ض	ر	َ	ب	ُ	نّ	َ
ي	َ	ض	ر	ِ	ب	ُ	نّ	َ
ي	ُ	ض	ر	َ	ب	ُ	نّ	َ

ونقــول في مفتــوح العــين مثــل (اعلَمُــنّ): تعلمــنّ، وتُعلمـنّ، ويعلمـنّ، ويُعلمـن.

وهـذه صورهـا:

ا	ِ	ع	ل	َ	م	ُ	نّ	َ
ت	َ	ع	ل	َ	م	ُ	نّ	َ
ت	ُ	ع	ل	َ	م	ُ	نّ	َ
ي	َ	ع	ل	َ	م	ُ	نّ	َ
ي	ُ	ع	ل	َ	م	ُ	نّ	َ

٥ – مضارع (افعلنانِّ)

يكـون (افعلنـــانّ) بـــالضم والكســـر والفتـــح. مثـــل: اكتُبنـانّ ، واضرِبنـانّ ، واعلَمنـــانّ.

فنقـول في المضـارع المؤكـد المسـند إلى المخاطبـات مـن (اكتبنـانّ): هـل تكتُبنـانّ.

و في المضـــارع المؤكـــد المســـند إلى الغائبـــات: مـــن (اكتبنـانّ) هـل يكتُبـانّ.

وهـذه صورهـا:

ا	ُ	ك	ت	ُ	ب	ن	ا	نّ	ِ
ت	َ	ك	ت	ُ	ب	ن	ا	نّ	ِ
ي	َ	ك	ت	ُ	ب	ن	ا	نّ	ِ

ونقول في مكسور العين مثل (اضرِبنانّ): تضرِبنانّ ، ويضرِبنانّ.

وهذه صورها:

ا	ِ	ض	ر	ِ	ب	ن	ا	نّ	ِ
ت	َ	ض	ر	ِ	ب	ن	ا	نّ	ِ
ي	َ	ض	ر	ِ	ب	ن	ا	نّ	ِ

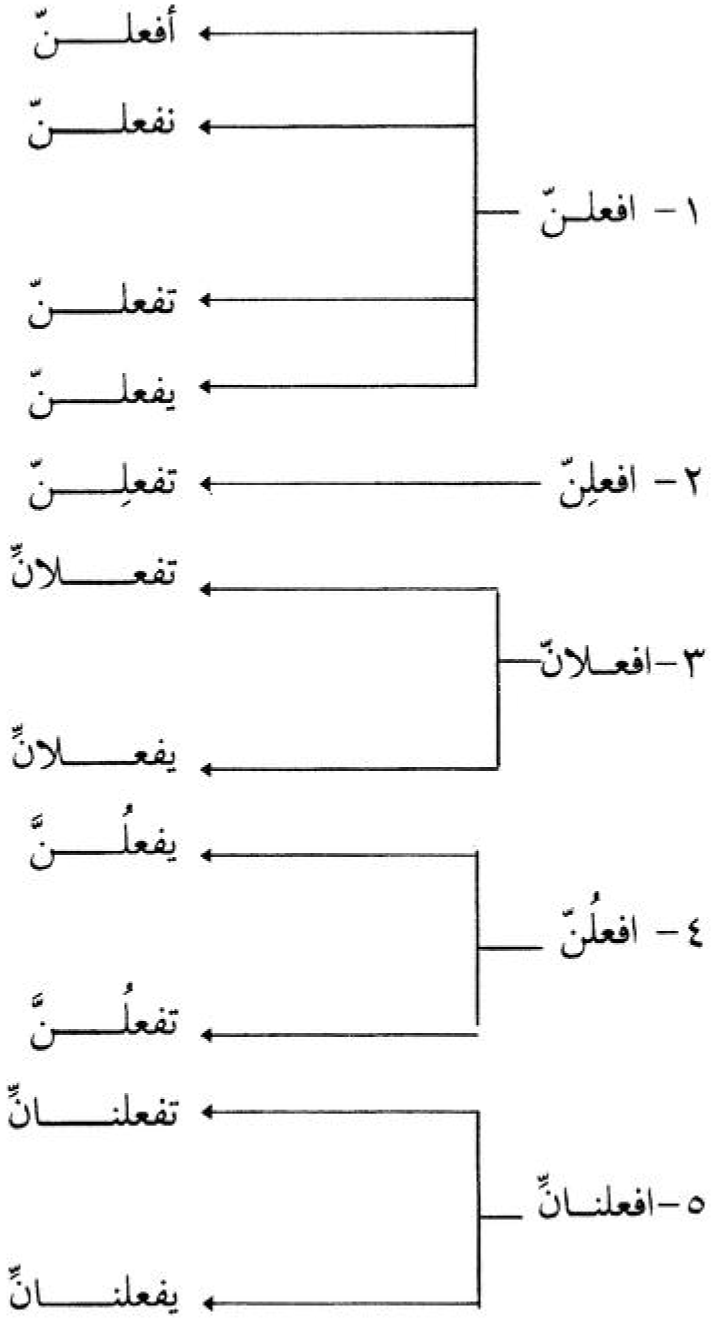
ونقول في مفتوح العين مثل (اعلَمنانّ): تعلمنانّ ، ويعلمنانّ.

وهذه صورها:

ا	ِ	ع	ل	َ	م	ن	ا	نّ	ِ
ت	َ	ع	ل	َ	م	ن	ا	نّ	ِ
ي	َ	ع	ل	َ	م	ن	ا	نّ	َ

ونقول في تركيد هذا المضارع بأننا لم نجد نصاً ورد فيه نون التوكيد مع الفعل المسند إلى جمع الإناث.

وهـذا الرسـم يوضـح كيفيـة تفـرع الفعـل المضـارع المؤكد عن فعـل الأمـر المؤكـد.



المبحث الثالث

الفعل المضارع المعتل

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: المضارع الأجوف

المطلب الثاني: المضارع الناقص

المطلب الأول

المضارع الأجوف

ويشتمل على:

١- تفرعه من الأمر

٢- بناؤه للمجهول

٣- إعرابه

٤- توكيده

١- المضارع الأجوف متفرع عن فعل الأمر الأجوف

الفعل المضارع الأجوف متفرع عن فعل الأمر الأجوف، وقد عرفنا من قبل أن عين فعل الأمر تحذف وتبقى حركتها، وتلك الحركة تمد إذا تحركت اللام؛ لذلك فإن كل صيغة من صيغ الأمر التي فيها الحركة الطويلة تكون مضمومة ومكسورة ومفتوحة، ولكننا سنختار الضم عند ذكر الصيغ، وعند التفصيل نذكر الحركات الأخرى. فعلى هذا تكون صيغ فعل الأمر التي يتفرع منها المضارع كالآتي:

١ - فل

٢ - فولي

٣ - فولا

٤ - فولو

٥ - فلن

فالصيغة الأولى تتفرع عنها الأفعال المضارعة المعربة بالضمة.

والصيغة الثانية تتفرع عنها الأفعال المضارعة المسندة إلى المخاطبة.

والصيغة الثالثة تتفرع عنها الأفعال المضارعة المسندة إلى المثنى.

والصيغة الرابعة تتفرع عنها الأفعال المضارعة المسندة إلى الجمع المذكر.

والصيغة الخامسة تتفرع عنها الأفعال المضارعة المسندة إلى الجمع المؤنث.

وسنمثل للأفعال المضارعة حسب هذه الصيغ.

١ - مضارع (فل)

يكون (فل) بالضم مثل قُل، والكسر مثل بِع، والفتح مثل خَف.

فنقول في مضارع (فُل) مثل (قم): أقوم ، ونقوم ، وتقوم ، ويقوم.

وذلك بزيادة حرف المضارعة قبل فاء الفعل، ومدّ الضمة القصيرة حتى أصبحت ضمة طويلة. وقد قلنا إن مد حركة العين مرتبط باللام إذا تحركت، وقد تحركت هنا عندما زيدت الضمة بعد لام الفعل للدلالة على الإعراب.

وهذه صورها:

		ق	ُ	م	
أ	َ	ق	و	م	ُ
ن	َ	ق	و	م	ُ
ت	َ	ق	و	م	ُ
ي	َ	ق	و	م	ُ

ونقول في مضارع (فِل) مكسور العين مثل (بع): أبيع ، ونبيع ، وتبيع ، ويبيع.

وذلك بزيادة حرف المضارعة قبل الفاء، ومدّ الكسرة القصيرة حتى أصبحت كسرة طويلة (ياء مد). وقد قلنا إن مد حركة العين مرتبط باللام إذا تحركت، وزيادة ضمة بعد اللام للدلالة على الإعراب.

وهذه صورها:

		ب	ِ	ع	
أ	َ	ب	ي	ع	ُ
ن	َ	ب	ي	ع	ُ
ت	َ	ب	ي	ع	ُ
ي	َ	ب	ي	ع	ُ

ونقول في مضارع (فَل) مثل (خف): أخاف ، ونخاف ، وتخاف ، ويخاف.

وذلك بزيادة حرف المضارعة قبل الفاء، ومدّ الفتحة القصيرة حتى أصبحت ألفا. وزيادة ضمة للدلالة على الإعراب.

وهذه صورها:

		خ	َ	ف	
أ	َ	خ	ا	ف	ُ
ن	َ	خ	ا	ف	ُ
ت	َ	خ	ا	ف	ُ
ي	َ	خ	ا	ف	ُ

٢ – مضارع (فولي)

تكون هذه الصيغة على ثلاثة أوزان هي: فولي ، وفيلي ، وفالي، وهي خاصة بالمخاطبة.

فنقول في مضارع (فولي) مثل قولي: تقولينَ.

وذلك بزيادة حرف المضارعة قبل فاء الفعل، وزيادة النون المفتوحة للدلالة على الرفع أو الإعراب.

وهـذه صورتهـمـا:

		ق	و	ل	ي		
ت	َ	ق	و	ل	ي	ن	َ

ونقول في مضـارع (فيلـي) مثـل بيعـي: تبيعـينَ.

وذلـك بزيـادة حـرف المضارعـة قبـل الفـاء، وزيـادة النون المفتوحـة للدلالـة على الرفع.

وهـذه صورتهـمـا:

		ب	ي	ع	ي		
ت	َ	ب	ي	ع	ي	ن	َ

ونقول في مضـارع (فـالي) مثـل خـافي: تخـافينَ.

وذلـك بزيـادة حـرف المضارعـة قبـل الفـاء، وزيـادة النون المفتوحـة للدلالـة على الإعـراب.

وهـذه صورتهـمـا:

		خ	ا	ف	ي		
ت	َ	خ	ا	ف	ي	ن	َ

٣ - مضارع (فولا)

تكون هذه الصيغة على ثلاثة أوزان هي: فولا ، وفيلا ، وفالا، وهي خاصة بالمثنى.

فنقول في مضارع (فولا) مثل قولا: تقولانِ ويقولانِ.

وذلك بزيادة حرف المضارعة قبل فاء الفعل، وزيادة نون مكسورة للدلالة على الإعراب.

وهذه صورتهما:

		ق	و	ل	ا		
ت	َ	ق	و	ل	ا	ن	ِ
ي	َ	ق	و	ل	ا	ن	ِ

ونقول في مضارع (فيلا) مثل بيعا: تبيعانِ ويبيعانِ.

وذلك بزيادة حرف المضارعة قبل فاء الفعل، وزيادة نون مكسورة للدلالة على الإعراب.

وهذه صورتهما:

		ب	ي	ع	ا		
ت	َ	ب	ي	ع	ا	ن	ِ
ي	َ	ب	ي	ع	ا	ن	ِ

ونقول في مضارع (فالا) مثل خافا: تخافانِ ويخافانِ.

وذلك بزيادة حرف المضارعة قبل الفاء من فعل الأمر، وزيادة نون مكسورة للدلالة على الرفع.

وهذه صورتهما:

		خ	ا	ف	ا		
ت	َ	خ	ا	ف	ا	ن	ِ
ي	َ	خ	ا	ف	ا	ن	ِ

٤ -- مضارع (فولوا)

تكون هذه الصيغة على ثلاثة أوزان هي: فولوا ، وفيلوا ، وفالوا، أي بالضم والكسر والفتح.

فنقول في مضارع (فولوا) مثل قولوا: تقولون ويقولون.

وذلك بزيادة حرف المضارعة قبل الفاء، وزيادة نون مفتوحة للدلالة على الإعراب.

وهذه صورتهما:

		ق	ُ	ل	و		
ت	َ	ق	ُ	ل	و	ن	َ
ي	َ	ق	ُ	ل	و	ن	َ

ونقـــول في مضـــارع (فيلـــوا) مثـــل بيعـــوا: تبيعـــــون ويبيعـون.

وذلـك بزيـادة حـرف المضارعـة قبـل الفـاء، وزيـادة نـــون مفتوحـة للدلالـة علـى الإعـراب.

وهـذه صورتهمـا:

		ب	ي	ع	و		
ت	َ	ب	ي	ع	و	ن	َ
ي	َ	ب	ي	ع	و	ن	َ

ونقـــول في مضــــارع (فــالوا) مثــل خــافوا: تخــافون ويخـافون.

وذلـك بزيـادة حـرف المضارعـة قبـل الفـاء، وزيـادة نـــون مفتوحة بعـد الضمـة الطويلـة للدلالـة علـى الإعـراب.

وهـذه صورتهمـا:

		خ	ا	ف	و		
ت	َ	خ	ا	ف	و	ن	َ
ي	َ	خ	ا	ف	و	ن	َ

٥ – مضارع (فُلن)

تكـون هـذه الصيغـة بـالضم والكسـر والفتـح، أي علـى وزن: فُلـن ، وفِلـن ، وفَلـن.

فنقـول في مضـارع (فُلـن) بـالضم مثـل قلـن: تقلـنَ ويقلـن.

وذلك بزيـادة حـرف المضارعـة فقـط.

وهـذه صورتهمـا:

		ق	ُ	ل	ن	َ	
ت	َ	ق	ُ	ل	ن	َ	
ي	َ	ق	ُ	ل	ن	َ	

ونقـول في مضـارع (فلـن) بالكسـر مثـل بعـن: تبعـن ويبعـن.

وذلك بزيادة حـرف المضارعـة قبـل فـاء الفعـل فقـط.

وهـذه صورتهمـا:

		ب	ِ	ع	ن	َ
ت	َ	ب	ِ	ع	ن	َ
ي	َ	ب	ِ	ع	ن	َ

ونقـول في مضـارع (فلـن) بـالفتح مثـل خفـن: تخفـن ويخفـن.

بزيادة حـرف المضارعـة قبـل الفـاء.

وهـذه صورتهمـا:

		خ	َ	ف	ن	َ
ت	َ	خ	َ	ف	ن	َ
ي	َ	خ	َ	ف	ن	َ

٢- بناؤه للمجهول

القاعدة في بناء الفعل المضارع للمجهول هي أن يضم حرف المضارعة ويفتح ما قبل الآخر، أي: يفتح العين.

وقد عرفنا من قبل أن عين الفعل المضارع الأجوف تحذف وتبقى حركتها، وتمد هذه الحركة إذا تحركت اللام فتصبح حركة طويلة: ضمة أو كسرة أو فتحة (واو مد أو ياء مد أو ألف مد).

وعرفنا أن بناء الفعل للمجهول يقوم على قاعدة المخالفة بين حركة حرف المضارعة وحركات العين، والمخالفة تكون بين الفتحة من جهة والضمة والكسرة من جهة أخرى، فإذا كان حرف المضارعة يضم في بناء المضارع للمجهول فهذا يعني أن حركة العين التي مدت فأصبحت (واو مد أو ياء مد)، سوف تتحول إلى (ألف مد) فتحة طويلة.

وسنضرب مثلاً لذلك بالفعل المضارع المسند إلى الغائب. وهذا الفعل يكون على وزن (يفول ، ويفيل ، ويفال) مثل: يقول ويبيع ويخاف.

فنقــول في بنــاء الفعــل المضـــارع المســـند إلى الغـــائب يقول: يقــال.

وذلــك بضــم حــرف المضارعــة وتحويــل واو المــد إلى ألف مــد.

وهــذه صورتهمــا:

ي	َ	ق	و	ل	ُ
ي	ُ	ق	ا	ل	ُ

ونقــول في بنــاء الفعــل المضـــارع المســـند إلى الغـــائب يبيع: يبــاع.

وذلــك بضــم حــرف المضــارع وتحويــل الكســـرة الطويلــة إلى فتحــة طويلــة.

وهــذه صورتهمــا:

ي	َ	ب	ي	ع	ُ
ي	ُ	ب	ا	ع	ُ

ونقــول في الفعــل المضــارع المســند إلى الغــائب يخــاف: يُخــاف.

وذلـك بضـم حـرف المضارعـة. و لم نغـير حركـة العـين، لأنهـا فتحـة مشـبعة، والفتحـة تخـالف الضمـة، وهـي حركـة حـرف المضارعـة.

وهـذه صورتهمـا:

ُ	ف	ا	خ	َ	ي
ُ	ف	ا	خ	ُ	ي

ويقال في بقيـة تصـاريف الأفعـال مثـل ذلـك.

٣- إعراب الأجوف

لا يختلف إعراب الفعل المضارع الأجوف عن إعراب الفعل المضارع الصحيح إلاّ في حالة الجزم مع الأفعال المعربة بالضمة؛ إذ تحذف هذه الضمة عند الجزم وتقصر الحركة الطويلة (حركة الفاء).

وقد عرفنا أن هذه الحركة التي تقصر هي حركة العين، وقد بقيت بعد حذف العين وأصبحت مجاورة للفاء، ومدت عندما تحركت اللام بالحركة الإعرابية وهي الضمة. وعندما حذفت الحركة الإعرابية بسبب الجزم أصبحت اللام غير متحركة، فقصرت تلك الحركة أو عادت إلى أصلها.

وسنمثل لهذه الأفعال حسب حركة الفاء.

فهذه أمثلة مضمومة الفاء:

يقال في جزم الفعل المضارع المسند إلى المتكلم أقول: لم أقل.

وذلك بقصر حركة الفاء، وحذف الحركة الإعرابية وهي الضمة.

وهذه صورتهما:

أ	َ	ق	و	ل	ُ
أ	َ	ق	ُ	ل	

ويقال في جزم الفعل المضارع المسند إلى المتكلمين نقول: لم نقل.

وذلك بقصر حركة الفاء، وحذف حركة الإعراب وهي الضمة.

وهذه صورتهما:

ن	َ	ق	و	ل	ُ
ن	َ	ق	ُ	ل	

ويقال في جزم الفعل المضارع المسند إلى الغائبة أو المخاطب تقول: لم تقل.

وذلك بقصر حركة الفاء، وهي الضمة الطويلة، وحذف حركة الإعراب وهي الضمة القصيرة.

وهذه صورتهما:

ت	َ	ق	و	ل	ُ
ت	َ	ق	ُ	ل	

ويقال في جزم الفعل المضارع المسند إلى الغائب يقول: لم يقل.

وذلك بقصر حركة الفاء، وحذف ضمة الإعراب.

وهذه صورتهما:

ي	َ	ق	و	ل	ُ
ي	َ	ق	ُ	ل	

وهذه أمثلة مكسورة العين:

يقال في جزم الفعل المضارع المسند إلى المتكلم أبيع: لم أبع.

وذلك بقصر حركة الفاء، وهي الكسرة الطويلة، وحذف حركة الإعراب وهي الضمة.

وهذه صورتهما:

أ	َ	ب	ي	ع	ُ
أ	َ	ب	ِ	ع	

ويقال في جزم الفعل المضارع المسند إلى المتكلمين نبيع: لم نبع.

وذلك بقصر حركة الفاء، وحذف ضمة الإعراب.

وهـذه صورتهمـا:

ن	َ	ب	ي	ع	ُ
ن	َ	ب	ِ	ع	

ويقـال في جـزم الفعـل المضـارع المسـند إلى الغائبـة والمخـاطب تبيـع: لم تبـع.

وذلـك بقصـر كسـرة الفـاء، وحـذف الحركـة الإعرابيـة وهي الضمـة.

وهـذه صورتهمـا:

ت	َ	ب	ي	ع	ُ
ت	َ	ب	ِ	ع	

ويقـال في جـزم الفعـل المضـارع المسـند إلى الغـائب يبيع: لم يبـع.

وذلـك بقصـر حركـة الفـاء، وحـذف الحركـة الإعرابيـة وهي الضمـة.

وهـذه صورتهمـا:

ي	َ	ب	ي	ع	ُ
ي	َ	ب	ِ	ع	

وهذه أمثلة مفتوحة العين:

يقال في جزم الفعل المضارع المسند إلى المتكلم أخاف: لم أخف.

وذلك بقصر فتحة الفاء، وهي الفتحة الطويلة، وحذف حركة الإعراب وهي الضمة.

وهذه صورتهما:

أ	َ	خ	ا	ف	ُ
أ	َ	خ	َ	ف	

ويقال في جزم المضارع المسند إلى المتكلمين نخاف: لم نخف.

وذلك بقصر حركة الفاء وهي الفتحة الطويلة، وحذف حركة الإعراب وهي الضمة.

وهذه صورتهما:

ن	َ	خ	ا	ف	ُ
ن	َ	خ	َ	ف	

ويقال في جزم الفعل المضارع المسند إلى الغائبة والمخاطب تخاف: لم تخف.

وذلك بقصر حركة الفاء، وحذف الضمة الإعرابية وهي حركة اللام.

وهذه صورتهما:

ت	َ	خ	ا	ف	ُ
ت	َ	خ	َ	ف	

ويقال في جزم الفعل المضارع المسند إلى الغائب يخاف: لم يخف.

وذلك بقصر حركة الفاء، وحذف حركة اللام وهي الضمة الإعرابية.

وهذه صورتهما:

ي	َ	خ	ا	ف	ُ
ي	َ	خ	َ	ف	

ونلاحظ أن مد حركة العين مرتبط بحركة اللام أو بتحرك اللام، فإذا تحركت اللام مدت حركة الفاء، وإذا لم تتحرك اللام لم تمد حركة الفاء، وإذا كانت اللام متحركة فسكنت قصرت حركة الفاء، سواء كان ذلك

في الإعـراب أو غـيره؛ ولذلـك نجــد أن حـركــة العــين المحذوفــة أو حـركـة الفـاء الحاليـة لم تقصـر مــع الأفعــال المعربــة بــالنون؛ لأن لام الفعـل مـع هـذه الأفعـال متحـركـة وليسـت سـاكنة.

٤- توكيد الفعل المضارع الأجوف

الفعل المضارع الأجوف المؤكد متفرع عن فعل الأمر الأجوف المؤكد، وذلك بزيادة حرف المضارعة قبل الفاء من فعل الأمر المؤكد.

وقد عرفنا من قبل أن عين فعل الأمر الأجوف المؤكد محذوفة، وأن حركتها قد بقيت وأصبحت تالية للفاء، وعند تحرك اللام تمد هذه الحركة؛ لذا فإن كل صيغة من صيغ فعل الأمر التي فيها حركة طويلة تكون مضمومة ومكسورة ومفتوحة. ولكننا سنختار الضم عند ذكر الصيغ، وعند التفصيل نذكر الحركات الأخرى، فعلى هذا تكون صيغ الأمر التي تفرع منها المضارع كالآتي:

١ - فولَنّ

٢ - فولِنّ

٣ - فولانِّ

٤ - فولُنّ

٥ - فلنانِّ

فالصيغة الأولى تتفرع عنها الأفعال المضارعة التي يكون إعرابها بالحركات.

والصيغة الثانية تتفرع عنها الأفعال المضارعة المسندة إلى المخاطبة.

والصيغة الثالثة تتفرع عنها الأفعال المضارعة المسندة إلى المثنى.

والصيغة الرابعة تتفرع عنها الأفعال المضارعة المسندة إلى الجمع المذكر.

والصيغة الخامسة تتفرع عنها الأفعال المضارعة المسندة إلى الجمع المؤنث.

وسنمثل للأفعال المضارعة حسب هذه الصيغ.

١ - مضارع (فولنّ)

تكون هذه الصيغ بالضم والكسر والفتح، أي: على وزن (فولَنّ وفيلنّ وفالنّ) مثل: قولنّ وبيعَنّ وخافنّ.

فإذا أخذنا الصيغة التي بالضم (فولن) مثل: قولَنّ؛ فإن المضارع منها يكون على النحو التالي:

نقول في المضارع المؤكد المسند إلى المتكلم: هل أقولَنّ.

ونقول في المضارع المؤكد المسند إلى المتكلمين: هل نقولَنّ.

ونقــول في المضــارع المؤكــد المســند إلى الغائبــة أو المخـاطب: هـل تقولـنّ.

ونقــول في المضــارع المؤكـد المسـند إلى الغــائب: هــل يقولـنّ.

وهـذه صورهـا:

		ق	و	ل	َ	نّ	َ
أ	َ	ق	و	ل	َ	نّ	َ
ن	َ	ق	و	ل	َ	نّ	َ
ت	َ	ق	و	ل	َ	نّ	َ
ي	َ	ق	و	ل	َ	نّ	َ

ونقـول في مكسـورة الفـاء (فيلــن) مثــل بعـين: أبيعــنّ ، نبيعـنّ ، تبيعـنّ ، يبيعـن.

وهـذه صورهـا:

		ب	ي	ع	َ	نّ	َ
أ	َ	ب	ي	ع	َ	نّ	َ
ن	َ	ب	ي	ع	َ	نّ	َ
ت	َ	ب	ي	ع	َ	نّ	َ
ي	َ	ب	ي	ع	َ	نّ	َ

ونقول في مفتوح الفاء (فالن) مثل خافنّ: أخافنّ ، نخافنّ ، تخافنّ ، يخافنّ.

وهذه صورها:

		خ	ا	ف	َ	نّ	َ
أ	َ	خ	ا	ف	َ	نّ	َ
ن	َ	خ	ا	ف	َ	نّ	َ
ت	َ	خ	ا	ف	َ	نّ	َ
ي	َ	خ	ا	ف	َ	نّ	َ

٢ – مضارع (فولِنّ)

هذه الصيغة تكون على ثلاثة أوزان هي: فولِنّ وفيلِن وفالِنّ، مثل: قولِنّ وبيعِنّ وخافِنّ.

وهي خاصة بالمخاطبة.

فنقول في مضارع مضموم الفاء (قولِن): تقولِنّ.

وهذه صورتهما:

		ق	و	ل	ِ	نّ	َ
ت	َ	ق	و	ل	ِ	نّ	َ

ونقول في مضارع مكسور الفاء مثل بيعِنّ: تبيعنّ.

وهذه صورتهما:

		ب	ي	ع	ِ	نّ	َ
ت	َ	ب	ي	ع	ِ	نّ	َ

ونقول في مضارع مفتوح الفاء مثل خافِنّ: تخافِنّ.

وهذه صورتهما:

		خ	ا	ف	ِ	نّ	َ
ت	َ	خ	ا	ف	ِ	نّ	َ

مضارع (فولانّ)

ويكون بضم الفاء وكسرها وفتحها مثل قولان وبيعانّ وخافانّ.

فنقول في المضارع المؤكد المسند إلى المثنى المخاطب من قولانّ: تقولانّ.

ونقول في المضارع المؤكد المسند إلى المثنى الغائب من قولان: يقولانِّ.

وهذه صورها:

		ق	و	ل	ا	نّ	ِ
ت	َ	ق	و	ل	ا	نّ	ِ
ي	َ	ق	و	ل	ا	نّ	ِ

ونقـــول في مكســـور الفـــاء مثـــل بيعـــانٍّ: تبيعـــانّ ، ويبيعـانّ.

وهـذه صورهـا:

		ب	ي	ع	ا	نّ	ِ
ت	َ	ب	ي	ع	ا	نّ	ِ
ي	َ	ب	ي	ع	ا	نّ	ِ

ونقول في مفتـوح الفاء مثـل خافـانّ: تخافـانّ ويخافـانّ.

وهـذه صورهـا:

		خ	ا	ف	ا	نّ	ِ
ت	َ	خ	ا	ف	ا	نّ	ِ
ي	َ	خ	ا	ف	ا	نّ	ِ

٢ - مضارع (فولُنّ)

وهـذا الـوزن يكـون بضـم الفـاء وكسـرها وفتحهـا، مثـل قولُن وبيعُـنّ وخـافُنّ.

فنقـــول في المضـــارع المؤكـــد المســـند إلى جماعـــة المخاطبين مــن قولُــنّ: تقولُــنّ.

ونقـول في المضـارع المؤكـد المسـند إلى جماعـة الغـائبين من قولُــنّ: يقولُنَّ.

وهـذه صورهـا:

		ق	و	ل	ُ	نّ	َ
ت	َ	ق	و	ل	ُ	نّ	َ
ي	َ	ق	و	ل	ُ	نّ	َ

ونقول في مكسـور الفـاء مثـل بيعُـنَّ: تبيعُـنّ ، ويبيعُـنّ.

وهـذه صورهـا:

		ب	ي	ع	ُ	نّ	َ
ت	َ	ب	ي	ع	ُ	نّ	َ
ي	َ	ب	ي	ع	ُ	نّ	َ

ونقول في مفتوح الفاء مثل خافُنّ: تخافُنّ ويخافُنّ.

وهذه صورها:

		خ	ا	ف	ُ	نّ	َ
ت	َ	خ	ا	ف	ُ	نّ	َ
ي	َ	خ	ا	ف	ُ	نّ	َ

٥ - مضارع (فلنانِّ)

ويكون بضم الفاء وكسرها وفتحها، مثل قلنان وبعنانّ وخفنانّ.

فنقول في المضارع المؤكد المسند إلى المخاطبات من قلنانّ: تقلنانّ.

وفي المضارع المؤكد المسند إلى الغائبات من قلنانّ: يقلنانِّ.

وهذه صورها:

		ق	ُ	ل	ن	ا	نّ	ِ
ت	َ	ق	ُ	ل	ن	ا	نّ	ِ
ي	َ	ق	ُ	ل	ن	ا	نّ	ِ

ونقول في مكسور العين مثل بعنانِّ: تبعنانّ ويبعنانّ.

وهذه صورها:

		ب	ِ	ع	ن	ا	نّ	ِ
ت	َ	ب	ِ	ع	ن	ا	نّ	ِ
ي	َ	ب	ِ	ع	ن	ا	نّ	ِ

ونقول في مفتوح العين مثل خفنانّ: تخفنانِّ ويخفنانِّ.

وهذه صورها:

		خ	َ	ف	ن	ا	نّ	ِ
ت	َ	خ	َ	ف	ن	ا	نّ	ِ
ي	َ	خ	َ	ف	ن	ا	نّ	ِ

وهـذا الرسـم يوضـح تفــرع افعـل المضــارع الأجــوف المؤكد عن فعـل الأمـر الأجـوف المؤك.

١ - فولَـنّ
أفو ـــنّ
نفولـ نّ
تفولـــنّ
يفولـــنْ

٢ -فولِنّ
تفولِـــن

٣-فـولانِّ
تفـــرلانِّ
يفـــولانِّ

٤- فولُنّ
يفولُـــنّ
تفولُـــنّ

٥- فولنـانّ
تفلـــانِّ
يفلنـــانِّ

هذا لما ورد بالضم، ويقال مثله فيما ورد بالكسر والفتح.

أى هذا تمثيل للصيغة التي جاءت بالضم، ويقال مثله في الصيغتين اللتين وردتا بالكسرة الطويلة والفتحة الطويلة، مثل:(فيلن وفالنّ)، وما تصرف منهما.

المطلب الثاني

الفعل المضارع الناقص

ويشتمل على:

١ – تفرعه من فعل الأمر

٢ – بناؤه للمجهول

٣ – إعرابه

٤ – توكيده

١- تفرعه عن فعل الأمر

الفعل المضارع الناقص متفرع عن فعل الأمر الناقص.

وقد عرفنا من قبل أن فعل الأمر تحذف لامه إلا في حالة توجيهه إلى المثنى؛ فإن لامه تبدل واواً أو ياء.

فالفعل المضارع يتكون بزيادة حرف المضارعة قبل الفاء من فعل الأمر، ومد حركة العين إذا كان الفعل متفرعا عن (افع). وبزيادة حرف المضارعة فقط إذا كان الفعل متفرعا عن فعل الأمر الموجه إلى جمع المؤنث. وبزيادة حرف المضارعة وزيادة نون متحركة للدلالة على الرفع مع الأفعال المسندة إلى المخاطبة والمثنى وجمع المذكر.

وهذه هي صيغ فعل الأمر التي يتفرع عنها المضارع:

١ - افع

٢ - افعي

٣ - افعلا

٤ - افعو

٥ - افعون

فالصيغة الأولى تتفرع عنها الأفعال المضارعة المسندة إلى المتكلم أو المتكلمين والغائبة والمخاطب والغائب.

والصيغة الثانية تتفرع عنها الأفعال المضارعة المسندة إلى المخاطبة.

والصيغة الثالثة تتفرع عنها الأفعال المضارعة المسندة إلى المثنى.

والصيغة الرابعة تتفرع عنها الأفعال المضارعة المسندة إلى الجمع المذكر.

والصيغة الخامسة تتفرع عنها الأفعال المضارعة المسندة إلى جمع المؤنث.

١ - مضارع (افع)

يكون (افع) بضم العين مثل ادعُ، وبكسرها مثل اقضِ، وبفتحها مثل اخشَ.

فنقول في مضارع (افع) مثل (ادع): أدعو ، وندعو ، وتدعو ، ويدعو.

وذلك بزيادة حرف المضارعة قبل الفاء من فعل الأمر، ومدّ حركة العين وهي الضمة -حتى أصبحت ضمة طويلة (واو مد).

وهذه صورها:

ا	ُ	د	ع	ُ
أ	َ	د	ع	و
ن	َ	د	ع	و
ت	َ	د	ع	و
ي	َ	د	ع	و

ونقــول في مضــارع (افــعِ) مثــل (اقــض): أقضـــي ، ونقضي ، وتقضي ، ويقضــي.

وذلـك بزيـادة حـرف المضارعـة قبـل الفـاء مـن فعـل الأمر، ومـدّ حركـة العـين حتـى أصبحـت كسـرة طويلـة أو مشددة (يـاء مـد).

وهـذه صورهـا:

ا	ِ	ق	ض	ِ
أ	َ	ق	ض	ي
ن	َ	ق	ض	ي
ت	َ	ق	ض	ي
ي	َ	ق	ض	ي

ونقول في مضارع (افعَ) مثل (اخشَ): أخشى ، ونخشى ، وتخشى ، ويخشى.

وذلك بزيادة حرف المضارعة قبل الفاء من الفعل، ومدّ حركة العين وهي الفتحة حتى أصبحت فتحة طويلة أو مشددة (ألف مد).

وهذه صورها:

ا	ِ	خ	ش	َ
أ	َ	خ	ش	ا
ن	َ	خ	ش	ا
ت	َ	خ	ش	ا
ي	َ	خ	ش	ا

٢ – مضارع (افعي)

نقول في مضارع (ادعي): تدعين.

وذلك بزيادة حرف المضارعة قبل الفاء من الفعل، وزيادة النون المفتوحة بعد ياء المخاطبة، للدلالة على الرفع.

وهذه صورتهما:

ا	ُ	د	ع	ي		
ت	َ	د	ع	ي	ن	َ

وفي مضارع (اقضي): تقضين.

وذلك بزيادة حرف المضارعة قبل الفاء، وزيادة النون المفتوحة بعد الكسرة الطويلة علامة للرفع.

وهذه صورتهما:

ا	ِ	ق	ض	ي		
ت	َ	ق	ض	ي	ن	َ

وفي مضارع (اخشي): تخشينَ.

وذلك بزيادة حرف المضارعة قبل الفاء، وزيادة النون المفتوحة بعد الياء الصامتة علامة للرفع.

وهذه صورتهما:

ا	ِ	خ	ش	َ	ي		
ت	َ	خ	ش	َ	ي	ن	َ

٣ - مضارع (افعلا)

يكـون بـالضم والكسـر والفتـح، مثـل: ادعـوا واقضيـا واخشـيا.

فنقـول في المضـارع المسـند إلى المثنـى المخـاطب مـن (ادعـوا): تدعـوان.

ونقـول في المضـارع المسـند إلى المثنـى الغـائب مـن ادعـوا: يدعـوان.

وذلـك بزيـادة حـرف المضارعـة قبـل الفـاء مـن فعـل الأمر، وزيادة نـون مكسـورة للدلالـة علـى الرفـع.

وهـذه صورتهمـا:

ا	ُ	د	ع	ُ	و	ا		
ت	َ	د	ع	ُ	و	ا	ن	ِ
ي	َ	د	ع	ُ	و	ا	ن	ِ

ونقـول في مضـارع (افعـلا) بكسـر العـين مثـل اقضيـا: تقضيـانِ ويقضيـانِ.

وهـذه صورتهمـا:

ا	ـِ	ق	ض	ـِ	ي	ا		
ت	ـَ	ق	ض	ـِ	ي	ا	ن	ـِ
ي	ـَ	ق	ض	ـِ	ي	ا	ن	ـِ

ونقــول في مضــارع (افعــلا) بفتـــح العـــين مثـــل (اِخشَيا): تخشيان ويخشـيان.

وهـذه صورتهمـا

ا	ـِ	خ	ش	ـَ	ي	ا		
ت	ـَ	خ	ش	ـَ	ي	ا	ن	ـِ
ي	ـَ	خ	ش	ـَ	ي	ا	ن	ـِ

٤ – مضارع (افعوا)

نقـول في المضـارع المسـند إلى المخـاطبين مـن (ادعـو): تدعـون ويدعـون.

وذلـك بزيـادة حـرف المضارعـة قبـل الفـاء مـن فعـل الأمـر، وزيـادة نـون مفتوحـة بعـد الضمـة الطويلـة للدلالـة علـى الرفـع.

وهـذه صورتهمـا:

ا	ُ	د	ع	و		
ت	َ	د	ع	و	ن	َ
ي	َ	د	ع	و	ن	َ

ونقـول في مضـارع اقضـوا: تقضـون ويقضـون.

وهـذه صورتهمـا:

ا	ِ	ق	ض	و		
ت	َ	ق	ض	و	ن	َ
ي	َ	ق	ض	و	ن	َ

وفي مضـارع اخشـوا: تخشـون ويخشـون.

وهـذه صورتهمـا:

ا	ِ	خ	ش	َ	و		
ت	َ	خ	ش	َ	و	ن	َ
ي	َ	خ	ش	َ	و	ن	َ

٥ – مضارع (افعون)

نقـول في مضـارع ادعـون: تدعـون ويدعـون.

وذلك بزيادة حـرف المضارعـة قبـل الفـاء مـن الأمـر.

وهـذه صورتهمـا:

ا	ُ	د	ع	و	ن	َ
ت	َ	د	ع	و	ن	َ
ي	َ	د	ع	و	ن	َ

وفي مضـارع اقضـين تقضـين ويقضــين.

وهـذه صورتهمـا:

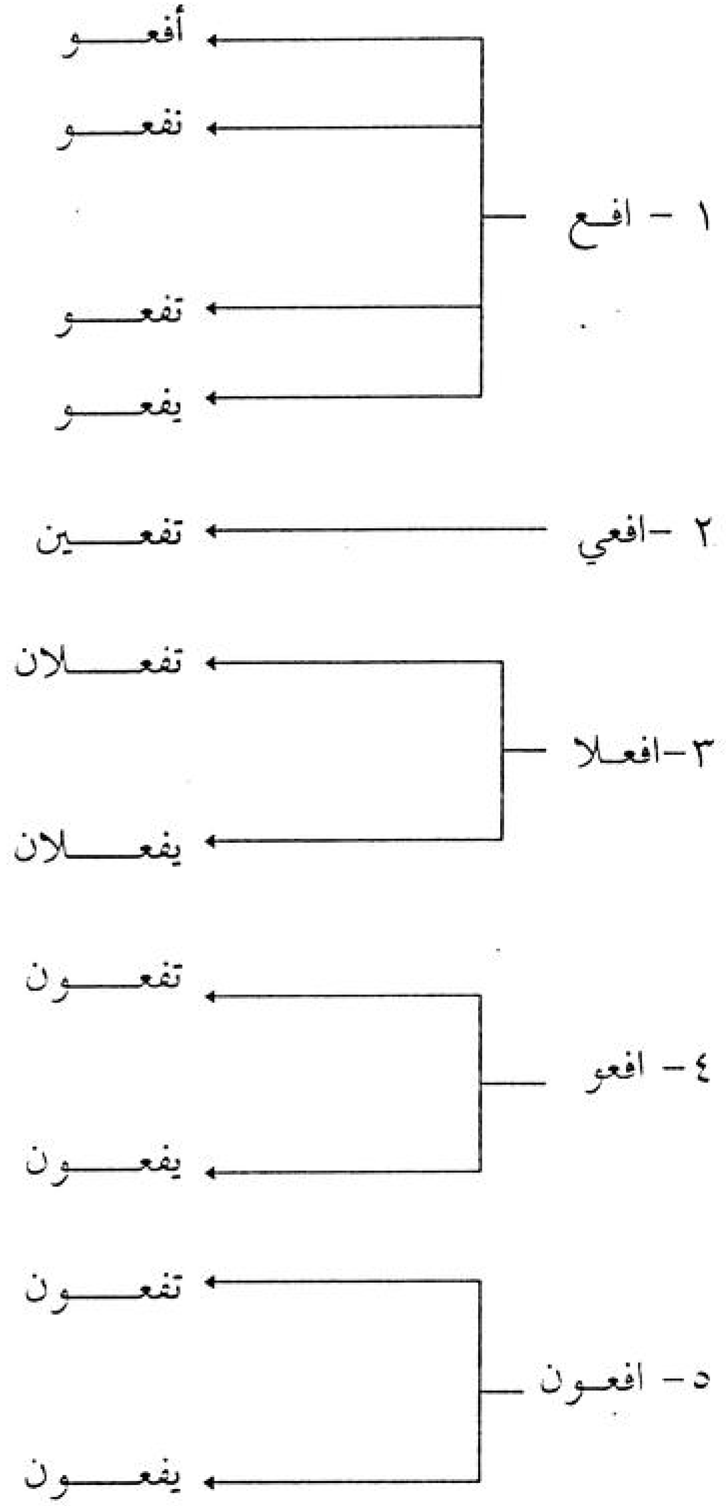
ا	ِ	ق	ض	ي	ن	َ
ت	َ	ق	ض	ي	ن	َ
ي	َ	ق	ض	ي	ن	َ

وفي مضـارع اخشـين: تخشـين ويخشــين.

وهـذه صورتهمـا:

ا	ِ	خ	ش	َ	ي	ن	َ
ت	َ	خ	ش	َ	ي	ن	َ
ي	َ	خ	ش	َ	ي	ن	َ

وهـذا الرسـم يوضـح كيفيـة تفـرع المضـارع النـاقص عـن فعل الأمـر النـاقص



٢- بناؤه للمجهول

القاعدة في بناء الفعل المضارع للمجهول هي أن يضم أوله أي: حرف المضارعة، ويفتح ما قبل الآخر، أي: تفتح عينه.

وقد عرفنا من قبل أن الفعل المضارع الناقص تحذف لامه وتمد حركة العين حتى تصبح مداً، كما في الأفعال المتفرعة عن (افع)

وعرفنا أن بناء الفعل للمجهول يقوم على المخالفة بين حركة حرف المضارعة وحركة عين الفعل، ولما كنت حركة حرف المضارعة هي الضمة، فهذا يعني أن حركة العين إذا كانت ضمة أو كسرة ستتحول إلى فتحة، وإن كانتا (واو مد) أو (ياء مد) ستتحولان إلى (ألف مد)، أو بمعنى أوضح: إذا كانتا ضمة أو كسرة طويلتين ستتحولان إلى فتحة طويلة.

وسنضرب مثلاً لبناء الفعل المضارع المجهول بالفعل المسند إلى الغائب، فهذا الفعل يكون على وزن (يفعو ، ويفعي ، ويفعا) مثل: يدعو ويقضي ويخشى.

فنقول في بناء الفعل المضارع للمجهول من (يدعو): يدعى.

وذلك بضم حرف المضارعة وتحويل الضمة الطويلة إلى فتحة طويلة.

وهذه صورتهما:

ي	َ	د	ع	و
ي	ُ	د	ع	ا

ونقول في بناء الفعل المضارع للمجهول من يقضي: يقضى.

وذلك بضم حرف المضارع وتحويل الكسرة الطويلة إلى فتحة طويلة.

وهذه صورتهما:

ي	َ	ق	ض	ي
ي	ُ	ق	ض	ا

ونقول في بناء الفعل المضارع للمجهول يخشى: يخشى.

وذلك بضم حرف المضارعة فقط؛ لأن الألف أو الفتحة الطويلة تخالف الضمة.

وهذه صورتهما:

ي	َ	خ	ش	ا
ي	ُ	خ	ش	ا

ويقال في بقيـة تصـاريف الأفعـال مثـل ذلـك.

٣- إعرابه

إعراب الفعل الناقص الذي تلحقه نون الرفع مثل إعراب الصحيح؛ وذلك أن وجود النون يدل على حالة الرفع وحذفها يدل على حالتي النصب والجزم. وإن كانت لام الفعل محذوفة مع هذه الأفعال ما عدا المسند إلى المثنى.

وإنما الذي يختلف عن إعراب الفعل الصحيح هو الأفعال المتفرعة عن (افع)، وهي الأفعال المسندة إلى المتكلم وحده أو معه غيره والمخاطب والغائبة والغائب، وهو ما يقابل في الصحيح الأفعال المعربة بالحركات.

فهذه الأفعال آخرها مد، وهذا المد هو حركة العين. وقد مدت عندما حذفت اللام، فإن كانت حركة العين ضمة مدت فأصبحت واواً مثل: يدعو، وإن كانت كسرة مدت حتى أصبحت ياء مثل: يقضي، وإن كانت فتحة مدت حتى أصبحت ألفاً مثل: يخشى. فهذه الأفعال لامها محذوفة، ومع اللام الحركة الإعرابية، وهو ما يعرف بالإعراب التقديري عند النحويين؛ إذ لا تظهر الحركة الإعرابية في حالة الرفع في آخر هذه الأفعال.

وقبل بيان إعرابها وما حصل فيها من تغيير ينبغي أن ننظر في رأي النحويين في إعراب هذه الأفعال وتصورهم لما حصل لها من تغيير.

يبين رأي النحويين وتصورهم الصيمري، إذ يقول تحت عنوان (باب الأفعال المعتلة وحكمها في الإعراب): ((الفعل المعتل: ما كان آخره واو قبلها ضمة أو ياء قبلها كسرة أو ألف قبلها فتحة، نحو: يدعو ويرجو ويرمي ويقضي ويخشى وينهى.

وحكم هذا الفعل أن يكون ساكن الآخر؛ لأن الحركة تستثقل على الواو المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها، والألف لا تكون إلا ساكنة، فإذا تحركت انقلبت إلى إحدى أختيها وهما: الواو والياء.

فأما جزم هذا الفعل فبحذف الواو والياء والألف نحو: لم يدعُ ولم يرمِ ولم ينهَ. وإنما كان ذلك كذلك لأن الجزم يجب أن تحذف له علامة الرفع، وكان هذا الفعل في الرفع ساكنا فلما دخل الجزم صادف حرفا ساكنا فحذفه ليقع الفرق بين المرفوع والمجزوم.

وأما نصبه فما كان منه في آخره واو أو ياء فتح في النصب لأن حركته خفيفة، كقولك: لن يغزوَ ولن يرميَ،

وأما ما كان منه في آخره ألف فيستوي نصبه ورفعه، كقولك: لن يخشى وهو يخشى))[1].

وقال ابن هشام: ((الفعل المضارع الذي آخره حرف علة (وهو الواو والألف والياء) فإنه يجزم بحذف الحرف الأخير نيابة عن حذف الحركة، تقول: لم يغزُ ولم يخشَ ولم يرمِ))[2].

وقال: ((ما تقدر فيه الضمة والفتحة: وهو الفعل المعتل بالألف، تقول: هو يخشى ولن يخشى. فإذا جاء الجزم ظهر بحذف الآخر فقلت: لم يخش))[3].

وقال أيضا: ((وأما الذي تقدر فيه حركة واحدة فهو شيئان: الفعل المعتل بالواو كـ يدعو، والفعل المعتل بالياء كـ يرمي، فهذا تقدر فيهما الضمة للاستثقال، تقول: هو يدعو وهو يرمي، فتكون علامة رفعه ضمة مقدرة. ويظهر فيه شيئان: أحدهما النصب بالفتحة؛ وذلك لخفتها نحو: لن يدعوَ ولن يرميَ، والثاني الجزم بحذف الآخر نحو:

---

(١) التبصرة والتذكرة ٩١/١.

(٢) شرح شذور الذهب ص ٦٢.

(٣) المرجع السابق ص ٦٦.

لم يدعُ و لم يرمِ))[1].

ويظهر من هذه النصوص التي تمثل تصور النحويين لهذا الفعل وإعرابه ما يلي:

١- هذه المدود التي في آخر الأفعال هي حرف الإعراب.

٢- المدود مسبوقة بحركات مجانسة.

٣- الجزم بحذف هذه المدود.

٤- النصب في حالة الواو والياء بالفتحة لأنها خفيفة.

٥- عدم التفريق بين الواو والياء اللتين في (يدعو ويرمي) وبين الواو والياء اللتين في (لن يدعوَ ولن يرميَ).

٦- هذه الأفعال ساكنة الآخر في حالة الرفع لأن الحركة تستثقل على المدود.

٧- الألف ساكنة، فإذا تحركت انقلبت إلى إحدى أختيها الواو والياء.

وللإجابة على هذه النقاط نقول:

---

(١) المرجع السابق ص ٦٧.

١- المدود التي في آخر هذه الأفعال ليست هي حرف الإعراب. وإنما هي حركات العين، مدت عندما حذفت اللام، والمد لا يكون حرفا لأنه حركة، فإذا كانت حركة العين ضمة مدت فأصبحت واواً مثل يدعو، وإن كانت كسرة مدت فأصبحت ياء مثل يرمي، وإذا كانت فتحة مدت فأصبحت ألفاً مثل: يخشى. فهذه الأفعال مأخوذة من: ادعُ واقضِ واخشَ.

٢- المد حركة، والحركة لا تسبق بحركة؛ لأنها لا بد أن تعتمد على حرف، ولأن الحرف لا يتحرك بحركتين، والحركة لا تقوم بنفسها ولا تعتمد على حركة أخرى.

٣- الجزم يكون بتقصير الحركة وليس بحذفها، ولو حذفت هذه المدود لأصبح الحرف الثالث من الفعل ساكنا.

٤- مجيء الفتحة في حالة النصب مع الواو والياء ليس بسبب خفة الفتحة؛ لأن الفتحة لا تأتي بعد مد أبدا. وإنما جاءت الفتحة مع الواو والياء في حالة النصب لأنهما غير مديتين، أي: أنهما في حالة النصب حرفان وليسا حركتين.

٥- إن الـواو واليـاء اللتـين في (يدعـو ويرمـي) مـدان أو حركتـان أو صائتـان، أمـا الـواو واليـاء اللتين في (لـن يدعـوَ ولـن يرمـيَ) فهمـا غـير مديـن أو حرفـان أو صامتـان؛ ولذلـك جـاءت بعدهمـا الحركـة. ولـو قارنـا بـين أصـوات (يدعـو) ولـن (يدعـوَ) لوجدنـا أن الأولى تتكـون مـن (ي َ د ع و) خمسـة أصـوات، والثانيـة تتكـون مـن (ي َ د ع ُ و َ) مـن سـبعة أصـوات، وليسـت الخمسـة كالسبعة.

٦- إن المـدود ينبغـي ألا توصـف بأنهـا سـاكنة؛ لأن كـل سـاكن يتحـرك وكـل متحـرك يسـكن، وليـس هـذا مـن أوصـاف المـدود أو الحركـات، وإنمـا هـو مـن أوصـاف الحروف، فالحركـة لا يمكـن أن تقـع بعـد مـد أبـداً.

فليسـت العلـة المانعـة مـن مجـيء الضمـة بعـد هـذه الحـروف هـي الاستثقال، وإنمـا العلـة المانعـة هـو أن الأصـوات المتجانسـة لا يَتلـو بعضهـا بعضـاً؛ لأن مخـرج الصـوت لا يسـع صوتـين في آن واحـد.

٧- الألـف أو المـد لا يتحـرك بـأي حـال مـن الأحـوال؛ لأنـه حركـة والحركـة لا تتحـرك.

وبعد هذا العرض لآراء النحويين وتصوراتهم والرد على ذلك - فإننا نقول إن هذه الأفعال متفرعة عن (افع) بمد حركة العين.

وقد عرفنا من قبل أن حركة العين إذا مدت دلت على أن اللام المحذوفة كانت متحركة، وإذا كانت اللام قد ظهرت في حالة النصب وبعدها الفتحة فهذا يعني أن الفعل إذا كانت عينه ممدودة أنه مرفوع.

أو نقول: إن مد حركة العين استعمال للفعل على أول أحواله، وهذا يدل على الرفع.

أما في حالة الجزم فإنا نرى حركة العين لم تمد، وهذا يدل على أن اللام المحذوفة كانت ساكنة. فعند الجزم نقصر المد أو الحركة أو نعيدها إلى حالتها الأولى. فالمد يدل على حالة الرفع، وقصره يدل على حالة الجزم.

وبمعنى أوضح: المد يدل على أن اللام المحذوفة متحركة، وبظهور حالة النصب يعرف أن المحذوف هو اللام المضمومة وقصر المد يدل على أن المحذوف ساكن.

فقد استغلت العربية هذه الفوارق، فجعلت حركة العين -إذا مدت- دليلاً على الرفع؛ لأن المحذوف في هذه

الحالة يكون مضموما، وجعلتها -إذا قصرت- دليلاً على الجزم؛ لأن المحذوف في هذه الحالة يكون ساكنا.

أما في حالة النصب فقد ظهرت لام الفعل وبعدها الحركة؛ لأن هذه الأفعال في حالة النصب لم تحذف لامها، وإنما أبدلت واواً أو ياءً.

وهذا تمثيل لإعراب الفعل المضارع الناقص، وسيكون حسب حركة العين.

يقال في مضموم العين نحو: أنا أدعو ، لم أدعُ ، ولن أدعوَ.

أدعو: فعل مضارع ناقص مرفوع بدليل مد الضمة.

لم أدع: فعل مضارع ناقص مجزوم بدليل قصر الضمة.

لن أدعو: فعل مضارع ناقص منصوب بالفتحة.

وهذه الواو التي في (لن يدعوَ) ليست كالواو التي في المرفوع، فهذه الواو بدل من لام الفعل، فالأصل في الفعل (أ َ د ع ُ ء َ)، أبدلت الهمزة واواً فقيل أدعوَ.

وهذه صورها:

أ	َ	د	ع	و		
أ	َ	د	ع	ُ		
أ	َ	د	ع	ُ	و	َ

ويقال مثل هـذا في هـذه الأمثلـة:

١- نحـن ندعـو ، ولم نـدعُ ، ولـن ندعـوَ

٢- أنـت أو هـي تدعـو ، ولم تـدعُ ، ولـن تدعـوَ

٣- هو يدعـو ، لم يـدعُ ، ولـن تدعـوَ.

ونقـول في مكسـور العـين نحـو: أنـا أقضـي ، ولم أقـضِ ، ولـن أقضـيَ.

أقضـي: فعـل مضـارع نـاقص مرفـوع بدليـل مـد الكسـرة.

لم أقـضِ: فعـل مضـارع نـاقص مجـزوم بدليـل قصـر الكسـرة.

لن أقضـيَ: فعـل مضـارع نـاقص منصـوب بالفتحـة.

وهـذه اليـاء الـتي في (لـن أقضـيَ) ليسـت كاليـاء الـتي في الفعـل المرفـوع، بـل هـي بـدل مـن لام الفعـل والأصـل: (أ َ ق ض ِ ء َ)، أبدلـت الهمـزة يـاء فقيـل أقضـيَ.

وهـذه صورهـا:

أ	َ	ق	ض	ي		
أ	َ	ق	ض	ِ		
أ	َ	ق	ض	ِ	ي	َ

ويقال مثل هذا في هذه الأمثلة:

١- نحن نقضي ، ولم نقض ، ولن نقضيَ.

٢- أنت أو هي تقضي ، ولم تقض ، ولن يقضيَ.

٣- هو يقضي ، ولم يقضِ ، ولن يقضيَ.

ونقول في مفتوح العين نحو: هو يخشى ولن يخشى ولم يخشَ.

فول أخذنا (هو يخشى ولن يخشى) فلا نستطيع التفريق بينهما إلا بواسطة الضمير أو قرينة؛ لأن مد الحركة (أو الفتحة) يدل على أن المحذوفة متحرك، وهذا يحتمل الرفع والنصب.

أما (لم يخش): فهو فعل مضارع ناقص مجزوم بدليل قصر الفتحة.

وأما حالتي النصب والرفع فلا نستطيع التفريق بينهما إذا لم توجد قرينة أو أداة تسبقهما.

فنقول في يخشى: فعل مضارع ناقص منصوب أو مرفوع بدليل مد الفتحة. فالمد يدل على أن الحرف المحذوف -وهو حرف الإعراب- متحرك.

وهذه صورها:

ي	َ	خ	ش	ا
ي	َ	خ	ش	َ

ومثل هذا يقال في هذه الأمثلة:

أنا أخشى ولن أخشى و لم أخشَ.

نحن نخشى ولن نخشى و لم نخشَ.

أنت أو هي تخشى ولن تخشى و لم تخشَ.

فالمدود الموجودة في آخر هذه الأفعال هي حركات العين، ومدها يدل على أن حرف الإعراب المحذوف متحرك، فإن وجد النصب فالمد دال على الرفع، وإن لم يوجد النصب فالمد يدل على الرفع والنصب.

فمد حركات العين دليل على الرفع، وليس هو علامة الرفع بل علامة الرفع الضمة، وقد حذفت مع حرف الإعراب وهو لام الكلمة.

وقصر الحركة ليس علامة للجزم لأن الجزم هو حذف الضمة، والضمة محذوفة مع حرف الإعراب، وإنما هو دليل على أن المحذوف ساكن.

٤- توكيد الفعل المضارع الناقص

الفعل المضارع الناقص المؤكد متفرع عن فعل الأمر الناقص المؤكد، وذلك بزيادة حرف المضارعة قبل الفاء من فعل الأمر المؤكد فقط.

وقد عرفنا من قبل أن لام الفعل تظهر في التوكيد في الأفعال المسندة إلى المفرد والمثنى. أما بقية الأفعال - وهي: المسندة إلى الجمعين المذكر والمؤنث أو إلى المخاطبة- فإن اللام تظهر في بعض تصاريفها ولا تظهر في بعضها الآخر. ولكننا سنختار عند ذكر الصيغ ما ورد بالضم، وما ورد بالضم لا تظهر فيه لام الفعل عند التوكيد.

وهذه هي صيغ فعل الأمر الناقص المؤكد التي يتفرع عنها المضارع الناقص المؤكد:

١ - افعَلَنّ

٢ - افعِنّ

٣ - افعلانّ

٤ - افعُنَّ

٥ - افعونانّ

وسيقسم الفعل المضارع الناقص المؤكد إلى خمسة أقسام حسب صيغ فعل الأمر المؤكد التي تفرع عنها.

١- مضارع (افعلنّ)

يتفرع عن هـذه الصيغـة الأفعـال المعربـة بالحركـات، وهـذه الصيـغ تكـون بضـم العـين وكسـرها وفتحهـا مثـل: ادعـوَنّ واقضيَـنّ واخشـيَنّ.

فنقـول في توكيـد المضـارع النـاقص المسـند إلى المتكلـم من ادعـونّ: أَدعُـوَنّ.

وذلـك بزيـادة حـرف المضارعـة قبـل فـاء الفعـل بعـد سقوط همـزة الوصـل (أو يقـال: بـدل همـزة الوصـل).

ويقـال مثـل ذلـك في بقيـة التصـاريف، وهـي: ندعـوَن ، وتدعـونّ ، ويدعـونّ.

وهـذه صورهـا:

ا	ُ	د	ع	ُ	و	َ	نّ	َ
أ	َ	د	ع	ُ	و	َ	نّ	َ
ن	َ	د	ع	ُ	و	َ	نّ	َ
ت	َ	د	ع	ُ	و	َ	نّ	َ
ي	َ	د	ع	ُ	و	َ	نّ	َ

ونقـول في مكسـورة العـين مثـل اقضِيَـنّ: أقضـينّ ، نقضينّ ، تقضينّ ، يقضينّ.

وهـذه صورهـا:

ا	َ	ق	ض	ِ	ي	َ	نّ	َ
أ	َ	ق	ض	ِ	ي	َ	نّ	َ
ن	َ	ق	ض	ِ	ي	َ	نّ	َ
ت	َ	ق	ض	ِ	ي	َ	نّ	َ
ي	َ	ق	ض	ِ	ي	َ	نّ	َ

ونقـول في مفتـوح العـين مثـل اخشَـيَنّ: أخشـينّ ، نخشينّ ، تخشينّ ، يخشينّ.

وهـذه صورهـا:

ا	ِ	خ	ش	َ	ي	َ	نّ	َ
أ	َ	خ	ش	َ	ي	َ	نّ	َ
ن	َ	خ	ش	َ	ي	َ	نّ	َ
ت	َ	خ	ش	َ	ي	َ	نّ	َ
ي	َ	خ	ش	َ	ي	َ	نّ	َ

٢ - مضارع (افعِنّ)

وهـذه الصيغـة تكـون خاصـة بـالفعل المسـند إلى المخاطبة، وحركة العين محذوفة إلا في نحو: اخشـينّ.

فنقول في توكيد الفعل المضـارع النـاقص مـن ادعِـنّ: تدعِـنّ.

بزيادة حرف المضارعـة قبـل فـاء الفعـل.

وهـذه صورتهمـا:

ا	ُ	د	ع	ِ	نّ	َ
ت	َ	د	ع	ِ	نّ	َ

ونقول في توكيد الفعل المضـارع النـاقص مـن اقضِـنّ: تقضِـنّ.

وهـذه صورتهمـا:

ا	ِ	ق	ض	ِ	نّ	َ
ت	َ	ق	ض	ِ	نّ	َ

ونقول في توكيد الفعل المضـارع النـاقص من اخشـينّ: تخشـينّ.

وهـذه صورتهمـا:

ا	ِ	خْ	ش	َ	ي	ِ	نْ	َ
ت	َ	خْ	ش	َ	ي	ِ	ن	َ

٣ – مضارع (افعلانّ)

تكـون هــذه الصيغـة بضـم العـين وفتحهـا وكسـرها، مثـل ادعـوانّ واقضيـانّ واخشـيانّ.

وهذا مثـال مضمـوم العـين.

نقـول في توكيـد الفعـل المضـارع النـاقص المسـند إلى المثنى المخـاطب مـن ادعـوانّ: تدعـوانّ.

وذلك بزيادة حـرف المضارعـة قبـل الفـاء فقـط.

ونقـول في توكيـد الفعـل المضـارع النـاقص المسـند إلى المثنى الغـائب مـن ادعـوان: يدعـوانِّ.

وهـذه صورهـا:

ا	ُ	د	ع	ُ	و	ا	نّ	ِ
ت	َ	د	ع	ُ	و	ا	نّ	ِ
ي	َ	د	ع	ُ	و	ا	نّ	ِ

وفي مكسور العين مثل اقضيانّ: تقضيانّ ويقضيانّ.

وهذه صورها:

ا	ِ	ق	ض	ِ	ي	ا	نّ	ِ
ت	َ	ق	ض	ِ	ي	ا	نّ	ِ
ي	َ	ق	ض	ِ	ي	ا	نّ	ِ

وفي مفتوح العين مثل اخشيانّ: تخشيانّ ويخشيانّ.

وهذه صورها:

ا	ِ	خ	ش	َ	ي	ا	نّ	ِ
ت	َ	خ	ش	َ	ي	ا	نّ	ِ
ي	َ	خ	ش	َ	ي	ا	نّ	ِ

٣ – مضارع (افعُنّ)

نقول في توكيد الفعل المضارع المسند إلى المخاطبين من ادعُنّ: تدعُنّ.

ونقول في توكيد الفعل المضارع المسند إلى الغائبين من ادعُنّ: تدعُن.

وهذه صورها:

ا	ُ	د	ع	ُ	نّ	َ
ت	َ	د	ع	ُ	نّ	َ
ي	َ	د	ع	ُ	نّ	َ

ونقول في توكيد الفعل المضارع الناقص من اقضُنّ: تقضُنّ ويقضُنّ.

وهذه صورها:

ا	ُ	ق	ض	ُ	نّ	َ
ت	َ	ق	ض	ُ	نّ	َ
ي	َ	ق	ض	ُ	نّ	َ

ونقول في توكيد الفعل الناقص من اخشوُنّ: تخشوُنّ ويخشوُنّ.

وهذه صورها:

ا	ِ	خ	ش	َ	و	ُ	نّ	َ
ت	َ	خ	ش	َ	و	ُ	نّ	َ
ي	َ	خ	ش	َ	و	ُ	نّ	َ

٥ - مضارع (افعونان)

نقول في توكيد الفعل المضارع الناقص المسند إلى المخاطبات من ادعونانّ: تدعونانّ.

وفي توكيد الفعل المضارع الناقص المسند إلى الغائبات من ادعونان: يدعونانِّ.

وهذه صورها:

ا	ُ	د	ع	و	ن	ا	نّ	ِ
ت	َ	د	ع	و	ن	ا	نّ	ِ
ي	َ	د	ع	و	ن	ا	نّ	ِ

ونقول في اقضينانِّ: تقضينانّ ويقضينانّ.

وهذه صورها:

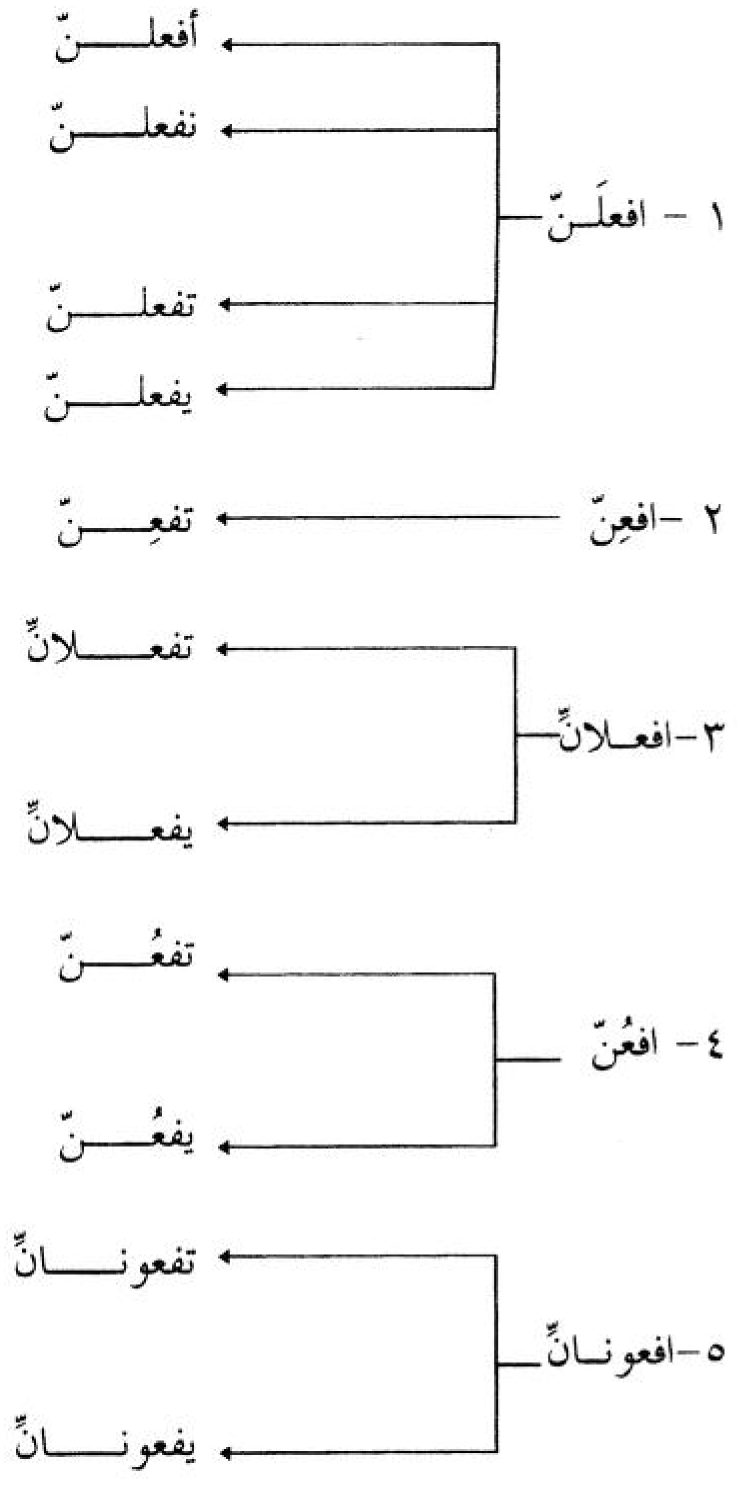
ا	ِ	ق	ض	ي	ن	ا	نّ	ِ
ت	َ	ق	ض	ي	ن	ا	نّ	ِ
ي	َ	ق	ض	ي	ن	ا	نّ	ِ

وفي مضارع اخشينانّ: تخشينانٍّ ويخشينانٍّ.

وهذه صورها:

ا	ِ	خْ	ش	َ	ي	ن	ا	نّ	ِ
ت	َ	خ	ش	َ	ي	ن	ا	نّ	ِ
ي	َ	خْ	ش	َ	ي	ن	ا	نّ	ِ

وهـذا رسـم يوضـح تفـرع الفعـل المضـارع النـاقص المؤكد عن فعـل الأمـر النـاقص.



الفصل الثالث

الفعل الماضي

ويشتمل على ثلاثة مباحث

المبحث الأول: في دلالة الفتحة التي في آخره

المبحث الثاني: الماضي الصحيح.

المبحث الثالث: الماضي المعتل،

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: الماضي الأجوف

والمطلب الثاني: الماضي الناقص.

المبحث الأول

دلالة الفتحة التي في آخره

تعريفه:

هو ما دل وضعاً على حدث وزمان انقضى. وسمي ماضيا باعتبار زمانه المستفاد منه(1).

لقد سبق أن بينا أن الأفعال المضارعة والماضية متفرعة عن فعل الأمر؛ لأن فعل الأمر مجرد والمضارع والماضي مزيدان، والمزيد فرع عن المجرد، ولأن فعل الأمر لم يكن متحرك الآخر، وهذا هو الأصل في الأفعال.

وقد بينا فيما سبق الزيادة التي في الأفعال المضارعة، وبينا كيفية تفرع المضارع عن الأمر.

وهنا نريد أن نبين الزيادة التي في الفعل الماضي.

---

(1) مجيب الندا إلى شرح قطر الندى، ١/٥٩.

فالفعل الماضي فيه زيادتان عن فعل الأمر، وهاتان الزيادتان هما اللتان جعلتاه متفرعاً عن فعل الأمر.

والزيادتان هما: زيادة فتحة بعد الفاء من فعل الأمر للدلالة على المضي، وزيادة فتحة بعد اللام للدلالة على العدد وهو واحد.

فلو أخذنا (فَعَل) فإننا نقول أصله (افعلْ) زيدت فيه زيادتان، هما: الفتحة بعد الفاء للدلالة على المضي، وذلك بعد سقوط همزة الوصل؛ والفتحة التي بعد اللام للدلالة على العدد وهو الواحد.

والزيادة الأخيرة -وهي الفتحة التي بعد اللام- هي التي جاءت مخالفة لقاعدة البناء في الأفعال؛ إذا الأصل ألا يتحرك آخر الفعل.

وقبل تفصيل ما حصل للماضي من زيادة فإننا سوف ننظر في قاعدة البناء، وفي تعليل العلماء لوجود هذه الفتحة التي في آخر الفعل الماضي.

القاعدة في الأفعال أن تكون مبينة، والأصل في المبني ألاّ يكون متحرك الآخر؛ لأن لكل حركة معنى، ولأن لكل حركة سببا.

قال ابن الأنباري: ((والأصل في الأفعال أن تكون مبينة، والأصل في البناء أن يكون على السكون))[1].

وقال الصيمري: ((اعلم أن أصل البناء السكون، وأن ما حرّك مما يستحق البناء فلعلة؛ وإنما كان ذلك لأن البناء نقيض الإعراب، والإعراب بالحركة، فيجب أن يكون نقيضه بالسكون))[2].

وقال ابن يعيش: ((إن أصل الأفعال كلها أن تكون ساكنة الآخر؛ وذلك من قبل أن العلة التي من أجلها وجب إعراب الأسماء غير موجودة فيها، لأن العلة الموجبة لإعراب الأسماء الفصل بين فاعلها ومفعولها، وليس ذلك في الأفعال))[3].

وقال المرادي: ((الأصل في المبني أن يسكن، فما بني منه على حركة فلسبب ترك الأصل لأجله))[4].

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٣٤ ، وأسرار العربية ص ٣١٥.

(٢) التبصرة والتذكرة للصيمري ١/٧٨.

(٣) شرح المفصل ٧/٤.

(٤) شرح المرادي ١/٦٢.

ومما قيل في هذه القاعدة: ((أصل البناء الوقف))[1].

فالفعل الماضي نحو: (كتبَ) جاء مخالفاً لهذه القاعدة؛ إذ جاء آخره مفتوحا، والقياس أن يكون غير متحرك. وهل لهذه الحركة مدلول أم لا ؟.

فالفتحة عند سيبويه فتحة بناء، أي: ليس لها مدلول، وقد علل سبب خروج الفعل الماضي عن هذه القاعدة بمشابهته للفعل المضارع والأسماء، وأن هذه الحركة التي في آخر الفعل الماضي جاءت بسبب مشابهة الماضي للمضارع كما يشبه الاسم غير المتمكن المتمكن، إذ يقول: ((والفتح في الأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة قولهم: ضربَ، وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه (فَعَلَ). ولم يسكنوا آخر (فَعَلَ)، لأن فيها بعض ما في المضارعة، تقول: هذا رجل ضربنا، فتصف النكرة، وتكون في موضع (ضارب) إذا قلت: هذا رجل ضارب، وتقول: إنْ فَعَلَ فعلتُ، فيكون في معنى إن يفعل أفعل، فهي فِعل كما أن

---

(١) كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان اليمني ص ٢٥٤.

المضارع فِعل، وقد وقعت موقعها في إن، ووقعت موقع الأسماء في الوصف كما تقع المضارعة في الوصف، فلم يسكنوها كما لم يسكنوا من الأسماء ما ضارع المتمكن. ولا ما صيّر من المتمكن في موضع بمنزلة غير المتمكن. فالمضارع من عَلُ، حركوه لأنهم قد يقولون من عَلٍ فيجرونه، وأما المتمكن الذي جعل بمنزلة غير المتمكن في موضع فقولك: أبدأ بهذا أولُ، ويا حكَمُ))[1].

ثم نجد أن العلة التي أوردها سيبويه في سبب بناء الفعل الماضي هي العلة الموجودة في كتب النحو من بعده.

ولكن وجود الحركة في آخر الفعل الماضي المسند إلى الواحد قد شغلت العلماء فيما بعد.

فنرى ابن الأنباري يورد هذا السؤال: لم بني الفعل الماضي على حركة؟ ولم كانت الحركة فتحة؟

فيجيب على الشق الأول من السؤال بقوله: ((إنما بني الفعل أولاً لأن الأصل في الأفعال البناء. وبني على

---

(١) الكتاب ١٦/١.

حركة تفضيلاً له على فعل الأمر؛ لأن الفعل الماضي... لما قام مقام المستقبل والمستقبل قد أشبه الأسماء وجب أن يبنى على حركة تفضيلاً له على فعل الأمر الذي ما أشبه الأسماء ولا أشبه ما أشبهها))[1].

ويجيب على الشق الثاني من السؤال بقوله: ((وإنما كانت الحركة فتحة لوجهين:

أحدهما: أن الفتحة أخف الحركات، فلما وجب بناؤه على حركة وجب أن يبنى على أخف الحركات.

والوجه الثاني: أنه لا يخلو إما أن يبنى على الكسر أو على الضم أو على الفتح، فبطل أن يبنى على الكسر؛ لأن الكسر ثقيل والفعل ثقيل، والثقيل لا ينبغي أن يبنى على ثقيل.

وإذا بطل أن يبنى على الكسر بطل أن يبنى على الضم أيضا لثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن الضم أثقل، وإذا بطل أن يبنى على الثقيل فلأن لاّ يبنى على الأثقل أولى.

---

(١) أسرار العربية ص ٣١٥.

والوجه الثاني: أن الضم أخو الكسر.

والوجه الثالث: إنما لم يبن على الضم لأن من العرب من يجتزئ بالضمة عن الواو، فيقول في قاموا: (قامُ)، وفي :كانوا: (كانُ).

قال الشاعر:

فلو أن الأطبا كانُ حولي وكان مع الأطباء الأساة[1]

وقال ابن يعيش -حول الوجه الثالث-: ((فلو بني على الضم لالتبس بالجمع في بعض اللغات، فعدل عن الضم مخافة الإلباس))[2].

ويتضح من إجابة ابن الأنباري أن الفتحة ليس لها مدلول، وهذا التعليل الذي أورده ابن الأنباري يدل على أنه لم ينظر إلى مدلول هذه الفتحة، وإنما بحث في سبب وجود الفتحة وعدم وجود الضمة والكسرة.

ونفس السؤال عن سبب وجود الفتحة في آخر

---

(١) المرجع السابق ص ٣١٦-٣١٧ ، وشرح المفصل ٥/٧.

(٢) شرح المفصل ٥/٧.

الماضي الذي أورده ابن الأنباري يورده ابن يعيش، ويجيب بإجابة مثل إجابة ابن الأنباري، ويذكر سبب بناء الفعل الماضي بقوله: ((إن الأفعال انقسمت ثلاثة أقسام:

قسم ضارع الأسماء مضارعة تامة، فاستحق به أن يكون معربا، وهو الفعل المضارع الذي في أوله الزوائد الأربع.

والضرب الثاني من الأفعال: ما ضارع الأسماء مضارعة ناقصة، وهو الفعل الماضي.

والضرب الثالث: ما لم يضارع الأسماء بوجه من الوجوه، وهو فعل الأمر.

فإذاً قد ترتبت الأفعال ثلاث مراتب، أولها المضارع، وحقه أن يكون معربا، وأخرها فعل الأمر... الذي لم يضارع الاسم البتة فبقي على أصله، ومقتضى القياس فيه السكون، وتوسط الماضي فنقص عن درجة الفعل المضارع وزاد على فعل الأمر؛ لأن فيه بعض ما في المضارع، فميز بالحركة على فعل الأمر لفضله عليه، إذ كان المتحرك أمكن

من الساكن، ولم يعرب كالمضارع لقصوره عن مرتبته فصار له حكم بين حكم المضارع وحكم الأمر))[1].

وفي هذا النص نرى التقسيم الفلسفي الذي يقوم على المفاضلة بين الأفعال، وكان ينبغي أن ينظر في هذه الحركة: هل لها مدلول أم لا ؟

ويبدو أن القول بأن الحركة حركة بناء هو الذي صرف العلماء عن البحث في مدلولها، خاصة عند إسناد الفعل الماضي إلى المفرد الغائب.

لقد وقف العلماء طويلاً أمام الفعل الماضي المسند إلى الواحد، وكرروا هذا السؤال: لماذا تظهر العلامة أو الضمير الذي يشير إلى المثنى والجمع، ولا يظهر ما يشير إلى المفرد؟

فقد ذكر هذا السؤال ابن الأنباري وحاول الإجابة عنه، إذ يقول: ((فإن قيل: فلم استتر ضمير الواحد نحو: زيد قام، وظهر ضمير الاثنين نحو: الزيدان قاما،

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٤/٧-٥.

وضمير الجماعة نحو: الزيدون قاموا؟

قيل: لأن الفعل لا يخلو من فاعل واحد، وقد يخلو من اثنين وجماعة، فإذا قدمت اسماً مفرداً على الفعل نحو: زيد قام، لم يحتج معه إلى إظهار ضميره؛ لإحاطة العلم بأنه لا يخلو من فاعل واحد، فإذا قدمنا اسماً مثنى على الفعل نحو: الزيدان قاما، أو مجموعاً نحو: الزيدون قاموا، وجب إظهار التثنية والجمع؛ لأنه قد يخلو من ذلك، فلو لم يظهر ضميرهما، لوقع الالتباس، ولم يعلم أن الفعل لاثنين أو جماعة))[1].

ولو قارن ابن الأنباري بين الأصوات الصائتة (الحركات) التي في آخر الأفعال الماضية التي تقدم فيها الاسم على الفعل - لوجد أن الفعل الذي أسند إلى لواحد في آخره فتحة قصيرة، والذي أسند إلى الاثنين في آخره فتحة طويلة (أو مشبعة)، والذي أسند إلى جماعة في آخره ضمة مشبعة. فمدلول الحركات التي في آخر الأفعال مرتبط

(١) أسرار العربية ص ٨٤.

بالعدد: فالفتحة القصيرة للمفرد، والفتحة الطويلة للمثنى، والضمة الطويلة للجمع.

ويكرر السهيلي نفس السؤال، ويجيب بنفس الإجابة، إذ يقول: ((فإن قيل: لم ظهرت علامة الإضمار في التثنية والجمع، ولم تظهر في الواحد؟ قلنا: الفعل يدل على فاعل مطلق، ولا يدل على تثنيته ولا على جمعه؛ لأن التثنية والجمع معنى يطرأ على الإفراد، والإفراد هو الأصل، ففعل الواحد مستغن عن ظهور علامة الإضمار بعلم السامع أن له فاعلاً، وليس كذلك في التثنية والجمع؛ لأن السامع لا يعلم أن الفاعل مثنى ولا مجموع إلاّ بدليل))(١).

ويبدو أن عدم النظر إلى الفتحة القصيرة التي في آخر الفعل الماضي جعل النحويين يحكمون على استتار الفاعل مع الواحد وعدم استتاره مع الاثنين والجماعة.

ونفس السؤال السابق يتعرض له ابن مضاء، ويحاول أن يجيب عنه بإجابة ليست ببعيدة عن إجابة السهيلي،

---

(١) نتائج الفكر في النحو ص ١٦٤.

إذ يقول: ((فإن قيل: فما تقول في مثل: زيد قام، إذ قالوا: إن في قام ضميراً فاعلاً؟))[1].

فأجاب عن ذلك بعد أن ذكر أن الدلالة تنقسم قسمين: ((دلالة لفظية مقصودة للواضع كدلالة الاسم على مسماه، ودلالة لزوم كدلالة الفعل المتعدي على المفعول به وعلى المكان))[2].

ثم ذكر أن دلالة الفعل على الفاعل فيها خلاف بين الناس: هل هي دلالة لفظية أم دلالة لزوم؟

فذكر الرأي الأول بقوله: ((فإن قيل: زيد قام، ودلّ لفظ (قام) على الفاعل دلالة قصد، فلا يحتاج إلى أن يضمر شيء))[3].

وذكر الرأي الثاني بقوله: ((وإن كانت دلالة الفعل عليه دلالة لزوم وتبع: وهنا احتمالان: أحدهما أن في نفس المتكلم ضميراً كما في قولنا: زيد ضربته، لكنه لم يدل عليه

(١) الرد على النحاة ص ٩٠.

(٢) المرجع السابق ص ٩٠.

(٣) المرجع السابق ص ٩١.

بلفظ لعلم المخاطب به، والدليل على ذلك قولهم في التثنية: قاما ويقومان، وفي الجمع قاموا ويقومون. فهذه ضمائر دُلّ عليها بألفاظ.

والثاني أن تكون هذه الألف والواو علامتين للتثنية كما قيل: أكلوني البراغيث))[1].

ثم يرجح أن دلالة الفعل على الفاعل دلالة لفظية إذ يقول: ((فإن قيل: فما الصحيح في دلالة الفعل على الفاعل؟ قيل: الأظهر أن دلالة الفعل على الفاعل دلالة لفظية؛ ألا ترى... أنك تعرف من لفظ (علم) أن الفاعل غائب مذكر، وعلى هذا فلا ضمير لأن الفعل يدل عليه، كما يدل على الزمان، فلا حاجة بنا إلى إضمار. وأما الرأي الآخر فالأظهر أنه إضمار لما تقدم))[2].

وهنا نرى اضطراب ابن مضاء في دلالة الفعل على الفاعل، فلو نظر إلى الفتحة القصيرة التي في آخر الفعل

---

(١) المرجع السابق ص ٩١.

(٢) الرد على النحاة ص ٩٢.

لعرف أنها تدل على الواحد، كما دلت الفتحة المشبعة على الاثنين.

فالعلامة على الواحد موجود في آخر الفعل، والحكم على الأفعال حكم واحد، فإما أن يكون الفاعل مستتراً معها جميعاً، أو غير مستتر معها جميعا. وهذا ما سوف نبينه بعد الانتهاء من آراء العلماء حول الحركة التي في آخر الفعل الماضي المسند إلى الواحد.

ثم نصل إلى رضي الدين الاستراباذي الذي يورد رأياً لبعض النحاة يقدر فيه أن ضمير المفرد ينبغي أن يكون أقلّ من الألف، إذ يقول: ((وقول النحاة إن الفاعل في نحو: زيد ضرب ، وهند ضربت: هو وهي - تدريس لضيق العبارة عليهم؛ لأنه لم يوضع لهذين الضميرين لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل، لكونه مرفوعا مثل المقدر، لا أن المقدر هو ذلك المصرح به، وكيف ذا ويجوز الفصل بين الفعل وهذا المصرح به نحو: ما ضرب إلاّ هو. فإن قلت: بل المفصول المصرح به غير المتصل، فهو تحكم. وإلى هذا نظرنا من قال من النحاة: إن المقدر في ضرب وضربت ينبغي أن يكون أقلّ من الألف: نصفه أو ثلثه؛

وذلك لأن ضمير المفرد ينبغي أن يكون أقلّ من ضمير المثنى))[1].

ولا شك أن علامة المفرد هي الفتحة القصيرة، ومعلوم في علم الأصوات أن الألف أو الفتحة الطويلة تعادل في الزمن فتحتين خفيفتين (أو قصيرتين)، وأن زمن النطق بالفتحة القصيرة يساوي نصف زمن النطق بالفتحة الطويلة.

ويبدو أن النحويين لم ينظروا إلى دلالة هذه الحركة أي الفتحة القصيرة على المفرد، وإلاّ لما حصلت هذه التقديرات والافتراضات.

وكما تساءل علماء العربية عن هذه الفتحة التي في آخر الفعل الماضي، فقد تساءل المستشرقون أيضاً.

فقد لاحظ المستشرقون أن الفتحة تلحق الفعل الماضي المسند إلى الغائب، ولكنهم لم يعرفوا أصلها، أو كيف حدثت. يقول براجشتراسر –حول هذه الفتحة–:

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٢/٤١٣-٤١٤.

((فإن قال قائل: فإذن ماذا تكون الفتحة في (فَعَل)... قلنا له: أما الفتحة الانتهائية في (فَعَل) فأصلها مجهول ومعناها غامض))[1].

وقد لاحظ الدكتور رمضان عبد التواب في أثناء مقارنته بين اللغات السامية أن هذه الفتحة تدل على الغائب المذكر في الفعل الماضي في اللغات[2] السامية، لكنه لم يبين كيف حصلت هذه الفتحة؟ وهل هي مزيدة أم من أصل الوضع؟ وهل لها علاقة بحركة الفاء في الفعل الماضي أم لا ؟ وهذا الرأي قريب من رأي براجشتراسر.

وبعد هذا العرض لآراء العلماء من قدماء ومحدثين في الفتحة التي في آخر الفعل الماضي المسند إلى الواحد الغائب المذكر، فإننا نقول:

إن الفعل الماضي متفرع عن فعل الأمر؛ وذلك بالزيادة التي حصلت في فعل الأمر حتى يدل على الماضي،

---

(١) التطور النحوي للغة العربية ص ٨٠-٨١ ، وينظر: فقه اللغات السامية لكارل بروكلمان ص ١١٨.

(٢) المدخل إلى علم اللغة ص ٢٦٩.

وهما زيادتان: إحداهما بعد فاء الفعل عند سقوط همزة الوصل، وهي تدل على المضي، والأخرى زيادة بعد لام الفعل، لتدل على العدد، أو من أسند إليه الفعل، مثل الفتحة القصيرة التي تدل على الواحد. هذا إذا لم يكن في فعل الأمر ما يدل على العدد، فإن وجد في فعل الأمر ما يدل على العدد تزاد الفتحة الذي بعد الفاء فقط.

ويترتب على التغيير الذي بعد الفاء وبعد اللام تغيير في حركة العين حسب قانون المخالفة، وسنبين ذلك عندما نتناول كيفية تفرع الفعل الماضي عن فعل الأمر.

وسوف نقسم الفعل الماضي إلى: صحيح ومعتل، كما قسمنا الفعل المضارع من قبل؛ لأن المعتل يختص بأبنية ليست للصحيح[1].

ونود أن نشير هنا إلى أن قول الصرفيين بأنه الزوائد التي في أوائل المستقبل نحو: يخرج ، وأخرج ، وتخرج ،

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٧٩٦.

ونخرج، قد زيدت للفرق بين الماضي والمستقبل[1] - إنما هو قول مبني على الرسم والكتابة، ولم يلحظ الزيادتين اللتين في الماضي؛ لأنا لو زدنا حرف المضارعة على وزن فَعَلَ -مثل ضرب- لظهر لنا وزن ليس من أوزان العربية، وهو: يَفَعَل مثل: يَضَرَب، وهذا لم يستعمل في اللغة.

---

(١) ينظر: نزهة الطرف في علم الصرف للميداني ص ١٢٦.

المبحث الثاني

الماضي الصحيح

ويشتمل على مـا يلـي:

١ – تفرعه عـن فعـل الأمـر

٢ – إعرابـه

٣ – بنـاؤه للمجهـول.

١- كيفية تفرع الماضي عن فعل الأمر

الفعل الماضي متفرع عن فعل الأمر: فإن كان الفعل الماضي صحيحا فهو متفرع عن فعل الأمر الصحيح، وإن كان معتلاً فهو متفرع عن فعل الأمر المعتل. وذلك بزيادة الفتحة بعد الفاء للدلالة على المضي، وتغيير حركة العين حسب قانون المخالفة، وزيادة ما يدل على العدد بعد لام الفعل إن لم تكن موجودة في فعل الأمر.

وقد عرفنا من قبل أن صيغ الأمر خمس، هي: افعل وافعلي وافعلا وافعلوا وافعلن.

وقد عرفنا عند الحديث عن الفعل المضارع، أنه ينقسم إلى خمسة أقسام بعدد هذه الصيغ؛ لأن كل قسم يتفرع عن صيغة من هذه الصيغ.

أما في الفعل الماضي فإننا نجد أن صيغة فعل الأمر الموجه إلى المخاطبة -وهي (افعلي)- لا يتفرع عنها شيء من أقسام الماضي؛ لأن الفعل الماضي المسند إلى المخاطبة متفرع عن صيغة (افعل). ولهذا تكون صيغ الأمر التي تفرع عنها الفعل الماضي أربعاً، وهي:

١ – افعل

٢ – افعلا

٣ – افعلوا

٤ – افعلن

فالصيغة الأولى يتفرع عنها ما كان على وزن: فعل وفعلنا وفعلْت، بتثليث التاء.

والصيغة الثانية يتفرع منها ما كان على وزن: فعلا.

والصيغة الثالثة يتفرع منها ما كان على وزن: فعلوا.

والصيغة الرابعة يتفرع منها ما كان على وزن: فعلن.

وسنمثل للفعل الماضي حسب هذه الصيغ (أو الأقسام).

١ – ماضي (افعل)

لقد سبق أن عرفنا أن (افعل) يكون بضم العين وكسرها وفتحها.

فلو أخذنا مضموم العين مثل: اكتب، فإن الماضي منه سيكون على النحو التالي:

نقول في الفعل الماضي المسند إلى المتكلم من (اكتب): كتبتُ.

وذلك بزيادة الفتحة بعد الفاء، وتغيير حركة العين من الضمة إلى الفتحة؛ لأن الفتحة هي الحركة التي تخالف الضمة، وبزيادة تاء مضمومة للدلالة على المتكلم.

ونقول في الماضي المسند إلى المخاطبة من (اكتب) كتبتِ، وذلك بزيادة الفتحة بعد الفاء وتغيير حركة العين من الضمة إلى الفتحة؛ لأن الفتحة تخالف الضمة، وزيادة تاء مكسورة بعد اللام للدلالة على المخاطبة.

ونقول في الماضي المسند إلى المخاطب من (اكتب): كتبتَ.

وذلك بزيادة فتحة بعد الفاء، وتغيير حركة العين من الضمة إلى الفتحة؛ لأن الفتحة هي الحركة التي تخالف الضمة، وزيادة تاء مفتوحة للدلالة على الواحد المخاطب.

ولا يختلف المثنى المخاطب والجمع عن الواحد المخاطب إلا بزيادة ما يدل على المثنى والجمع، مثل: كتبتُما، وكتبتُم، وكتبتُنّ.

ونلاحظ أن الماضي المسند إلى المتكلم والمخاطب والمخاطبة لا يختلف إلا في حركة التاء، إذ تكون مع الأول مضمومة ومع الثاني مفتوحة ومع الثالث مكسورة.

ونقول في الفعل الماضي المسند إلى المتكلمين من (اكتب): كتبنا.

وذلك بزيادة الفتحة بعد الفاء، وتغيير حركة العين من الضمة إلى الفتحة، وزيادة النون المتحركة بالفتحة الطويلة للدلالة على المتكلمين.

ونلاحظ أن لام الفعل لم تتحرك مع ضمائر المتكلمين والمخاطبين لأن الدلالة جاءت بزيادة حرف متحرك، وبقي الفعل على أصله: وهو عدم الحركة.

وهذه صورها:

ا	ُ	ك	ت	ُ	ب			
		ك	َ	ت	َ	ب	ت	ُ
		ك	َ	ت	َ	ب	ت	َ
		ك	َ	ت	َ	ب	ت	ِ
		ك	َ	ت	َ	ب	ن	ا

ونقول في الفعل الماضي المسند إلى الغائب من (اكتب): كتب.

وذلك بزيادة الفتحة بعد الفاء للدلالة على المضي، وتغيير حركة العين من الضمة إلى الفتحة؛ لأن الفتحة تخالف الضمة وزيادة فتحة بعد اللام للدلالة على الواحد الغائب.

ونلاحظ أن الواحدة الغائبة متفرعة عن الواحد الغائب، وذلك بزيادة التاء بعد الفتحة من (كتبَ)، فيقال: كتبَتْ، فالفتحة -كما سبق- تدل على واحد، والتاء تدل على التأنيث.

كما أن المثنى المؤنث الغائب متفرع عن الواحدة الغائبة، وذلك بزيادة الفتحة المشبعة بعد التاء من كتبَتْ، فقيل: كتبتا، أي: أن المفردة متفرعة عن المفرد، والمثناة متفرعة عن المفردة، فهي كالآتي:

اكتبْ ← كتبَ ← كتبت ← كتبتا

وهذه صورها:

				ب	ُ	ت	ك	ُ	ا
		َ	ب	َ	ت	َ	ك		
	ت	َ	ب	َ	ت	َ	ك		
ا	ت	َ	ب	َ	ت	َ	ك		

وهذه صور لماضي (افعل) بضم العين:

ا	ُ	ك	ت	ُ	ب				
		ك	َ	ت	َ	ب	ت	ُ	
		ك	َ	ت	َ	ب	ت	َ	
		ك	َ	ت	َ	ب	ت	ِ	
		ك	َ	ت	َ	ب	ن	ا	
		ك	َ	ت	َ	ب	َ		
		ك	َ	ت	َ	ب	َ	ت	
		ك	َ	ت	َ	ب	َ	ت	ا

هذا في مضموم العين، ونقول في مكسور العين مثل (اضرب) مثل ما قلناه في المضموم، إلاّ أن الكسرة قد غيرت إلى فتحة؛ لأن الفتحة هي الحركة التي تخالف الكسرة. وذلك مثل: ضربت -بتثليث التاء- وضربنا وضرب وضربت وضربتا.

وهذه صورها:

ا	ِ	ضْ	ر	ِ	ب				
		ض	َ	ر	َ	ب	ت	ُ	

		ض	َ	ر	َ	ب	ت	َ	
		ض	َ	ر	َ	ب	ت	ِ	
		ض	َ	ر	َ	ب	ن	ا	
		ض	َ	ر	َ	ب	َ		
		ض	َ	ر	َ	ب	َ	ت	
		ض	َ	ر	َ	ب	َ	ت	ا

ونقول في مفتوح العين (اعلم) مثل ما قلنا في (اكتب)، إلا أن حركة العين -وهي الفتحة- تحولت إلى كسرة؛ لأن الكسرة تخالف الفتحة، مثل: علمت -بتثليث التاء- وعلمنا وعلم وعلمت وعلمتا.

وهذه صورها

ا	ِ	ع	ل	َ	م				
		ع	َ	ل	ِ	م	ت	ُ	
		ع	َ	ل	ِ	م	ت	َ	
		ع	َ	ل	ِ	م	ت	ِ	
		ع	َ	ل	ِ	م	ن	ا	
		ع	َ	ل	ِ	م	َ		

ع	َ	ل	ِ	م	َ	ت	
ع	َ	ل	ِ	م	َ	ت	ا

٢ – ماضي (افعلا)

يتفرع منه الفعل الماضي المسند إلى الغائب المثنى المذكر، وهو يكون بضم العين وكسرها وفتحها، مثل: اكتبا ، واضربا ، واعلما.

فنقول في الماضي المسند إلى المثنى الغائب من (اكتبا): كتبا.

وذلك بزيادة الفتحة بعد الفاء عند سقوط همزة الوصل، وإبدال ضمة العين فتحة؛ لأن الفتحة هي الحركة التي تخالف الضمة.

وهذه صورتهما:

ا	ُ	ك	ت	ُ	ب	ا	
		ك	َ	ت	َ	ب	ا

ونلاحظ أن الدلالة على العدد كانت موجودة في فعل الأمر، وإنما الذي حصل هو زيادة فتحة بعد الفاء وتغيير حركة العين فقط.

ونقول في مكسور العين مثل (اضربا): ضَرَبا.

وذلك بزيادة فتحة بعد الفاء وإبدال كسرة العين فتحة؛ لأن الفتحة تخالف الكسرة.

وهذه صورتهما:

ا	ِ	ض	ر	ِ	ب	ا	
		ض	َ	ر	َ	ب	ا

ونقول في مفتوح العين مثل (اعلما): علما.

وذلك بزيادة الفتحة بعد الفاء، وإبدال فتحة العين كسرة؛ لأن الكسرة تخالف الفتحة.

وهذه صورتهما:

ا	ِ	ع	ل	َ	م	ا	
		ع	َ	ل	ِ	م	ا

٣ – ماضي (افعلوا)

يكون (افعلوا) بضم العين وكسرها وفتحها، مثل: اكتبوا ، واضربوا ، واعلموا. ويتفرع منه الفعل الماضي المسند إلى جمع المذكر الغائب.

فنقول في الماضي المسند إلى جمع المذكر الغائب من (اكتبوا): كتبوا.

وذلك بزيادة فتحة بعد الفاء، وإبدال ضمة العين فتحة؛ لأن الفتحة هي الحركة التي تخالف الضمة، فقط. أما الدلالة على الجمع المذكر فهي موجودة في الأمر.

وهذه صورتهما:

ا	ُ	ك	ت	ُ	ب	و	
		ك	َ	ت	َ	ب	و

ونقول في مكسور العين مثل ما قيل في المضموم، إلا أن كسرة العين أبدلت فتحة مثل (اضربوا) إذ قيل فيها: ضربوا.

وهذه صورتهما:

ا	ِ	ض	ر	ِ	ب	و	
		ض	َ	ر	َ	ب	و

ويقال مثل ذلك في مفتوح العين (اعلموا): علموا. إلا أن فتحة العين أبدلت كسرة؛ لأن الكسرة تخالف الفتحة.

وهـذه صورتهمـا:

ا	ِ	ع	ل	َ	م	و	
		ع	َ	ل	ِ	م	و

٤ - ماضي (افعلن)

يكـون (افعلـن) بضـم العـين وكسـرها وفتحهـا، مثـل: اكتـبن ، واضربـن ، واعلمـن. ويتفـرع منـه الفعـل المـاضي المسند إلى جمع المؤنـث الغـائب.

فنقـول في الفعـل المـاضي المسـند إلى جمـع المؤنـث الغائب مـن (اكتـبن): كتـبن.

وذلـك بزيـادة الفتحـة بعـد الفـاء، وإبـدال ضمـة العـين فتحة.

وهـذه صورتهمـا:

ا	ُ	ك	ت	ُ	ب	ن	َ	
		ك	َ	ت	َ	ب	ن	َ

ونقول في مكسور العين مثل ما قيل في مضمومها. إلا أن كسرة العين تبدل فتحة؛ لأن الفتحة تخالف الكسرة مثل (اضربن): ضَرَبن.

وهذه صورتهما:

ا	ِ	ض	ر	ِ	ب	ن	َ	
		ض	َ	ر	َ	ب	ن	َ

ويقال في مفتوح العين مثل ما قيل في مضمومها. إلا أن فتحة العين أبدلت كسرة؛ لأن الكسرة تخالف الفتحة، مثل: (اعلمن): علمن.

وذلك بزيادة الفتحة بعد الفاء، وإبدال فتحة العين كسرة؛ لأن الكسرة تخالف الفتحة.

وهذه صورتهما:

ا	ِ	ع	ل	َ	م	ن	َ	
		ع	َ	ل	ِ	م	ن	َ

رسم يوضح كيفية تفرع الماضي الصحيح عن فعل الأمر الصحيح.

١ - افعل:
- ← فَعَل ← فعلت ← فعلتا
- ← فعلنا
- ← فعلت (بتثليث التاء)

٢ - افعلا ← فعلا

٣ - افعلوا ← فعلوا

٤ - افعلن ← فعلن

٢- إعرابه

الأمثلـة:

١ - أنـا كتبـتُ

٢ - أنـت كتبـتَ

٣ - أنـتِ كتبـتِ

٤ - نحن كتبنـا

٥ - هـو كتـبَ

٦ - همـا كتبـا

٧ - هـم كتبـوا

٨ - هـن كتـبن

نقـول في إعـراب الفعـل المـاضي مـن الأمثلـة السـابقة ما يلـي:

إمـا أن نقـول في جميـع هـذه الأمثلـة: (كتـبْ): فعـل مـاض مبـني علـى عـدم الحركـة؛ والتـاء المضمومـة في المثـال الأول للدلالـة على المتكلـم، والتـاء المفتوحـة في المثـال الثـاني للدلالـة علـى المخـاطب، والتـاء المكسـورة في المثـال الثـالث للدلالـة علـى المخاطبـة، والنـون المتحركـة بالفتحـة الطويلـة في المثـال الرابـع للدلالـة علـى المتكلمـين، والفتحـة في المثـال

الخامس للدلالة على الغائب، والفتحة المشبعة (الألف) في المثال السادس للدلالة على الغائبين، والضمة المشبعة (واو المد) في المثال السابع للدلالة على الغائبين، والنون المفتوحة في المثال الثامن للدلالة على جمع الغائب المؤنث. فيكون الفعل في جميع هذه الأمثلة ساكن الآخر.

وهذه صورته:

ك	َ	ت	َ	ب

وإما أن نقول في المثال الأول: فعل ماض مسند إلى المتكلم،

وفي المثال الثاني: فعل ماض مسند إلى المخاطب، وفي المثال الثالث: فعل ماض مسند إلى المخاطبة، وفي المثال الرابع: فعل ماض مسند إلى المتكلمين، وفي المثال الخامس: فعل ماض مسند إلى الغائب، وفي المثال السادس: فعل ماض مسند إلى المثنى الغائب، وفي المثال السابع: فعل ماض مسند إلى الغائبين، وفي المثال الثامن: فعل ماض مسند إلى الغائبات.

ونلاحظ أن العلامات التي لحقت بالفعل الماضي مع المتكلم والمخاطب نحو: كتبت (بتثليث التاء) وكتبنا، هي أجزاء من الضمير المنفصل، وهذا يعني أنها فاعل؛ لأن سيبويه يسمي الضمير علامة[1].

وأما التي مع الفعل الماضي المسند إلى الغائب فهي ليست جزءاً من ضمير الغائب، وإنما تدل على العدد.

فينبغي أن نفرق بين هذه العلامات: فإن كانت العلامة جزءاً من الضمير المنفصل فهي اسم يكون فاعلاً كما في كتبت (بتثليث التاء) وكتبنا، وإن لم تكن جزءاً من الضمير فهي علامة على العدد، كما في الفعل المسند إلى الغائبين.

ولذلك يمكن أن تعرب الأمثلة الآتية:

١ - كتبتُ

٢ - كتبتَ

٣ - كتبتِ

٤ - كتبنا

---

(١) الكتاب ٢/٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٥.

كالتالي: كتب: فعل ماض مبني على عدم الحركة، والفاعل في المثال الأول (تُ)، والفاعل في المثال الثاني (تَ)، والفاعل في المثال الثالث (تِ)، والفاعل في المثال الرابع (نا).

ولما كان النحويون قد اعتبروا الفعل الماضي المسند إلى الغائب هو الأصل في تصاريف الفعل مع الضمائر، واعتبروا الفتحة التي في آخره ليست دالة على الواحد وإنما هي حركة بناء، أي: لا دلالة لها - وقعوا في إشكال، وهو أن الاستعمال العربي لم يأت على هذا التقدير، فقالوا: يسكن آخر الفعل الماضي مع ضمائر الرفع البارزة. قال ابن هشام -عندما كان يتحدث عن الفعل الماضي-: ((وبناؤه على الفتح كـ ضربَ. وأما ضربْت ونحوه، فالسكون عارض أوجبه كراهتهم توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة))[1].

وقال الزمخشري -عند حديثه عن الفعل الماضي-: ((وهو مبني على الفتح، إلا أن يعترض ما يوجب

(١) أوضح المسالك ١/٣٦.

سكونه... فالسكون عند لحوق بعض الضمائر)).

وقد شرح ابن يعيش كلام الزمخشري بقوله: ((وأما لحوق بعض الضمائر، فيريد ضمير الفاعل البارز نحو: ضربت وضربنا وضربت وضربتما... فإن لام الفعل تسكن عند اتصاله به؛ وذلك لئلا يتوالى في الكلمة الواحدة أربع متحركات لوازم نحو: ضَرَبَتَ لو لم تسكن))[1].

فالنحويون يقدرون أن الأصل (فَعَلَ) بفتح اللام، ويزيدون عليها الضمير أو (العلامة). وليس الأصل هذا؛ لأن الفتحة التي في آخر (فعلَ) تشير إلى واحد غائب سواء كان سابقاً أو لاحقاً، وعندما جاء تقديرهم مخالفاً للاستعمال قالوا بقاعدة كراهة توالي المتحركات، أي أن العرب تكره توالي المتحركات، وهذا غير صحيح؛ لأن المتحركات موجودة في نحو: ضَرَبَنا، وضَرَبَكَ، وضَرَبَه، أي: مع الضمير الواقع مفعولا به.

ولكن السبب هو أن التقدير غير صحيح؛ لأن الفعل الماضي مأخوذ من فعل الأمر. وليس الأصل فيه الفعل

(١) شرح المفصل ٧/٥.

المسند إلى الغائب؛ لأن المسند إلى الغائب فيه علامة تشير إلى الغياب كما أن في الفعل المسند إلى المتكلم علامة تشير إلى المتكلم.

وهذه مقارنة بين التقدير عند النحويين والاستعمال العربي.

الاستعمال							التقدير							
ك	َ	ت	َ	ب	ت	ُ	ك	َ	ت	َ	ب	َ	ت	ُ
ك	َ	ت	َ	ب	ن	ا	ك	َ	ت	َ	ب	َ	ن	ا

فالأصل هو (اكتب) أخذ منه الفعل المسند إلى المتكلم فقيل: كتبتُ، والفعل المسند إلى المتكلمين فقيل: كتبنا.

وقد بين ابن مالك ضعف القول بأن تسكين آخر الفعل بسبب توالي المتحركات، إذ قال: ((واختلف في سبب هذا السكون، فقال أكثرهم: سببه اجتناب توالي أربع متحركات في شيئين هما كشيء واحد؛ لأن الفاعل كجزء من الفعل. وهذا السبب إنما هو في الماضي ثم حمل عليه المضارع...

وهذا التعليل ضعيف من وجهين، أحدهما:

أن التسكين عامّ والعلة قاصرة عن أكثر الأفعال، لأن توالي الحركات إنما كان يوجد في الصحيح من فَعَل وفَعِل وانفعل وافتعل وفَعُل لا في غيرها، ومعلوم أن غيرها أكثر، ومراعاة الأكثر أولى من مراعاة الأقلّ.

والثاني: أن توالي أربع حركات ليس مهملاً في كلامهم، بل مستخف بالنسبة إلى بعض الأبنية، بدليل (عُلَبِط) وأصله علابط، و(عَرَتن) وأصله عرنتن، و(جنَدِل) وأصله جنادِل عند البصريين، وجنديل عند الكوفيين، وعلى كل تقدير فقد حذفوا مدة منه ومن علابط، ونوناً من عرنتن، مع إفضاء ذلك إلى أربع حركاتٍ متوالية. فلو كان توالي أربع حركات منفوراً منه طبعاً ومقصود الإهمال وضعاً، لم يتعرضوا إليه دون ضرورة في الأمثلة المذكورة وأشباهها، ولسدّوا باب التأنيث بالتاء في نحو: برَكة ومعدة ولمزة؛ فإنه موقع في توالي أربع حركات في كلمة واحدة، ولا سيما كلمة تلازمها التاء كملازمتها هذه الثلاثة الأسماء. ومن العجيب اعتذارهم عند تاء التأنيث بأنها في تقدير الانفصال وأنها بمنزلة كلمة ثانية، مع أنها جزء كلمة مفردة لا يستغنى بها فيحسن السكوت عليها

ولا يستغنى عنها فيقوم غيرها مقامها، بخلاف تاء (فعلت) فإنها جزء كلام تام، وهي قابلة للاستغناء عنها بغيرها نحو: فعل زيد ، وما فعل إلا أنا.

فظهر بهذا ضعف هذا القول بأن سبب سكون لام (فعلْت) خوف توالي أربع حركات، وإنما سببه تمييز الفاعل من المفعول في نحو: أكرمْنا ، وأكرمَنا، ثم سلك بالمتصل بالتاء والنون هذا السبيل لمساواتهما لـ (نا) في الرفع والاتصال وعدم الاعتلال))[1].

لقد وضح ابن مالك بالأدلة أن توالي المتحركات ليس سببا في تسكين الفعل الماضي مع الضمائر البارزة، ونحن قد عرفنا سبب عدم تحريك آخر الفعل، وأن الفعل الماضي مأخوذ من فعل الأمر.

ولكن العلة التي جعلها ابن مالك سببا في تسكين آخر الفعل -وهي التفريق أو التمييز بين الفاعل والمفعول- تشير إلى أن ابن مالك لم ينظر إلى أن الحركة التي في آخر الفعل الماضي في نحو: أكرمَنا، بأن لها مدلول؛ لأن التفريق

---

(١) شرح التسهيل ١٢٥/١.

بين الفاعل والمفعول راجع إلى مدلول الحركة.

فلو أخذنا المثال الأول -وهو أكرمْنا- فإما أن نقول في إعرابه: فعل ماض مسند إلى المتكلمين، وإما أن نقول: أكرمْ: فعل ماض مبني على عدم الحركة، و(نا) فاعل.

أما المثال الثاني -وهو أكرمَنا- فنقول في إعرابه: أكرمَ: فعل ماض مسند إلى الواحد الغائب بدليل الفتحة، و(نا): مفعول به منصوب. فالفتحة دلت على أن الفعل مسند إلى واحد غائب، فهي لم تحذف وإنما لم توجد أصلاً مع الفعل المسند إلى المتكلم، وإنما وجدت مع الفعل المسند إلى الغائب ثم زيدت (نا) للدلالة على المفعول.

ونعرب هذه الأمثلة:

١ - كتبَ

٢ - كتبا

٣ - كتبوا

كالتالي: إما أن نقول في جميع الأمثلة: كتب: فعل ماض مبني على عدم الحركة، والفتحة القصيرة في المثال الأول للدلالة على الواحد، والفتحة الطويلة في المثال الثاني للدلالة على الاثنين، والضمة الطويلة أو المشبعة في المثال

الثالث للدلالـة على الجماعـة.

وإمـا أن نقـول في المثـال الأول: فعـل مـاض مسـند إلى الواحـد، وفي المثـال الثاني: فعـل مـاض مسـند إلى الاثنـين، وفي المثال الثـالث: فعـل مـاض مسـند إلى الجمـع.

فهذه العلامات ليسـت اسمـاً أو فـاعلاً لمـا يـأتي:

١- أنها ليسـت أجـزاءً مـن ضمـير الغـائب.

٢- أنهـا حركـات.

٣- أنهـا علامـات تـدل عـلى العـدد في لهجـة (أكلونـي الـبراغيث).

٤- أنهـا ليسـت خاصـة للغـائب، بـل تكـون مـع فعـل الأمـر وفي التثنيـة والجمـع.

٥- أنهـا لا تسـتقل بنفسـها، أي: لا يمكـن النطـق بهـا؛ لأن الحركـة لا بـد أن تعتمـد عـلى حـرف سـابق، فـالذي لا يمكـن النطق بـه منفـرداً لا يكـون فـاعلاً.

ولمـا كـان النحويـون قـد جعلـوا (فَعَـل) هـو الأصـل - قـد وقعـوا في إشـكال عنـد إسـناد الضمـائر إلى الغـائب؛ إذ وجـدوا أن واو الجماعـة (أو الضمـة المشـبعة) لا تـأتي بعـد الفتحـة مـن (فَعَـلَ)، فقـالوا: إن الفعـل المـاضي يبنـى عـلى الفتـح

إلا إذا عرض له عارض، مثل ضمة (ضربوا) عارضة لمناسبة الواو[1].

ونحن أمام هذه القضية -أي: قضية أن الضمة عارضة لمناسبة الواو- نقول:

إن الأصل في (ضربوا) أنه مأخوذ من (اضربوا). لأن (ضَرَبَ) -وآخره فتحة- لا يمكن أن يأتي بعدها ضمة مشبعة (واو مد)؛ لأن الحركة لا تأتي بعد الحركة، أو لأن الحركة لا بد لها من حرف، فواو المد لا تقع بعد فتحة أبداً، ولذلك فإن هذا المفترض لا يقع في الكلام، ولذلك لم يوجد في لغة العرب ولن يوجد.

فواو المد حركة مشبعة، فهي ليست مسبوقة بضمة حتى يقال لمناسبة الواو؛ لأنه لو سبقت بضمة لأمكن أن تأتي بعد الفتحة فتكون مسبوقة بفتحة. ولكن العلة هي أنه لا يجتمع في الكلام حركتان، فواو الجماعة جاءت بعد لام الكلمة بلا فاصل للدلالة على الجمع.

وهذه مقارنة بين الاستعمال وتصور النحويين.

---

(١) أوضح المسالك ١/٣٦.

الاستعمال						التقدير						
ض	َ	ر	َ	ب	و	ض	َ	ر	َ	ب	َ	و
						ض	َ	ر	َ	ب	ُ	و

وإذا نظرنـا في إعـراب هـذه الأمثلـة:

١ - المسـلم كتـبَ

٢ - المسـلمان كتبـا.

٣ - المسـلمون كتبـوا

فإننـا نجـد أن النحويـين يذكـرون أن الفـاعل في المثـال الأول ضمـير مسـتتر تقديـر (هـو)، وفي المثـال الثـاني يكـون الفـاعل الألـف، وفي المثـال الثـالث يكـون الفـاعل الـواو. فالألف والـواو أسمـاء.

فـالألف علامـة التثنيـة وهـي ضمـير، والـواو علامـة الجمع وهـي ضمـير، في هـذه الأمثلـة.

ويـرون أن المثـال الأول لا علامـة لـه؛ إذ يقولـون: ضمـير الواحـد بـلا لفـظ. قـال ابـن يعيـش: ((وتقـول في ضمـير الغـائب المذكـر: زيـد ضـرب، وفي التثنيـة: الزيـدان ضربـا، وفي الجمع: الزيـدون ضربـوا، فيكـون ضمـير الواحـد بـلا لفـظ،

والتثنية والجمع بعلامة ولفظ. فالألف في (ضربا) علامة تثنية وضمير الفاعل، والواو في (ضربوا) علامة الجمع وضمير الفاعل))[1].

هذا هو رأي الجمهور، ويظهر منه أنهم ينظرون إلى الفتحة التي في آخر الفعل الماضي المسند إلى الواحد على أنها حركة بناء، وأنها ليس لها مدلول، ولذلك قالوا: ضمير الواحد بلا لفظ.

والرأي الثاني: رأي المازني، وهو: أن الألف والواو علامات على أن الفاعل مثنى أو مجموع، والفاعل ضمير مستتر. قال ابن يعيش: ((وذهب أبو عثمان المازني وغيره من النحويين إلى أن الألف في (قاما) والواو في (قاموا) حرفان يدلان على الفاعلَين والفاعلين المضمرين، والفاعل في النية، كما أنّك إذا قلت: زيد قام ففي قام ضمير في

---

(١) شرح المفصل ٣/٨٧.

النية، وليست له علامة ظاهرة، فإذا ثني أو جمع فالضمير أيضاً في النية غير أن له علامة))[1].

وأبو عثمان المازني قدر رأى أن الألف والواو (أو بمعنى أخر: الحركتين المشبعتين) تدلان على الفاعل المثنى والمجموع، وإنما الفاعل ضمير مستتر يعود إلى الاسم السابق.

غير أنه كان ينظر إلى أن الحركة التي في آخر الفعل الماضي المسند إلى الواحد هي حركة بناء.

والحقيقة أنها لها دلالة على الواحد، فكان ينبغي ألا يقال إن ضمير الواحد ليس له علامة.

ويبدو أن سيبويه هو أول من بدأ بالقول بأن المسند إلى واحد ليس فيه علامة، وتبعه النحويون من بعد ذلك، إذ يقول: ((والإضمار الذي ليست له علامة ظاهرة نحو: قد فَعَل ذلك))[2].

ويظهر أن هذا التعليل ربما يعتمد على الكتابة أو الرسم؛ لأن الفتحة القصيرة لا تكتب.

---

(١) المرجع السابق ٨٨/٣.

(٢) الكتاب ٦/٢.

وبعد هذا العرض لآراء العلماء في إعراب الفعل الماضي إذا أسند إلى الغائب، فإننا نقول في تلك الأمثلة، وهي:

١ - المسلم كتبَ

٢ - المسلمان كتبا

٣ - المسلمون كتبوا

أن من يقول: الفاعل في المثال الأول مستتر وتقديره (هو)، يلزمه أن يقول: الفاعل في المثال الثاني مستتر وتقديره (هما)، وفي المثال الثالث: الفاعل مستتر وتقديره (هم)؛ لأن حكم ضمائر الغياب واحد، إما أن تكون جميعها مستترة أو لا تكون مستترة.

ومن قال: إن الفاعل في المثال الثاني هو الألف، وفي المثال الثالث هو الواو، يلزمه أن يقول: الفاعل في المثال الأول هو الفتحة؛ لأن هذه العلامات كلها حركات. ففي المثال الأول العلامة فتحة قصيرة، وفي المثال الثاني العلامة فتحة طويلة، وفي المثال الثالث: العلامة ضمة طويلة.

ومن قال: إن علامة التثنية والجمع قد ظهرت وهي الألف والواو، يقال له: وعلامة المفرد قد ظهرت أيضاً وهي الفتحة.

ومن قال: إن الألف اسم وعلامة على الاثنين والواو اسم وعلامة على الجماعة، يقال له: الفتحة اسم وعلامة على الواحد؛ لأن هذه العلامات جميعها حركات.

هذا على اعتبار أن الاسم الذي تقدم على الفعل مبتدأ، ولكن لو اعتبر فاعلاً متقدماً فتكون هذه العلامات تشير إلى العدد. وهذا ما سنعرفه عندما نتناول ما يعرف بلهجة (أكلوني البراغيث).

فالأصل في الفعل في العربية أن تكون فيه علامة تشير إلى الفاعل: فإن كان الفاعل واحداً لحقه ما يشير إلى الواحد، وإن كان مثنى لحقه ما يشير إلى المثنى، وإن كان مجموعاً لحقه ما يشير إلى الجمع، وإن كان مؤنثا لحقه ما يشير إلى المؤنث، وهو ما يعرف عند النحويين بلغة (أكلوني البراغيث)[1]. مثل:

---

(١) الكتاب ١٩/١، ٢٠.

١- كتبَ المسلم

٢- كتبت المسلمة

٣- كتبا المسلمان

٤- كتبتا المسلمتان

٥- كتبوا المسلمون

٦- كتبن المسلمات

٧- يكتب المسلم

٨- تكتب المسلمة

٩- يكتبان المسلمان

١٠- تكتبان المسلمتان

١١- يكتبون المسلمون

١٢- يكتبن المسلمات

وتنسب هذه اللهجة إلى طيّئ وأزد شنؤة وبلحارث[١].

(١) مغني اللبيب ص ٤٧٨ ، وشرح المرادي ٦/٢.

وقد دلت المقارنة بين اللغات السامية أن هذا هو الأصل في تلك اللغات[1].

ويبدو أن الخليل هو أول من سمى هذه اللغة بلغة أكلوني البراغيث، فقد نقل عنه سيبويه ذلك إذ يقول: ((وقال الخليل رحمه الله من قال: أكلوني البراغيث، أجرى هذا على أوله فقال: مررت برجل حسنين أبواه... ومن قال: أكلوني البراغيث قلت على حد قوله: مررت برجل أعورين أبواه))[2].

وقد ذكر سيبويه هذه اللهجة في مواضع من كتابه، فقد ذكرها عند حديثه عن الألف في الأفعال المضارعة إذ قال: ((ولم يكونوا ليحذفوا الألف؛ لأنها علامة الإضمار والتثنية في قول من قال: أكلوني البراغيث))[3].

وفي حديثه عن النون التي تلحق الأفعال المضارعة

---

(١) المدخل إلى علم اللغة للدكتور رمضان عبد التواب ص ٣٠٠، وبحوث ومقالات في اللغة ص ٧٠.

(٢) الكتاب ٤١/٢.

(٣) المرجع السابق ١٩/١.

المسندة إلى جمع المؤنث إذ قال: ((وكانت علامة الإضمار والجمع فيمن قال: أكلوني البراغيث... ولا تحذف لأنها علامة إضمار وجمع في قول من قال: أكلوني البراغيث))[1].

وقد مثل سيبويه لهذه اللهجة بقوله: ((واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في: (قالت فلانة)، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة، وهي قليلة. قال الشاعر:

ولكن ديافيّ أبوه وأمّه

بحوران يعصرن السليط أقاربه))[2]

وقد وصف سيبويه هذه اللهجة بالقلة غير أن ابن يعيش يذكر أنها ((لغة فاشية لبعض العرب كثيرة في كلامهم وأشعارهم))[3].

---

(١) المرجع السابق ١/ ٢٠.

(٢) المرجع السابق ٢/ ٤٠.

(٣) شرح المفصل ٣/ ٨٧.

ويورد من شواهدها قول الشاعر:

ألفيتا عيناك عند القفا أولى فأولى لك ذا واعيه[1]

ومن شواهد هذه اللهجة أو الأصل في اللغة العربية قوله تعالى: ﴿**وأسروا النجوى الذين ظلموا**﴾[2]. وقوله تعالى: ﴿**ثم عموا وصموا كثير منهم**﴾[3].

ومن الشواهد الشعرية:

قول عبد الله بن قيس الرقيات:

تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعد وحميم[4]

وقول محمد بن عبد الله العتبي:

رأين الغواني الشيب لاح بعارضي

فأعرضن عني بالخدود والنواضر[5]

---

(١) المرجع السابق ٣/٨٨.

(٢) الأنبياء: ٣.

(٣) المائدة: ٧١.

(٤) شرح الأشموني ومعه شواهد العيني ٢/٤٧.

(٥) المرجع السابق ٢/٤٧.

وقـول الشـاعر:

نسيا حاتم وأوس لدن فا

ضت عطاياك يا ابن عبد العزيز[(1)]

وقـول الشـاعر:

نصروك قومي فاعتززت بنصرهم

ولو أنهم خذلوك كنت ذليلاً[(2)]

وقـول الشـاعر:

بني الأرض قد كانوا بنيَّ فعزّني

عليهم لآجال المنايا كتابها[(3)]

وقـول الشـاعر:

نتج الربيع محاسناً ألقحنها غر السحائب[(4)]

---

(١) المرجع السابق ٢/٤٧.

(٢) المرجع السابق ٢/٤٧.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢/١١٧.

(٤) المرجع السابق ٢/١١٧.

هذه هو الأصل في اللغة العربية إذا تقدم الفعل على الاسم أن يذكر في الفعل ما يدل على إفراد الفاعل أو تثنيته أو جمعه، ولكنها أخذت بعد ذلك بمبدأ الاختصار؛ لأن مجيء الفاعل بعد الفعل يغني عن العلامة التي في الفعل، لأن الفاعل فيه ما يدل على إفراده أو تثنيته أو جمعه.

فاكتفت اللغة بالتفريق بين الأسماء من حيث التذكير والتأنيث، فقسمت الأسماء قسين مذكرة ومؤنثة.

فالفاعل المذكر يذكر بعد الفعل المسند إلى الواحد سواء كان مثنى أو مجموعا، والفاعل المؤنث يذكر بعد الفعل المسند إلى الواحدة سواء كان مثنى أو مجموعا.

قال سيبويه: ((وإنما قالت العرب: قال قومك وقال أبواك، لأنهم اكتفوا بما أظهروا عن أن يقولوا: قالا أبواك وقالوا قومك، فحذفوا ذلك اكتفاء بما أظهروا.

قال الشاعر:

أليس أكرم خلق الله قد علموا

عند الحفاظ بنو عمرو بن حنجود

صار (ليس) هنا بمنزلة ضرب قومَك بنو فلان، لأن (ليس) فعل. فإذا بدأت بالاسم قلت: قومك قالوا ذاك،

وأبواك قد ذهبا؛ لأنه قد وقع ههنا إضمار في الفعل وهو أسماؤهم، فلا بد للمضمر أن يجيء بمنزلة المظهر. وحين قلت: ذهبَ قومك، لم يكن في (ذهب) إضمار، وكذلك قالت جاريتاك وجاءت نساؤك، إلا أنهم أدخلوا التاء ليفصلوا بين التأنيث والتذكير، وحذفوا الألف والنون لما بدءوا بالفعل في تثنية المؤنث وجمعه، كما حذفوا ذلك في التذكير، فإن بدأت بالاسم قلت: نساؤك قلن، كما قلت: قومك قالوا ذاك، وتقول: جاريتاك قالتا، كما تقول: أبواك قالا؛ لأن في (قلن) و (قالتا) إضماراً كما كان في (قالا) و (قالوا).

وإذا قلت: ذهبت جاريتاك أو جاءت نساؤك، فليس في الفعل إضمار، ففصلوا بينهما في التأنيث والتذكير، و لم يفصلوا بينهما في التثنية والجمع. وإنما جاءوا بالتاء للتأنيث لأنها ليست علامة إضمار كالواو والألف، وإنما هي كهاء التأنيث في طلحة وليست باسم))[1].

---

(١) الكتاب ٢/٣٧-٣٨.

وهـذا مـا اسـتقرت عليـه اللغــة العربيـة وهـو المشـهور، أي: أن الفعل يوحـد مـع الفـاعل سـواء كـان مثنـى أو مجموعـا.

وعلى هذا نقـول في الأمثلـة الماضيـة مـا يلـي:

١ - كتـب المسـلم والمسـلمان والمســلمون

٢ - كتبـت المسـلمة والمسـلمتان والمســلمات

٣ - يكتـب المسـلم والمسـلمان والمســلمون

٤ - تكتـب المسـلمة والمسـلمتان والمســلمات.

ويكـون إعـراب الأفعـال كالتـالي:

يقــال في المثـــال الأول: كتـــب: فعـــل مـــاض مســـند إلى المذكـر.

ويقــال في المثــال الثــاني: كتبــت: فعــل مــاض مســـند إلى المؤنــث.

ويقـال في المثـال الثـالث: يكتـب: فعـل مضــارع مرفــوع مسـند إلى المذكـر.

ويقـال في المثـال الرابـع: تكتـب: فعــل مضــارع مرفــوع مسـند إلى المؤنــث.

وهذا الذي اسـتقرت عليـه قواعـد اللغـة العربيـة.

هذا إذا كان الاسم بعد الفعل، ولكن لو تقدم الاسم على الفعل فإنه حينئذ لا بد من ذكر العلامة التي تدل على أن الفعل مسند إلى مفرد أو مثنى أو جمع، فنقول في الأمثلة السابقة عند تقدم الاسم على الفعل ما يلي:

١- المسلم كتبَ

٢- المسلمان كتبا

٣- المسلمون كتبوا

٤- المسلمة كتبت

٥- المسلمتان كتبتا

٦- المسلمات كتبن

٧- المسلم يكتب

٨- المسلمان يكتبان

٩- المسلمون يكتبان

١٠- المسلمة تكتب

١١- المسلمتان تكتبان

١٢- المسلمات يكتبن

فهذه العلامات التي في الأفعال ليست أسماء، وإنما هي أصوات تدل على الإفراد أو التثنية أو الجمع أو التأنيث.

فعند الإعراب إما أن يكون الاسم فاعلاً مقدماً وفعله بعده، وحينئذ لا يكون هناك ضمير مستتر.

وإما أن يكون الفاعل مستتراً مع جميع الأفعال، وتقديره في المثال الأول (هو)، وفي المثال الثاني (هما)، وفي المثال الثالث (هم)، وفي المثال الرابع (هي)، وفي المثال الخامس (هما)، وفي المثال السادس (هن)، وفي المثال السابع (هو) وفي المثال الثامن (هما)، وفي المثال التاسع (هم)، وفي المثال العاشر (هي)، وفي المثال الحادي عشر (هما)، وفي المثال الثاني عشر (هن).

وتعود هذه الضمائر إلى الأسماء السابقة لها.

فلو أخذنا مثالاً نحو (المسلمان كتبا)، فإننا عند إعرابه إما أن نقول: المسلمان: فاعل مقدم، وكتبا: فعل ماض فاعله الاسم المقدم.

وإما أن نقول: المسلمان: مبتدأ، وكتبا: فعل ماض وفاعله ضمير مستتر تقديره (هما) يعود إلى (المسلمان)، والجملة من الفعل والفاعل خبر المبتدأ.

ونقول في بقية الأمثلة مثل ما قلناه في هذا المثال.

٣- بناؤه للمجهول

التغيير الذي يحصل للفعل الماضي الصحيح إذا بني للمجهول هو ضم أوله وكسر ما قبل آخره.

وهذا التغيير ليس له تأثير في حرف الإعراب، أو الحرف الأخير من الكلمة.

فإذا أردنا أن نبني هذه الأفعال للمجهول: كَتَب، وعَلِم، وضرب.

ضممنا الحرف الأول وكسرنا ما قبل الآخر، فنقول: كُتِب، وعُلِم، وضُرِب.

وهذه صورها:

المبني للمعلوم						المبني للمجهول					
ك	َ	ت	َ	ب	َ	ك	ُ	ت	ِ	ب	َ
ع	َ	ل	ِ	م	َ	ع	ُ	ل	ِ	م	َ
ض	َ	ر	َ	ب	َ	ض	ُ	ر	ِ	ب	َ

المبحث الثالث

الماضي المعتل

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: الماضي الأجوف

والمطلب الثاني: الماضي الناقص

المطلب الأول

الماضي الأجوف

ويشتمل على:

١ – تفرعه عن فعل الأمر

٢ – بناؤه للمجهول

١- تفرعه عن فعل الأمر

الفعل الماضي الأجوف متفرع عن فعل الأمر الأجوف. وعرفنا من قبل أن عين الأجوف تحذف وتبقى حركتها، وهذه الحركة تكون مجاورة للفاء، فتكون الفاء مضمومة ومكسورة ومفتوحة. ولكننا عند ذكر الصيغ سنختار الضم، وعند التفصيل نذكر بقية الحركات.

وصيغ فعل الأمر الأجوف التي يتفرع منها الماضي الأجوف هي:

١ - فل

٢ - فولا

٣ - فولو

٤ - فلن

والمعروف أن صيغ فعل الأمر خمس، ولكن صيغة فعل الأمر الموجه إلى المخاطبة لا يتفرع عنها شيء؛ لأن الفعل الماضي المسند إلى المخاطبة متفرع عن صيغة (فل).

١ - ماضي (فُل)

هـذه الصيغـة تكـون بـالضم والكسـر والفتـح، مثـل: قُـل وبِع وخَـف.

فنقول في مضموم الفـاء نحـو: (قـل) مـا يلـي:

نقـول في الفعـل المـاضي المسـند إلى المتكلـم مـن (قل): قلـتُ.

ونقـول في الفعـل المـاضي المسند إلى المخـاطب مـن (قل): قلـتَ.

ونقـول في الفعـل المـاضي المسـند إلى المخاطبـة مـن (قل): قلـتِ.

ونقـول في الفعـل المـاضي المسند إلى المتكلمـين مـن (قل): قُلنـا.

و لم يحصـل أي تغيـير في الفعـل سـوى أننـا زدنـا التـاء المضمومـة والمفتوحـة والمكسـورة في الأمثلـة الثلاثـة الأولى، وزدنا النـون المفتوحـة في المثـال الرابـع.

وهـذه صورهـا:

ق	ُ	ل		
ق	ُ	ل	ت	ُ
ق	ُ	ل	ت	َ
ق	ُ	ل	ت	ِ
ق	ُ	ل	ن	ا

ونقول في الماضي المسند إلى الغائب من (قل): قال.

وذلك بإبدال ضمة الفاء فتحة ومدها، وزيادة فتحة بعد اللام لتدل على الواحد. وقد عرفنا من قبل أنه إذا تحركت اللام تمد حركة الفاء التي كانت حركة للعين المحذوفة.

والغائبة متفرعة عن الغائب، إذ تزاد التاء بعد الفتحة للدلالة على الغائبة. فنقول: قالت.

كما أن المثنى المؤنث متفرع عن المؤنثة المفردة، وذلك بزيادة فتحة مشبعة بعد التاء من (قالت) فقيل: قالتا.

أي: أن الغائبة متفرعة عن الغائب، والغائبتان متفرعتان عن الغائبة، فهي كالآتي:

قال ←——— قالت ←——— قالتا

وهـذه صورهـا:

ق	ُ	ل			
ق	ا	ل	َ		
ق	ا	ل	َ	ت	
ق	ا	ل	َ	ت	ا

ومكسـور الفـاء مثـل مضمومهـا؛ إذ تحـول حركـة الفـاء -وهي الكسـرة- إلى فتحـة، وتمـد مثـل بـاعَ.

فنقـول في الفعـل المـاضي مـن (بـع): بعـت (بتثليـث التـاء) ، وبعنـا ، وبـاعَ ، وبـاعت ، وباعتـا.

وهذه صورهـا

ب	ِ	ع		
ب	ِ	ع	ت	ُ
ب	ِ	ع	ت	َ
ب	ِ	ع	ت	ِ
ب	ِ	ع	ن	ا
ب	ا	ع	َ	

ب	ا	ع	َ	ت	
ب	ا	ع	َ	ت	ا

ومفتوح الفاء مثل خَف تكسر فاؤه عند إسناده إلى المتكلمين والمخاطبين، وتبقى فتحته مع الغائب إلا أنها تمدّ. مثل: خِفت (بتثليث التاء) وخِفنا وخاف وخافت وخافتا.

وهذه صورها

خ	َ	ف			
خ	ِ	ف	ت	ُ	
خ	ِ	ف	ت	َ	
خ	ِ	ف	ت	ِ	
خ	ِ	ف	ن	ا	
خ	ا	ف	َ		
خ	ا	ف	َ	ت	
خ	ا	ف	َ	ت	ا

٢ - ماضي (فولا)

يكـون بضـم الفـاء وكسـرها وفتحهـا، مثـل: قـولا وبيعـا وخافـا.

فنقـول في الفعـل المـاضي المسـند إلى الغـائبَين مـن (قولا): قـالا.

وذلك بإبدال ضمـة الفـاء المشـبعة فتحـة مشـبعة.

وهـذه صورتهمـا:

ق	و	ل	ا
ق	ا	ل	ا

ونقـول في الفعـل المـاضي المسـند. إلى الغـائبَين مـن (بيعا): باعـا.

وذلك بإبدال كسـرة الفـاء المشـبعة فتحـة مشـبعة.

وهـذه صورتهمـا:

ب	ي	ع	ا
ب	ا	ع	ا

ونقول في الفعل الماضي المسند إلى الغائبَين من (خافا): خافا.

وهنا جاء الماضي والأمر على صورة واحدة.

٣ - ماضي (فولو)

يكون بضم الفاء وكسرها وفتحها، مثل: قولوا وبيعوا وخافوا.

فنقول في الفعل الماضي المسند إلى جماعة الذكور من (قولوا): قالوا.

وذلك بإبدال ضمة الفاء المشبعة فتحة مشبعة.

وهذه صورتهما:

ق	و	ل	و
ق	ا	ل	و

ونقول في الفعل الماضي المسند إلى الجمع المذكر من (بيعوا): باعوا.

وذلك بإبدال كسرة الفاء فتحة.

وهذه صورتهما:

ب	ي	ع	و
ب	ا	ع	و

ونقول في الفعل الماضي المسند إلى الجمع المذكر من (خافوا): خافوا.

وهنا جاء الماضي والأمر على صورة واحدة.

٤ - ماضي (فلن)

يكون بالضم والكسر والفتح، مثل: قلن وبعن وخفن.

فنقول في الفعل الماضي المسند إلى الغائبات من (قلن): قلن.

فجاء الماضي والأمر على صورة واحدة.

ونقول في الفعل الماضي المسند إلى الغائبات من (بعن): بعن.

وهنا جاء الماضي والأمر على صورة واحدة.

ونقـول في الفعـل المـاضي المســند إلى الغائبـات مــن (خفـن): خِفـن.

وذلك بـإبدال فتحـة الفـاء كسـرة.

وهـذه صورتهمـا:

خ	َ	ف	ن	َ
خ	ِ	ف	ن	َ

٢- بناء الأجوف للمجهول

القاعدة في الفعل الماضي الصحيح أن يضم أوله، ويكسر ما قبل آخره، أي: تكسر عينه. والفعل الأجوف قد حذفت عينه وبقي على حرفين هما: الفاء واللام، فيكون التغيير محصوراً في تغيير حركة الفاء إما بالكسر وإما بالضم، أو بحركة بينهما، وهي الإشمام.

فلو أردنا أن نبني هذه الأفعال: قال وباع وخاف، فإن التغيير سينحصر في حركة الفاء، وهي: الألف أو الفتحة المشبعة، فإما أن تتحول إلى ضمة مشبعة وإما أن تتحول إلى كسرة مشبعة، وإما أن تتحول إلى حركة مشمة.

فإن تحولت إلى ضمة مشبعة يقال فيها: قول وبوع وخوف.

وإن تحولت إلى كسرة مشبعة يقال فيها: قيل وبيع وخيف.

وإما بالإشمام، والإشمام: حركتان هما:

- الكسرة الطويلة المشمة الضم، وهي: صوت شفوي غاري مجهور مفتوح؛ إذ يرتفع مقدم اللسان نحو: الغار وتأخذ الشفتان وضع الضمة[1].

- والضمة الطويلة المشمة الكسر، وهي: صوت طبقي مجهور مفتوح يتم نطقه بأن ترفع مؤخرة اللسان تجاه الطبق اللين، ويصاحب ذلك أن تكون الشفتان في وضع انفراج قليل إلى الخلف.[2].

---

(١) دراسة الصوت اللغوي ص ٢٧١.

(٢) المحيط لمحمد الأنطاكي ٤٧/١.

وهذا رسم يوضح تفرع الفعل الماضي الأجوف عن فعل الأمر الأجوف.

١ - فل ← فلتُ
١ - فل ← فلتَ
١ - فل ← فلتِ
١ - فل ← فلنا
١ - فل ← فال ← فالت ← فالتا

٢ - فولا ← فالا

٣ - فولوا ← فالوا

٤ - فلن ← فلن

وهذا للصيغة التي وردت بالضم. ويقال مثله في الصيغتين اللتين وردتا بالكسر والفتح.

المطلب الثاني

الماضي الناقص

الفعل الماضي الناقص متفرع عن فعل الأمر الناقص.

وعرفنا من قبل أن فعل الأمر الناقص تحذف لامه إلا في حالة إسناده إلى المثنى، فإنها تبدل واواً أو ياءً.

ويتكون الماضي بزيادة فتحة بعد الفاء من فعل الأمر للدلالة على المضي، وتغيير حركة العين حسب قانون المخالفة، وزيادة ما يدل على العدد في آخر الفعل.

وصيغ فعل الأمر الناقص التي يتفرع منها الماضي الناقص هي:

١ - افع

٢ - افعلا

٣ - افعو

٤ - افعون

فالصيغة الأولى يتفرع منها الماضي المسند إلى المتكلم والمتكلمين والمخاطب بأنواعه والغائب المفرد المذكر.

والصيغة الثانية يتفرع منها الماضي المسند إلى المثنى الغائب المذكر.

والصيغة الثالثة يتفرع منها الماضي المسند إلى الغائبين.

والصيغة الرابعة يتفرع منها الماضي المسند إلى الغائبات.

١ - ماضي (افع)

يكون (افع) بضم العين وكسرها وفتحها، مثل: ادع واقض واخش.

فمضموم العين نحو: (ادع) يكون ماضيه كالآتي:

نقول في الفعل الماضي المسند إلى المتكلم من (ادع): دعوتُ.

ونقول في الفعل الماضي المسند إلى المخاطب من (ادع): دوعتَ.

ونقول في الفعل الماضي المسند إلى المخاطبة من (ادع): دعوتِ.

ونقول في الفعل الماضي المسند إلى المتكلمين من (ادع): دعونا.

ونلاحظ في هذه الأمثلة أن لام الفعل المحذوفة قد عادت، ولكن بعد أن أبدلت واواً؛ لأن أصلها الهمزة، فهي من (الدعاء).

وأبدلت ضمة العين فتحة على قانون المخالفة، فالفعل في تلك الأمثلة قد استعمل استعمال الصحيح.

وهذه صور تلك الأمثلة:

ا	ُ	د	ع	ُ				
		د	َ	ع	َ	و	ت	ُ
		د	َ	ع	َ	و	ت	َ
		د	َ	ع	َ	و	ت	ِ
		د	َ	ع	َ	و	ن	ا

ونقول في الماضي المسند إلى الغائب: دعا.

وذلك بإبدال حركة العين فتحة ومدها.

ونقول في الماضي المسند إلى الغائبة: دعت.

وذلك بقصر الحركة (الفتحة المشبعة) التي في الغائب، وزيادة التاء للدلالة على التأنيث.

ونقول في الماضي المسند إلى المثنى المؤنث: دعتا.

وذلـك بزيـادة فتحـة مشـبعة بعـد التـاء مـن (دعـت) للدلالة علـى المثنـى.

وهـذه صورهـا:

د	َ	ع	ا		
د	َ	ع	َ	ت	
د	َ	ع	َ	ت	ا

ونقـول في مكسـور العـين مثـل (اقـض) مـا قيـل في مضمومهـا.

فنقـول قضيـت (بتثليـث التـاء) ، وقضينـا ، وقضـى ، وقضـت ، وقضتـا.

وهذه صورهـا

ا	ِ	ق	ض	ِ				
		ق	َ	ض	َ	ي	ت	ُ
		ق	َ	ض	َ	ي	ت	َ
		ق	َ	ض	َ	ي	ت	ِ
		ق	َ	ض	َ	ي	ن	ا

		ق	َ	ض	ا			
		ق	َ	ض	َ	ت		
		ق	َ	ض	َ	ت	ا	

أما مفتوح العين مثل (اخش) فماضيه على النحو التالي:

نقول في الماضي المسند إلى المتكلم من (اخش): خشيتُ.

ونقول في الماضي المسند إلى المخاطب من (اخش): خشيتَ.

ونقول في الماضي المسند إلى المخاطبة من (اخش): خشيتِ.

ونقول في الماضي المسند إلى المتكلمين من (اخش): خشينا.

ونلاحظ في هذه الأمثلة أن فتحة العين أبدلت كسرة، ومدت هذه الكسرة. وإبدال الفتحة كسرة قد جاء من أجل المخالفة بين حركتي الأمر والماضي.

وهذه صورها:

ا	ِ	خ	ش	َ			
		خ	َ	ش	ي	ت	ُ
		خ	َ	ش	ي	ت	َ
		خ	َ	ش	ي	ت	ِ
		خ	َ	ش	ي	ن	ا

ونقول في الماضي المسند إلى الواحد الغائب: خشيَ.

ونقول في الماضي المسند إلى الغائبة: خشيَت

ونقول في الماضي المسند إلى الغائبتين: خشيتا.

ونلاحظ في تلك الأمثلة أن لام الفعل قد عادت، وقد استعمل الفعل استعمال الصحيح.

وهذه صور تلك الأمثلة:

خ	َ	ش	ِ	ي	َ		
خ	َ	ش	ِ	ي	َ	ت	
خ	َ	ش	ِ	ي	َ	ت	ا

٢ - ماضي (افعلا)

يكون بضم العين وكسرها وفتحها، مثل: ادعُوا واقضيا واخشيا.

فنقول في الفعل الماضي المسند إلى الغائبَين من (ادعوا): دعوا.

وذلك بزيادة فتحة بعد الفاء، وإبدال ضمة العين فتحة، وفق قانون المخالفة.

وهذه صورتهما:

ا	ُ	د	ع	ُ	و	ا	
		د	َ	ع	َ	و	ا

ونقول في الفعل الماضي المسندَ إلى الغائبَين من (اقضيا): قضيا.

وذلك بفتح الفاء، وإبدال كسرة العين فتحة.

وهذه صورتهما:

ا	ِ	ق	ض	ِ	ي	ا	
		ق	َ	ض	َ	ي	ا

ونقـول في الفعـل المـاضي المسـند إلى الغـائبَين مـن (اخشـيا): خشـيا.

وذلـك بفتـح الفـاء، وإبـدال فتحـة العـين كسـرة، وفـق قـانون المخالفـة.

وهـذه صورتهمـا:

ا	ِ	خ	ش	َ	ي	ا	
		خ	َ	ش	ِ	ي	ا

٣ - ماضي (افعو)

نقـول في الفعـل المـاضي المسـند إلى الغـائِبين مـن (ادعـو): دعَـوا.

وذلـك بفتـح الفـاء، وقصـر الضمـة المشـبعة، وإبدالهـا فتحـة، وزيـادة واو للدلالـة علـى الجمـع.

وهـذه صورتهمـا:

ا	ُ	د	ع	و		
		د	َ	ع	َ	و

ونقــول في الفعــل المــاضي المســند إلى الغــائِبين مــن (اقضو): قَضَـو.

وذلـك بفتـح الفـاء، وقصـر الضمـة الطويلـة، وإبدالهـا فتحـة، وزيـادة واو للدلالـة علـى الجمـع.

وهــذه صورتهمـا:

ا	ِ	ق	ض	و		
		ق	َ	ض	َ	و

ونقــول في الفعــل المــاضي المســند إلى الغــائبين مــن (اخشَوْا): خشـو.

وذلـك بفتـح الفـاء وإبـدال فتحـة العــين ضمــة، ومدهـا للدلالـة علــى الجمـع، وإسـقاط الــواو الحرفيـة الــتي في آخـر الفعـل.

وهــذه صورتهمـا:

ا	ِ	خ	ش	َ	و
		خ	َ	ش	و

٤ - ماضي (افعون)

يكـون بضـم العـين وكسـرها وفتحهـا، مثـل: ادعـون واقضـين واخشـين.

فنقـول في الفعـل المـاضي المسـند إلى الغائبـات مـن (ادعـون): دَعَـوْن.

وذلـك بفتـح الفـاء، وقصـر ضمـة العـين وإبدالهـا فتحـة، وعـودة لام الكلمـة المحذوفـة بعـد إبدالهـا واواً.

وهـذه صورتهـا:

ا	ُ	د	ع	و	ن	َ		
		د	َ	ع	َ	و	ن	َ

ونقـول في الفعـل المـاضي المسـند إلى الغائبـات مـن (اقضـين): قضـين.

وذلـك بفتـح الفـاء، وقصـر الكسـرة المشـبعة وإبدالهـا فتحـة، وعـودة الـلام المحذوفـة، لأن المـد الـذي كـان في الأمـر هو حـركـة العـين.

وهـذه صورتهمـا:

ا	ِ	ق	ض	ي	ن	َ		
		ق	َ	ض	َ	ي	ن	َ

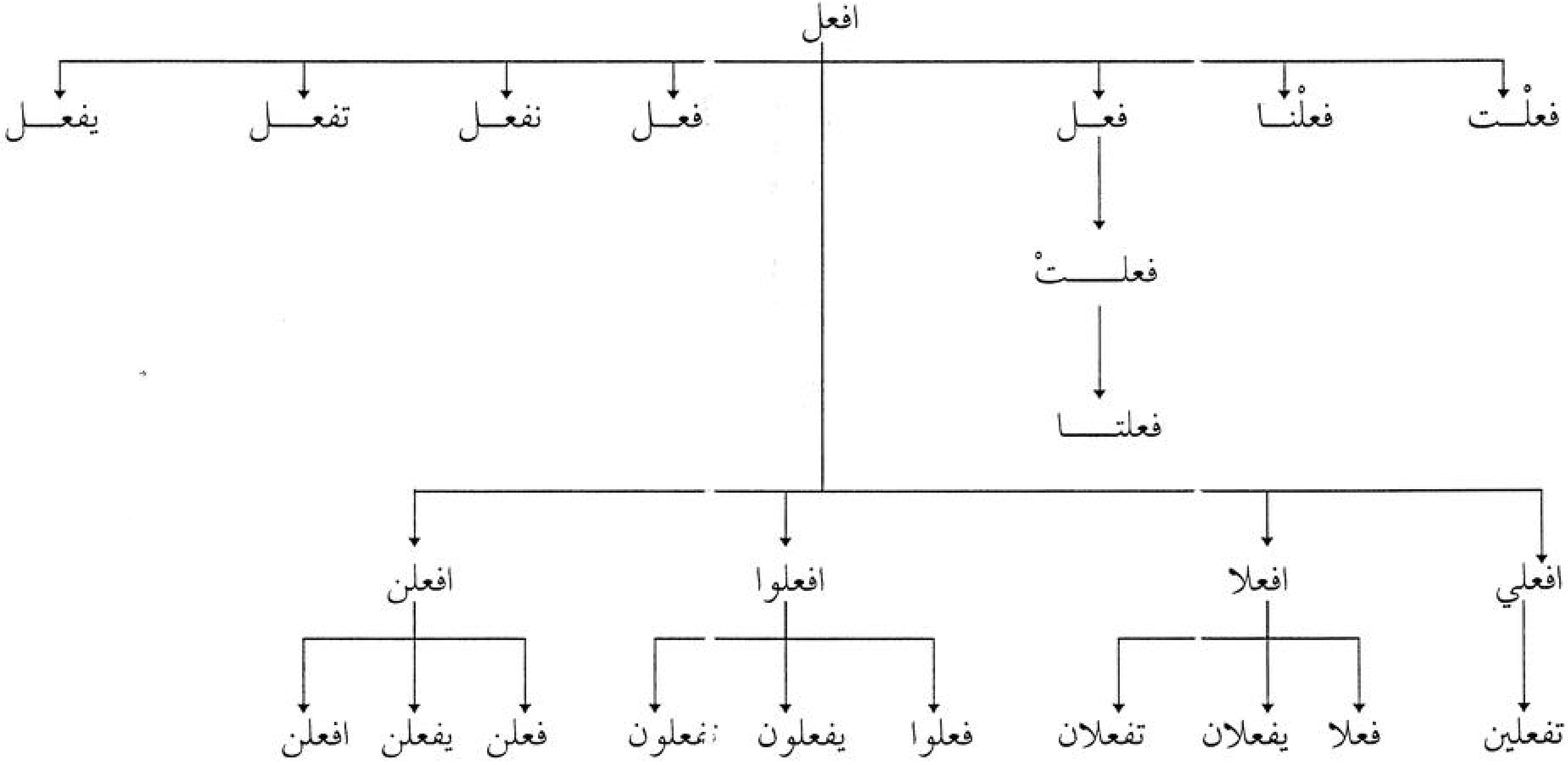
ونقـول في الفعـل المـاضي المسـند إلى الغائبـات مـن (اخشين): خشـين.

وذلـك بفتـح الفـاء، وإبـدال فتحـة العـين كسـرة ومدهـا، وحـذف لام الكلمـة وهـي اليـاء الحرفيـة.

وهـذه صورتهمـا:

ا	ِ	خ	ش	ي	ن	َ	
		خ	َ	ش	ي	ن	َ

وهذا رسم يوضح كيفية تفرع الأفعال بعضها من بعض.



الخاتمة

توصلت الدراسة الصوتية التحليلية لحرف الإعراب وحركته إلى نتائج منها ما يلي:

١ - الحركة الإعرابية تدل على العدد وعلى الحالة الإعرابية؛ فالضمة تدل على واحد مرفوع، والفتحة تدل على واحد منصوب، والكسرة تدل على واحد مجرور.

وإذا مدت هذه الحركات فإنها تدل على التثنية والجمع؛ فالضمة المشبعة (أو الطويلة) تدل على جمع مرفوع، والكسرة المشبعة (أو الطويلة) تدل على جمع مجرور.

وأما إشباع الفتحة فهو يدل على المثنى؛ فالفتحة المشبعة (أو الطويلة) تدل على مثنى مرفوع. ولذلك فإن حالة النصب في جمع المذكر السالم تحمل على حالة الجر، فتكون الكسرة المشبعة (أو الطويلة) في جمع المذكر السالم دالة على جمع مجرور ومنصوب؛ لأن إشباع الفتحة أو مدها أصبح من نصيب المثنى.

٢ - كل حركة من الحركات الطوال لها دلالتان؛ فالضمة المشبعة تدل على شيئين: الإشباع ويدل على الجمع، والضم

ويدل على الرفع، وبذلك تدل على جمع مرفوع. والكسرة المشبعة لها دلالتان: الإشباع ويدل على الجمع، والكسر ويدل على الجر، وبذلك تدل على جمع مجرور. والفتحة المشبعة تدل على شيئين: الإشباع ويدل على المثنى، والفتح ويدل على الرفع، وبذلك تدل على مثنى مرفوع.

وحملت حالة النصب في جمع المذكر السالم على حالة الجر، فأصبحت الكسرة المشبعة تدل على جمع مجرور ومنصوب؛ لأن إشباع الفتحة أصبح من نصيب المثنى. وبذلك نعرف سبب كون الجمع السالم يأتي على حالتين هما: الرفع والجر سواءً كان مذكراً أو مؤنثا؛ لأن الفتحة التي تدل على النصب قد أصبحت من نصيب المثنى، فحملت حالة النصب على الجر في الجمع السالم.

٣ - السبب في مجيء جمع المؤنث السالم على حالتين -هما: الرفع والجر- هو أن جمع المؤنث السالم متفرع عن المفرد المؤنث، وحركات المفرد المؤنث ثلاث هي: الفتحة والضمة والكسرة، وعندما أصبحت الفتحة من نصيب المثنى لم يبق من حركات المفرد المؤنث إلا الضمة والكسرة، فأصبحتا

من نصيب جمع المؤنث السالم، وحملت حالة النصب على حالة الجر.

٤ - الأسماء المقصورة لامها محذوفة مع الحركة الإعرابية في جميع الأحوال.

والأسماء المنقوصة لامها محذوفة مع الحركة الإعرابية في حالتي الرفع والجر.

٥ - الحركات في آخر الأفعال الماضية تدل على العدد (أو من أسند إليه الفعل)؛ فالفتحة تدل على أن الفعل أسند إلى واحد، والألف أو (الفتحة المشبعة) تدل على أن الفعل مسند إلى مثنى، والضمة المشبعة تدل على أن الفعل أسند إلى جمع المذكر.

٦ - حركة الفاء المشبعة من الأفعال الجوفاء تقصر عند الجزم.

٧ - حركة العين المشبعة من الأفعال المضارعة تدل على الرفع أو: (أن اللام المحذوفة كانت متحركة)، وقصرها يدل على الجزم أو (أن اللام المحذوفة كانت ساكنة).

٨ - كون الفعل الماضي ساكن الآخر عند إسناده إلى ضمائر الرفع البارزة ليس بسبب كراهة توالي المتحركات، وإنما بسبب مجيئه على الأصل في الأفعال.

٩ - المدود التي في آخر الأسماء الستة هي حركات الإعراب، وحروف الإعراب هي الحروف التي قبل هذه الحركات؛ لأن حرف الإعراب الأصلي قد حذف، فأصبحت حركة الإعراب مجاورة للعين، فأصبحت العين بذلك حرفا للإعراب.

١٠ - فعل الأمر أصل للأفعال؛ لأنه مجرد، ولأنه جاء على الأصل في بناء الأفعال وهو عدم الحركة، أي: ساكن الآخر، ولأن الفعل الماضي والمضارع فيهما زيادة، والمزيد فرع عن المجرد، والمجرد أصل للمزيد.

١١ - جزم الفعل المضارع يكون بحذف علامة الإعراب، وذلك بحذف الضمة من الأفعال التي ترفع بالضمة، وحذف النون من الأفعال التي ترفع بالنون.

١٢ - الفعل الماضي المسند إلى الغائبة متفرع عن الفعل الماضي المسند إلى الغائب.

١٣ - علامة التأنيث التي في المثنى والجمع هي العلامة أو (التاء) التي في المفرد المؤنث.

١٤ - الدلالة على جمع الإناث تكون بمد الفتحة التي قبل التاء من المفرد المؤنث.

١٥ - الفعل المضارع المؤكد متفرع عن فعل الأمر المؤكد.

١٦ - قصر الحركة الطويلة عند توكيد الأفعال المسندة إلى الجمع أو إلى المخاطبة.

١٧ - النون التي في المثنى وجمع المذكر السالم هي النون (أو التنوين) الذي في المفرد، والنون التي في المؤنث أو جمع المؤنث السالم هي النون (أو التنوين) الذي في المفرد المؤنث.

١٨ - المثنى والجمع المذكر السالم متفرعان عن المفرد المذكر، والمثنى المؤنث والجمع المؤنث متفرعان عن المفرد المؤنث، والمفرد المؤنث متفرع عن المفرد المذكر.

الفهارس

أولاً: فهرس الآيات

رقم الآية	الآيـــة	الصفحة
	٣- آل عمران	
١٥٤	﴿إن الأمر كله لله﴾	٣٩
	٥- المائدة	
٧١	﴿ثم عموا وصموا كثير منهم﴾	٥٣٣
	١٦- النحل	
١٢٤	﴿وإن ربك ليحكم بينهم﴾	٣٥٧
	١٩- مريم	
٦٤	﴿له ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك﴾	٢٧٦
	٢٠- طـه	
٦٣	﴿إن هذان لساحران﴾	١٠٩
	٢١- الأنبياء	
٣	﴿وأسروا النجوى الذين ظلموا﴾	٥٣٣
	٣٨- ص	
٤٧	﴿وإنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار﴾	٢٠٧

ثانياً: فهرس الأحاديث

ثالثاً : فهرس الشعر

الراء

الزاء

السين

الفاء

القاف

الكاف

اللام

الميم

النون

الألف

الياء

رابعاً: فهرس المراجع والمصادر

الهمزة

١- إحياء النحو : لإبراهيم مصطفى ، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م الناشر : دار الكتاب الإسلامي - القاهرة.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب : لأبي حيان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥هـ ، تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٣- الاستدراك على سيبويه : لأبي بكر محمد بن الحسين بن مذحج المتوفى سنة ٣٧٩هـ ، تحقيق الدكتور حنا جميل حداد ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م ، الناشر: دار العلوم للطباعة والنشر - الرياض.

٤- أسرار العربية : لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧هـ ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، طبعة ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م ، الناشر : المجمع العلمي العربي بدمشق.

٥- الأشباه والنظائر في النحو : لأبي الفضل عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، طبعة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥ ، الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية.

٦- الأصول في النحو : لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي المتوفى سنة ٣١٦هـ ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

٧- أمالي السهيلي : لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي المتوفى سنة ٥٨١هـ ، تحقيق إبراهيم البنا، الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م ، الناشر: مكتبة السعادة - القاهرة.

٨- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧هـ ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الرابعة ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بمصر.

٩- أوضح المسالك إلى شرح ألفية ابن مالك : لأبي عبدا لله جمال الدين ابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، الناشر: المطبعة العصرية صيدا - بيروت.

١٠- الإيضاح في علل النحو : لأبي القاسم الزجاجي المتوفى سنة ٣٧٧هـ ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، الطبعة الرابعة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، الناشر : دار النفائس - بيروت.

الباء

١١- البحر المحيط : لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي المتوفى سنة ٧٤٥هـ ، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م ، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٢- بحوث ومقالات في اللغة : للدكتور رمضان عبد التواب ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة ، دار الرفاعي بالرياض.

١٣- تاريخ اللغات السامية : لإسرائيل ولفنسون ، الطبعة الأولى ١٩٨٠م ، الناشر: دار القلم بيروت - لبنان.

١٤- التأنيث في اللغة العربية : للدكتور إبراهيم بركات ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة.

١٥- التبصرة والتذكرة : لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري ، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م مطبوعات جامعة أم القرى.

١٦- التبيان في تصريف الأسماء : لأحمد حسن كحيل الطبعة السابعة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، الناشر: مطبعة السعادة بالقاهرة.

١٧- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : لأبي البقاء العكبري المتوفى سنة ٦١٦هـ ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، الناشر: دار الغرب - بيروت.

١٨- تصريف الأسماء : لمحمد الطنطاوي ، الطبعة السادسة ١٤٠٨هـ ، الناشر: مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

١٩- التطور النحوي للغة العربية : للمستشرق الألماني براجشتراسر ، تصحيح وتعليق الدكتور رمضان عبد التواب ، طبعة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض.

٢٠- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : للمرادي المعروف بابن أم قاسم المتوفى سنة ٧٤٩هـ تحقيق الدكتور عبد الرحمن سليمان ، الطبعة الثانية الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية.

الجيم

٢١- الجامع الصغير في النحو : لأبي محمد جمال الدين بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري ، تحقيق الدكتور أحمد محمود الهرميل ، طبعة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٢٢- الجمل في النحو : لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي المتوفى سنة ٣٤٠هـ ، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م الناشر: مؤسسة الرسالة.

الحاء

٢٣- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، الناشر دار إحياء الكتب العربية.

٢٤- حاشية ياسين مع شرح التصريح على التوضيح.

الخاء

٢٥- الخصائص : لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، الناشر : دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان.

الدال

٢٦- دراسات في فقه اللغة : للدكتور صبحي الصالح ، الطبعة التاسعة ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م ، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت.

٢٧- دراسات في لهجات شمال وجنوب الجزيرة العربية : لأحمد حسين شرف الدين ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، الناشر: مطابع الفرزدق - الرياض.

٢٨- دراسة الصوت اللغوي : للدكتور أحمد مختار عمر ، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦هـ ، الناشر: عالم الكتب بالقاهرة.

٢٩- ديوان جرير ، طبعة دار صادر - بيروت.

٣٠- ديوان حميد بن ثور الهلالي ، تحقيق عبد العزيز الميمني طبعة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ ، الناشر: الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة.

٣١- ديوان رؤبة بن العجاج ، تصحيح وترتيب وليم بن الورد البروسي ، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت.

٣٢- ديوان الفرزدق ، تقديم مجيد طراد ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م ، الناشر: دار الكتاب العربي بيروت - لبنان.

الراء

٣٣- الرد على النحاة : لابن مضاء القرطبي ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، الناشر: دار المعارف.

٣٤- رصف المباني في شرح حروف المعاني : لأحمد بن عبد النور المالقي المتوفى سنة ٧٠٢هـ ، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م الناشر: دار القلم بدمشق.

الزاي

٣٥- الزمن في النحو العربي : للدكتور كمال إبراهيم البدري ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ، الناشر: دار أمية للنشر والتوزيع - الرياض.

السين

٣٦- سر صناعة الإعراب : لأبي الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة ٣٩٢هـ ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ، الناشر: دار القلم بدمشق.

٣٧- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم: لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين بن محمد بن مالك ، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، الناشر: دار الجيل - بيروت.

٣٨- شرح الأشموني على ألفية بن مالك ، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

٣٩- شرح التسهيل : لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الأندلسي المتوفى سنة ٦٧٢هـ ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م ، الناشر: هجر.

٤٠- شرح التصريح على التوضيح : لخالد بن عبد الله الأزهري ، طبعة دار الفكر.

٤١- شرح جمل الزجاجي : لابن عصفور الأشبيلي المتوفى سنة ٦٦٩هـ ، تحقيق الدكتور صاحب أبي جناح ، طبعة ١٩٨٠م ، الناشر: جامعة الموصل.

٤٢- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى ، صنعة أبي العباس ثعلب ، تقديم الدكتور حنا نصر الحتي ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م ، الناشر: دار الكتاب العربي بيروت - لبنان.

٤٣- شرح الرضي على الكافية ، تعليق يوسف حسن عمر طبعة ١٣٨٨هـ-١٩٧٨م ، الناشر: جامعة قاريونس.

٤٤- شرح شافية ابن الحاجب : لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي المتوفى سنة ٦٨٦هـ ، تحقيق محمد نور الحسن وزملائه ، طبعة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

٤٥- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١هـ ، طبعة دار الفكر.

٤٦- شرح الكافية الشافية : لأبي عبد الله محمد بن عبدالله ابن مالك الطائي الجياني ، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م من مطبوعات جامعة أم القرى.

٤٧- شرح المفصل : لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي المتوفى سنة ٦٤٣هـ ، الناشر: عالم الكتب - بيروت.

٤٨- شرح ملحة الإعراب : لأبي محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري المتوفى سنة ٥١٦هـ ، تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م ، الناشر: مكتبة عبير - القاهرة.

٤٩- شرح الملوكي في التصريف : لابن يعيش ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م ، الناشر: المكتبة العربية بحلب.

٥٠- شواهد العيني مع شرح الأشموني لألفية بن مالك طبعة دار إحياء الكتب العربية.

الصاد

٥١- الصاحبي : لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا المتوفى سنة ٣٩٥هـ ، تحقيق السيد أحمد صقر ، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

٥٢- الصيغ الإفرادية العربية نشأتها وتطورها : للدكتور محمد سعود المعيني ، طبعة ١٩٨٢م ، الناشر: مطبعة جامعة البصرة.

الضاد

٥٣- الضمائر في اللغة العربية : للدكتور محمد عبد الله جبر ، الطبعة الأولى ١٩٨٣م ، الناشر: دار المعارف.

العين

٥٤- العروض : لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش المتوفى سنة ٢١٥هـ ، تحقيق الدكتور أحمد محمد عبد الدايم عبد الله ، طبعة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ ، الناشر: المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة.

٥٥- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، طبعة ١٩٨٤م الناشر: جامعة الكويت.

٥٦- علل التثنية : لأبي الفتح عثمان بن جني، المتوفى سنة ٣٩٢هـ ، تحقيق الدكتور صبيح التميمي ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م الناشر: دار أسامة ، بيروت - لبنان.

٥٧- علم اللغة العربية : للدكتور محمود فهمي حجازي
الناشر: وكالة المطبوعات - الكويت.
٥٨- العين : للخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى سنة ١٧٥هـ ، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م
الناشر: مؤسسة الأعظمي للمطبوعات - بيروت.

الفاء

٥٩- الفاضل في اللغة والأدب : لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي.
٦٠- الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني : لعبد الرحمن البنا ، طبعة دار الشهاب بالقاهرة.
٦١- فصول في فقه العربية : للدكتور رمضان عبد التواب الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م ، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض.

٦٢- الفعل زمانه وأبنيته : للدكتور إبراهيم السامرائي الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

٦٣- فقه اللغات السامية : لكارل بروكلمان ، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب ، طبعة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م ، الناشر: جامعة الرياض.

٦٤- فقه اللغة : للدكتور علي عبد الواحد وافي ، الناشر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر.

٦٥- فقه اللغة العربية وخصائصها : للدكتور إميل بديع يعقوب ، الطبعة الثانية ١٩٨٦م ، الناشر: دار العلم للملايين.

٦٦- فقه اللغة المقارن : للدكتور إبراهيم السامرائي ، الطبعة الثانية ١٩٨٣م ، الناشر: دار العلم للملايين.

٦٧- في علم الصرف : للدكتور أمين على السيد ، الطبعة الثانية ١٩٨٥م ، الناشر: دار المعارف.

٦٨- في النحو العربي نقد وتوجيه : للدكتور مهدي المخزومي ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، الناشر: دار الرائد العربي ، بيروت - لبنان.

الكاف

٦٩- الكتاب : لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٧٠- كشف المشكل في النحو : لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني المتوفى سنة ٥٩٩هـ ، تحقيق الدكتور هادي عطية مطر ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، الناشر: مكتبة الإرشاد - بغداد.

٧١- الكواكب الدرية : لمحمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل ، الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان.

اللام

٧٢- لسان العرب : لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري ، الناشر: دار صادر - بيروت.

٧٣- اللغة العربية في عصور ما قبل الإسلام : لأحمد حسين شرف الدين ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م الناشر: مطابع الفرزدق بالرياض.

٧٤- اللمع في العربية : لأبي الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة ٣٩٢هـ ، تحقيق الدكتور حسين محمد محمد شرف الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م ، الناشر: عالم الكتب بالقاهرة.

الميم

٧٥- مجيب الندا إلى شرح قطر الندى : لأحمد بن الجمال عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي ، الطبعة الثالثة الناشر: مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر.

٧٦- المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها : لمحمد الأنطاكي ، الطبعة الثانية ، الناشر: دار الشرق العربي - بيروت.

٧٧- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي : للدكتور رمضان عبد التواب ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ- ١٩٨٢م ، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض.

٧٨- المذكر والمؤنث : لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري المتوفى سنة ٣٢٨هـ تحقيق الدكتور طارق عبد عون الجنابي - الطبعة الأولى ١٩٧٨م ، الناشر: مكتبة العاني - بغداد.

٧٩- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو : للدكتور مهدي المخزومي ، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ ، الناشر: دار الرائد العربي ، بيروت - لبنان.

٨٠- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، طبعة المكتب الإسلامي.

٨١- معاني القرآن : للأخفش الأوسط أبي الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي المتوفى سنة ٢١٥هـ ، تحقيق الدكتور فائز فارس ، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ ، الناشر: المطبعة العصرية بالكويت.

٨٢- معاني القرآن : للفراء أبي زكرياء يحيى بن زياد الفراء المتوفى سنة ٢٠٧هـ ، الطبعة الثانية ١٩٨٠هـ ، الناشر: عالم الكتب - بيروت.

٨٣- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : لجمال الدين ابن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١هـ ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، الطبعة الثالثة ١٩٧٢م ، الناشر: دار الفكر.

٨٤- مفاتيح العلوم : لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الكاتب الخوارزمي ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.

٨٥- المفتاح في الصرف : لعبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة ٤٧١هـ ، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ، الناشر: مؤسسة الرسالة.

٨٦- المفضليات : للمفضل بن محمد بن يعلى بن عامر بن سالم الضبي الكوفي اللغوي ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ، الطبعة الخامسة ، الناشر: دار المعارف بمصر.

٨٧- مقاييس اللغة : لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا المتوفى سنة ٣٩٥هـ ، تحقيق عبد السلام محمد هارون الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ - ١٩٦٩م ، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

٨٨- المقتصد في شرح الإيضاح : لعبد القاهر الجرجاني تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان ، طبعة ١٩٨٢م الناشر: دار الرشيد - بغداد.

٨٩- المقتضب : لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد المتوفى سنة ٢٨٥هـ ، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة ، الناشر: عالم الكتب - بيروت.

٩٠- الممتع في التصريف : لابن عصفور الاشبيلي المتوفى سنة ٦٦٩هـ ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

٩١- من أسرار اللغة : للدكتور إبراهيم أنيس ، الطبعة السادسة ١٩٧٨م ، الناشر: مكتبة الأنجلوالمصرية.

٩٢- المنصف : شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م ، الناشر: مكتبة الحلبي.

النون

٩٣- نتائج الفكر في النحو : لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، الناشر: دار الاعتصام.

٩٤- نزهة الطرف في علم الصرف : لأحمد بن محمد الميداني المتوفى سنة ٥١٨هـ ، تحقيق وتعليق محمد عبد المقصود درويش ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٩٥- النكت في تفسير كتاب سيبويه : لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ، الناشر: معهد المخطوطات بالكويت.

٩٦- النوادر في اللغة : لأبي زيد الأنصاري ، تحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م ، الناشر: دار الشروق.

الهاء

٩٧- همع الهوامع شرح جمع الجوامع : لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ تصحيح محمد بدر الدين النعساني ، الناشر: دار المعرفة بيروت - لبنان.

خامساً: فهرس الموضوعات